



PREMIER MINISTÈRE

MINISTÈRE CHARGÉ DU
SECRETARIAT GÉNÉRAL DU GOUVERNEMENT

Extrait des décisions prises en
Conseil des Ministres au cours de la séance
du Mercredi 1^{er} juillet 2026

Ministère des Finances

182-Communication n° 19-2026/ MF relative au Document de la Programmation
Budgétaire à Moyen Terme (DPBMT)2027-2029.

Décision : Accord

MF

Pour Extrait Conforme

Nouakchott, le 1^{er} juillet 2026

Le Secrétaire Général Adjoint du Gouvernement

Mohamed Ishagh SAAD SID'ELEMINE



الجمهورية الإسلامية الموريتانية

شرف • إخاء • عدل



وزارة المالية

المديرية العامة للميزانية

خلية التنبؤ والتوجيه الميزانوي الكلي

وثيقة

البرمجة الميزانوية

متوسطة المدى

— وب ٢٢٢ —

الفترة: 2027 – 2029

نسخة: يونيو 2026

نواكشوط، موريتانيا

جدول المحتويات

5	ملخص
6	مقدمة
7	الجزء الأول: الإطار الاقتصادي الكلي على المدى المتوسط
7	القسم الأول: التوقعات الاقتصادية الدولية
7	القسم الثاني: التطورات الاقتصادية الكلية الوطنية في الفترة الأخيرة (2023-2025)
7	1. النمو الاقتصادي
8	2. التحليل القطاعي
10	3. الطلب الإجمالي وتطور الأسعار
11	القسم الثالث: التوقعات الاقتصادية الكلية الوطنية (2026-2029)
11	1. فرضيات الإطار الاقتصادي الكلي
12	2. النمو الاقتصادي
12	2. الهيكلة القطاعية
13	4. الطلب الإجمالي والأسعار
15	الجزء الثاني: الإطار الميزانوي متوسط المدى
15	القسم الأول: التطورات الأخيرة في المالية العامة (2023-2025)
15	1. تطور الإيرادات العامة
18	2. مسار تطور النفقات العمومية
20	3. الأرصدة الميزانوية والتمويل
21	4. مقارنة الأداء حتى نهاية مايو 2025-2026
23	القسم الثاني: القاعدة الميزانوية الجديدة
23	1. تقديم القاعدة الميزانوية
23	2. الأهداف والآليات
23	3. الآثار المترتبة على المسار
24	القسم الثالث: استراتيجية إدارة الدين العام
24	1. التطور الأخير للدين

24	2. توجهات استراتيجية الاقتراض
24	3. آفاق الدين على المدى المتوسط
25	القسم الرابع: الإطار الميزانوي على المدى المتوسط (2026-2029)
25	1. إطار السياسة الميزانوية
26	2. توقعات الإيرادات
29	3. برمجة النفقات
30	3. توقعات الأرصدة الميزانوية والتمويل
35	الجزء الثالث: تنفيذ السياسات العامة والإطار العام للإنفاق على المدى المتوسط
35	القسم الأول: حصيلة تنفيذ السياسات العامة
35	1. التقدم المحرز في السياسات والبرامج ذات الطابع الاستعجالي
36	2. الإنجازات
36	القسم الثاني: البرامج ذات الطابع الاستعجالي للتنمية والتوجه العام للاستثمارات العمومية
36	1. البرنامج الاستعجالي لتنمية مدينة نواكشوط - المرحلة الثانية
37	2. تطور الاستثمارات العمومية وفق روافع الاستراتيجية الوطنية للنمو المتسارع والرفاه المشترك
38	3. التوزيع القطاعي لميزانية الاستثمار
39	القسم الثالث: مقارنة بين الإطار العام للإنفاق على المدى المتوسط للفترة 2026-2028 والفترة 2027-2029
40	القسم 4: الإطار العام للإنفاق على المدى المتوسط
48	الملحقات
48	الملحق أ: الإطار الاقتصادي الكلي على المدى المتوسط 2026-2029
50	الملحق ب: الإطار الميزانوي متوسط المدى 2027-2029

جدول الرسوم التوضيحية

7	رسم توضيحي 1 : الناتج المحلي الإجمالي الاسمي والنمو الحقيقي 2025-2023
8	رسم توضيحي 2 : الهيكل القطاعي للناتج المحلي الإجمالي الجاري 2025-2023
8	رسم توضيحي 3 : توزيع الناتج المحلي الإجمالي الجاري حسب القطاع لعام 2025
8	رسم توضيحي 4 : النمو الحقيقي حسب القطاع 2025-2023
9	رسم توضيحي 5 : مساهمة القطاعات في النمو 2025-2023
10	رسم توضيحي 6 : هيكل الطلب المحلي 2024-2023
10	رسم توضيحي 7 : معدلات النمو الحجمي لمكونات الطلب 2024-2023
10	رسم توضيحي 8 : مساهمات مكونات الطلب في النمو 2024-2023
11	رسم توضيحي 9 : تطور التضخم 2024-2023
12	رسم توضيحي 10 : نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي والناتج المحلي الإجمالي الحقيقي لقطاع الاستخراج 2029-2026
12	رسم توضيحي 11 : الهيكل القطاعي للناتج المحلي الإجمالي الاسمي (توقعات)
12	رسم توضيحي 12 : القيمة الاسمية للإنتاج الاستخراجي حسب القطاع
13	رسم توضيحي 13 : تطور مكونات الطلب المحلي 2029-2026
14	رسم توضيحي 14 : حجم التجارة الخارجية 2029-2026
14	رسم توضيحي 15 : مسار التضخم ومؤشرات انكماش الناتج المحلي الإجمالي 2029-2026
15	رسم توضيحي 16 : تطور إجمالي الإيرادات 2025-2023
15	رسم توضيحي 17 : توزيع الإيرادات حسب الفئات 2025-2023
16	رسم توضيحي 18 : الإيرادات الضريبية حسب المكونات الرئيسية (2026-2023)
18	رسم توضيحي 19 : هيكل النفقات حسب الفئة 2025-2023 (مليار من أوقية)
20	رسم توضيحي 20 : تطور الأرصدة الميزانوية 2026-2023
20	رسم توضيحي 21 : هيكل العجز الميزانوي 2025-2023
25	رسم توضيحي 22 : توقعات الإيرادات والنفقات للفترة 2029-2026
26	رسم توضيحي 23 : الناتج المحلي الإجمالي الاسمي 2029-2026
29	رسم توضيحي 24 : تطور الإنفاق العام حسب المكونات (2029-2026)
33	رسم توضيحي 25 : احتياجات التمويل 2029-2026
34	رسم توضيحي 26 : موارد تمويل الدولة للفترة 2029-2026

جدول الجداول

11	جدول 1 : المؤشرات الاقتصادية الكلية، 2029-2026
13	جدول 2 : تفاصيل الهيكل القطاعي للناتج المحلي الإجمالي الاسمي في عامي 2026 و2029
17	جدول 3 : الإيرادات حسب الفئة 2029-2026
19	جدول 4 : النفقات حسب الفئات 2029~2026
21	جدول 5 : الأرصدة المالية 2025-2023
21	جدول 6 : التمويل الإجمالي 2025-2023
22	جدول 7 : الإيرادات حسب الفئات مايو 2026-2025
22	جدول 8 : بنود الإنفاق مايو 2026-2025
23	جدول 9 : الرصيد الميزانوي 2026-2025
27	جدول 10 : تفاصيل توقعات الإيرادات للفترة 2029-2026
28	جدول 11 : الإيرادات الاستخراجية وغير الاستخراجية

28	جدول 12 : الموارد الخارجية 2026-2029
29	جدول 13 : برنامج الإنفاق للفترة 2026-2029
30	جدول 14 : مصاريف الفوائد للفترة 2026-2029
30	جدول 15 : نفقات الاستثمار 2026-2029
31	جدول 16 : ملخص الإيرادات والنفقات 2026-2029
32	جدول 17 : الرصيد الإجمالي 2026-2029
32	جدول 18 : جدول التمويل للفترة 2026-2029 (مليار أوقية)
35	جدول 19 : البرنامج الاستعجالي لتنمية مدينة نواكشوط (المرحلة الأولى)
35	جدول 20 : البرنامج الاستعجالي لتعميم الولوج إلى الخدمات اللازمة للتنمية المحلية (PPGASLD)
35	جدول 21 : البرنامج الاستعجالي لتعميم الولوج إلى الخدمات اللازمة للتنمية المحلية حسب المكون
36	جدول 22 : المحفظة الإجمالية لعقود الاستثمار العمومي
37	جدول 23 : برنامج تنمية مدينة نواكشوط، المرحلة الثانية حسب القطاعات الوزارية والمبالغ
38	جدول 24 : جدول تلخيصي - الاستثمارات العمومية حسب محاور الاستراتيجية الوطنية للنمو المتسارع والرفاه المشترك (2027-2029) ...
38	جدول 25 : توزيع ميزانية الاستثمار حسب القطاع (2027-2029، مليار أوقية)
39	جدول 26 : مقارنة بين الإطار العام للإنفاق على المدى المتوسط للفترة 2026-2028 والفترة 2027-2029 (مليار أوقية)
40	جدول 27 : الإطار العام للإنفاق على المدى المتوسط
48	جدول 28 : الإطار الاقتصادي الكلي للفترة 2026-2029
50	جدول 29 : الإطار الميزانوي متوسط المدى 2027-2029

تمثل وثيقة البرمجة الميزانية متوسطة المدى 2027-2029 الأداة المرجعية للبرمجة متعددة السنوات للمالية العامة. كما تأتي في إطار تنفيذ السياسة العامة للحكومة، المستمدة من برنامج فخامة رئيس الجمهورية، السيد محمد ولد الشيخ الغزواني، «طموحي للوطن»، وتم اعدادها بما يتوافق مع توجيهات استراتيجية النمو المتسارع والرفاه المشترك 2016-2030. وبهذا الصدد، تضمن الوثيقة الانسجام بين أولويات التنمية الوطنية، والإطار الاقتصادي الكلي، والتوازنات المالية على المدى المتوسط. وتتألف الوثيقة من ثلاثة أجزاء متكاملة: الإطار الاقتصادي الكلي، والإطار الميزانوي على المدى المتوسط، والإطار العام للإنفاق على المدى المتوسط الذي يترجم أولويات العمل الحكومي إلى مخصصات ميزانية.

وتأتي وثيقة البرمجة الميزانية متوسطة المدى هذا العام في سياق بيئة عالمية يتسم فيها النمو بالاعتدال، حيث يُقدَّر بنسبة 3,1% في عام 2026 ثم 3,2% في عام 2027 وفقاً لتوقعات صندوق النقد الدولي الصادرة في شهر ابريل 2026. وتعود الاقتصادات الناشئة ديناميكية الاقتصاد العالمي (4,2% في عام 2027)، في حين تبلغ معدلات النمو في الاقتصادات المتقدمة 1,7% كحد أقصى.

على المستوى الوطني، تشير التوقعات إلى نمو حقيقي متوسط يبلغ 4,6% سنوياً، مدفوعاً بشكل رئيسي بانتعاش قطاع الغاز، وتعزيزات قطاع التعدين، وبرنامج الاستثمار العمومي. ومن المتوقع أن يرتفع الناتج المحلي الإجمالي الاسمي من 559,5 إلى 696,4 مليار أوقية (+24,5%).

ومن المتوقع أن يشهد التضخم تسارعاً في عام 2026 تحت تأثير التوترات الجيوسياسية في الشرق الأوسط، مما سيؤدي إلى ارتفاع الأسعار الدولية للطاقة وبعض المنتجات الغذائية المستوردة. ومع ذلك، وبفضل التدابير الاقتصادية التي تنفذها السلطات والتلاشي التدريجي لهذه الصدمات الخارجية، سيظل التضخم تحت السيطرة خلال الفترة 2027-2029، حيث سيستقر عند متوسط يبلغ حوالي 3,5%.

تضمنت وثيقة البرمجة الميزانية القاعدة الميزانية الجديدة والتي تهدف إلى تعزيز الانضباط المالي وحماية المالية العامة من تقلبات الإيرادات الاستخراجية. ويتجسد ذلك في اعتماد الرصيد الأولي غير الاستخراجي كمركز رئيسي للسياسة المالية، مع تحديد سقف لعجزه عند -3,5% من الناتج المحلي الإجمالي ابتداءً من سنة 2027. وتقتضي هذه القاعدة فرض رقابة صارمة على تطور النفقات الجارية.

وتتميز المسار المالي بزيادة في الإنفاق العمومي، الذي من المتوقع أن يرتفع من 10,4% إلى 12,0% من الناتج المحلي الإجمالي بين عامي 2026 و2029، مع الحفاظ على توافقه مع أهداف استدامة المالية العامة. عقب تطبيق القاعدة الميزانية، ومن المتوقع أن يسجل الرصيد الميزانوي الإجمالي فائضاً اعتباراً من عام 2027. وينتج هذا التطور بشكل رئيسي عن النمو المستدام للإيرادات الضريبية، مدعوماً بارتفاع إيرادات القطاع الاستخراجي. فمن المتوقع أن يرتفع إجمالي الإيرادات الاستخراجية من 26,4 مليار أوقية في عام 2026 إلى 39,9 مليار أوقية في عام 2029. وفي الوقت نفسه، من المتوقع أن يرتفع معدل الضغط الضريبي بشكل منتظم من 16,8% إلى 18,3% من الناتج المحلي الإجمالي، مما يعكس الجهود المستمرة لتعبئة الموارد المحلية، في حين ستتراجع حصة الهبات في الناتج المحلي الإجمالي من 1,1% إلى 0,2%، مما يعكس التخفيض التدريجي للاعتماد على التمويل الخارجي.

وتستعرض الوثيقة التقدم المحرز في تنفيذ وبرنامج البرامج الرئاسية ذات الأولوية:

- البرنامج الاستعجالي لتنمية مدينة نواكشوط (المرحلة الأولى)؛
- البرنامج الاستعجالي لتعميم الولوج إلى الخدمات اللازمة للتنمية المحلية؛
- البرنامج الاستعجالي لتنمية مدينة نواكشوط (المرحلة الثانية).

كما تفصل الوثيقة مخصصات الإنفاق لكل وزارة للفترة 2027-2029 وفقاً لأربع فئات (الرواتب والأجور، واقتناء السلع والخدمات، والإعانات والتحويلات، والاستثمارات).

مقدمة

تأتي وثيقة البرمجة الميزانية متوسطة المدى 2027-2029 في إطار مواصلة تنفيذ برنامج فخامة رئيس الجمهورية، «طموحي للوطن»، وكذلك البرنامج العام للحكومة، حيث تشكل أداة للتنفيذ العملي من خلال برمجة المالية العامة. كما تندرج هذه الوثيقة في إطار إصلاحات المالية العامة وتعزيز الإدارة الميزانية القائمة على النتائج. وهي بذلك تشكل الأداة المرجعية للبرمجة متعدد السنوات للمالية العامة، مما يتيح ضمان التناسق بين أهداف التنمية التي تسعى إليها الحكومة، والقيود الاقتصادية الكلية، والتوازنات الميزانية على المدى المتوسط.

وتم إعداد هذه الوثيقة في سياق يتسم باستمرار التحولات في الاقتصاد الوطني، ولا سيما بدء إنتاج موارد الغاز، وتنفيذ البرامج الكبرى للاستثمار العمومي، وتوطيد الإصلاحات الهيكلية التي بدأت في عدة قطاعات استراتيجية. وفي الوقت نفسه، لا تزال التوقعات الاقتصادية الدولية محفوفة بالشكوك المرتبطة بالتوترات الجيوسياسية، وتطورات أسواق المواد الأولية، وظروف التمويل الخارجي.

وفي هذا السياق، تهدف وثيقة البرمجة الميزانية متوسطة المدى للفترة 2027-2029 إلى تحديد مسارات الاقتصادي الكلي والميزانوي الذي يتوافق مع أهداف الاستقرار الاقتصادي الكلي، واستدامة المالية العامة، وتسريع التنمية الاقتصادية والاجتماعية. وهو ما يجسد توجهات الحكومة في مجالات تعبئة الموارد، وتخصيص الإنفاق العمومي، وإدارة الدين، وتمويل المشاريع ذات الأولوية الوطنية.

وتستند هذه الوثيقة إلى إطار اقتصادي كلي يدمج توقعات تطور أهم المؤشرات الاقتصادية، والفرضيات المتعلقة بالقطاعات الإنتاجية، فضلاً عن الآثار المتوقعة لتزايد الأنشطة الاستخراجية. كما يعرض توقعات المالية العامة، مع مراعاة القاعدة الميزانية الجديدة التي تهدف إلى تعزيز الانضباط المالي والحفاظ على استدامة المالية العامة في مواجهة تقلبات الإيرادات الاستخراجية.

تتألف الوثيقة من ثلاثة أجزاء. يعرض الجزء الأول الإطار الاقتصادي الكلي على المدى المتوسط، من خلال تحليل السياق الدولي، والتطورات الأخيرة للاقتصاد الوطني، والتوقعات الاقتصادية الكلية للفترة 2027-2029. أما الجزء الثاني فيخصص للإطار الميزانوي على المدى المتوسط، ويشمل تحليل المالية العامة، والقاعدة الميزانية الجديدة، واستراتيجية إدارة الدين العام، فضلاً عن الإطار المالي على المدى المتوسط. وأخيراً، يتناول الجزء الثالث تنفيذ بعض البرامج الرائدة في مجال السياسات العمومية، ويعرض الأولويات الرئيسية للحكومة، بالإضافة إلى الإطار العام للإنفاق على المدى المتوسط الذي يهدف إلى دعم تنفيذ برامج التنمية.

ومن خلال هذه الوثيقة، تؤكد الحكومة من جديد عزمها على توطيد المكاسب التي تحققت على صعيد الاقتصادي الكلي، وتعزيز مرونة الاقتصاد الوطني، وتوجيه الموارد العامة نحو الاستثمارات والبرامج ذات التأثير الكبير على النمو والتشغيل وتحسين الظروف المعيشة للمواطنين.

الجزء الأول: الإطار الاقتصادي الكلي على المدى المتوسط

القسم الأول: التوقعات الاقتصادية الدولية

لا تزال التوقعات الاقتصادية العالمية تتسم بنمو معتدل في ظل استمرار حالة عدم اليقين الجيوسياسي والتجاري. ووفقاً لصندوق النقد الدولي، من المتوقع أن يتباطأ النمو العالمي من 3,4% في عام 2025 إلى 3,1% في عام 2026، قبل أن يستقر عند 3,2% في عام 2027.

وتستند هذه الحركية بشكل أساسي إلى مرونة الاقتصادات الناشئة والنامية، التي من المتوقع أن يصل نموها إلى 4,2% في عام 2027، مدفوعاً بشكل خاص بالهند ودول أفريقيا جنوب الصحراء. في المقابل، من المتوقع أن تستمر الاقتصادات المتقدمة في النمو بوتيرة معتدلة، حيث سيقصر النمو على 1,7% في عام 2027. تحت تأثير الطلب الذي لا يزال محدوداً والظروف المالية المقيدة نسبياً.

ولا تزال المخاطر التي تهدد التوقعات العالمية في تزايد. فقد تؤدي التوترات الجيوسياسية، والاضطرابات المحتملة في أسواق الطاقة، وتجزئة التجارة العالمية، وارتفاع مستوى الدين العام إلى إعاقة النشاط الاقتصادي العالمي بشكل أكبر.

وفي هذا السياق، يستند الإطار الاقتصادي الكلي لوثيقة البرمجة الميزانية متوسطة المدى للفترة 2027-2029 إلى افتراض بيئة دولية تتميز بنمو عالمي معتدل لكنه مرن، مدعوماً بحيوية الاقتصادات الناشئة، مع استمرار التعرض لمخاطر خارجية قد تؤثر على التوقعات الاقتصادية الوطنية.

القسم الثاني: التطورات الاقتصادية الكلية الوطنية في الفترة الأخيرة (2023-2025)

1. النمو الاقتصادي

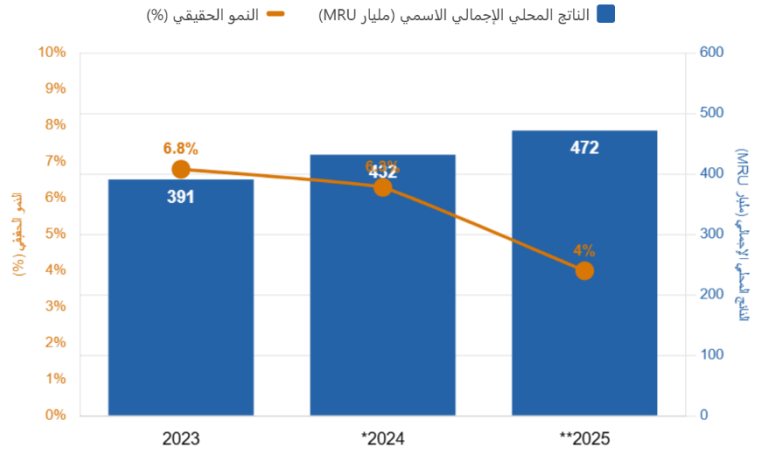
سجل الاقتصاد الوطني أداءً كلياً إيجابياً بشكل عام خلال الفترة 2023-2025، مدفوعاً بقوة قطاع الصناعات الاستخراجية، وانتعاش القطاع الخدمي، وحركية الاستثمار العمومي. كما ارتفع الناتج المحلي الإجمالي الاسمي من 391,4 مليار أوقية في عام 2023 إلى 472,4 مليار أوقية في عام 2025، أي بزيادة اسمية تراكمية بلغت +20,7% على مدى سنتين.

في عام 2023، ارتفع الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي بنسبة 6,8%. متفوقاً على معظم اقتصادات المنطقة. وقد استند هذا الأداء بشكل أساسي إلى قطاع الصناعات الاستخراجية الذي سجل نمواً بنسبة 12,2%.

وقد تميز عام 2024 بنمو قوي في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي بنسبة 6,3%، وهو ما يقل قليلاً عن عام 2023، لكنه يعكس توزيعاً قطاعياً أفضل.

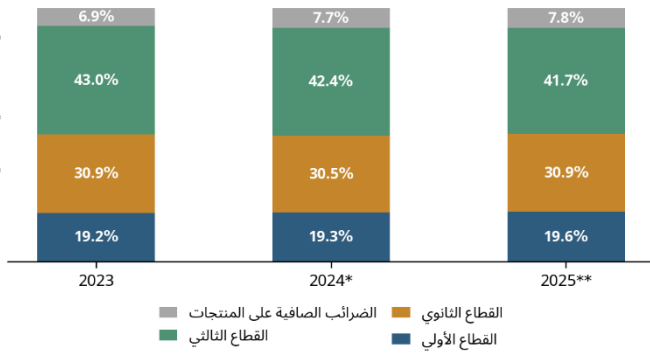
وشهد الاقتصاد الوطني خلال سنة 2025 تباطؤاً طفيفاً في معدل النمو الحقيقي، حيث بلغ 4.0% وفقاً لتقديرات الحسابات الفصلية. ويأتي هذا التطور في سياق اتسم بتراجع أسعار النفط العالمية بنسبة 12.5% مقارنة بعام 2024، وبالتعديلات المرتبطة بانطلاق نشاط القطاع الاستخراجي. ومع ذلك، فإن بدء إنتاج الكميات الأولى من الغاز (المقدرة بـ 7,4 مليار أوقية) يمثل نقطة تحول تاريخية للاقتصاد الوطني.

الناتج المحلي الإجمالي الاسمي والنمو الحقيقي (2023-2025)
المصدر: ANSADE - الحسابات الوطنية مارس 2026 | مؤقت ** فصلي



رسم توضيحي 1: الناتج المحلي الإجمالي الاسمي والنمو الحقيقي 2023-2025

الهيكل القطاعي للناتج المحلي الإجمالي الجاري، 2023-2025



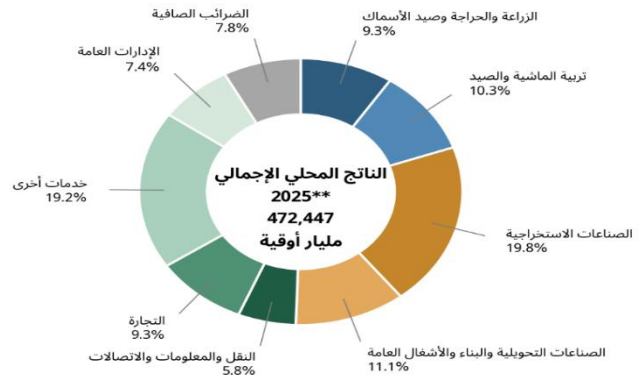
2. التحليل القطاعي

تكشف الهيكلية القطاعية للاقتصاد الوطني عن اقتصاد يغلب عليه القطاع الخدمي، لكن مع وجود وزن لا يستهان به للقطاع الأولي، وهو ما يُعد سمة مميزة لدولة نامية تعتمد على الموارد الطبيعية. ويهيمن القطاع الخدمي بنسبة تتراوح بين 41,7 و43% من الناتج المحلي الإجمالي خلال هذه الفترة، يليه القطاع الصناعي (حوالي 30-31%)، ثم القطاع الأولي (19,2-19,6%). وتتراوح الضرائب الصافية على المنتجات بين 6,9% و7,8%. ويوضح الشكل 2 حصة كل قطاع في هيكل الناتج المحلي الإجمالي بأسعار السوق في الأعوام 2023 و2024 و2025.

رسم توضيحي 2 : الهيكل القطاعي للناتج المحلي الإجمالي الجاري 2025-2023

يُظهر توزيع الناتج المحلي الإجمالي في عام 2025 اقتصادًا تهيمن عليه الصناعات الاستخراجية (19,8%) والخدمات الأخرى (19,2%). كما تساهم قطاعات الصناعات التحويلية والبناء والأعمال العامة (11,1%)، والتنمية الحيوانية والصيد (10,3%)، بالإضافة إلى الزراعة والغابات (9,3%) مساهمة كبيرة. تعكس هذه التركيبة اقتصادًا لا يزال يعتمد بشدة على الأنشطة الاستخراجية، مع الاستفادة في الوقت نفسه من تنوع تدريجي مدفوع بالخدمات والأنشطة الزراعية والرعية.

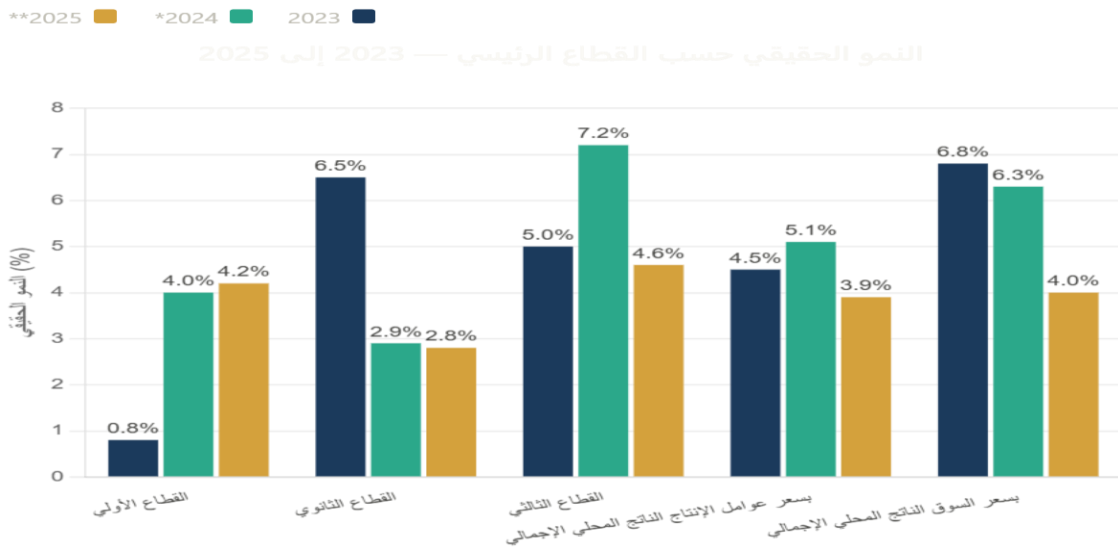
توزيع الناتج المحلي الإجمالي الجاري حسب فرع النشاط — 2025**



رسم توضيحي 3 : توزيع الناتج المحلي الإجمالي الجاري حسب القطاع لعام 2025

أ. النمو الحقيقي حسب القطاع

يُبرز تحليل النمو الحقيقي حسب القطاع خلال الفترة 2023-2025 تطورات متباينة حسب فروع النشاط. ويوضح الشكل 4 أدناه معدلات النمو القطاعي لكل سنة من السنوات الثلاث.



رسم توضيحي 4 : النمو الحقيقي حسب القطاع 2025-2023

شهد القطاع الأولي (الزراعة والتنمية الحيوانية والصيد)، الذي ارتفعت قيمته المضافة من 75,0 إلى 83,5 ثم إلى 92,7 مليار أوقية، شهد تسارعاً واضحاً في نموه الحقيقي بين عامي 2023 و2024 (من 0,8% إلى 4,0%)، والذي استمر عند مستوى مرتفع في عام 2025 (4,2%). ومع ذلك، فإن تكوين هذا النمو آخذ في التغيير: فالزراعة والغابات، اللتان شهدتا تباطؤاً في عام 2024 (+2,2% بعد +5,5%)، تنتعشان بقوة في عام 2025 (+8,0%) وتصبحان المحرك الرئيسي للقطاع. ويحافظ قطاع التنمية الحيوانية على وتيرة مستقرة ومستمرة (تتراوح بين 2,9% و3,8%)، في حين أن قطاع الصيد، بعد انتعاش واضح في عام 2024 (+11,0% بعد -10,8% في عام 2023)، يعود إلى معدل نمو متواضع بلغ 1,2% في عام 2025.

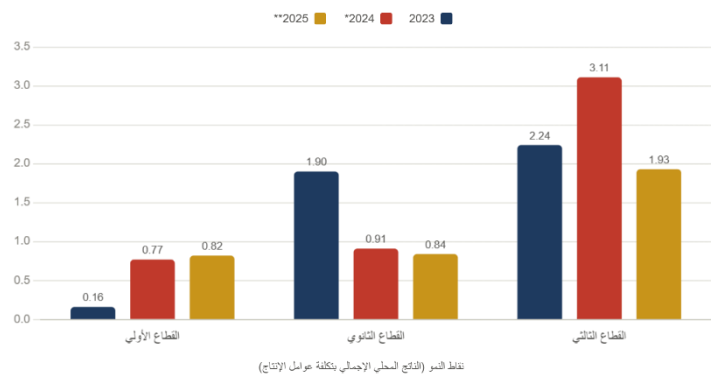
أما القطاع الثانوي، الذي ترتفع قيمته المضافة من 121,1 إلى 131,8 ثم إلى 146,0 مليار، فيواصل تباطؤه الحقيقي: 6,5% في عام 2023، و2,9% في عام 2024، و2,8% في عام 2025، ليصل إلى حالة شبه استقرار عند مستوى أصبح الآن أقل بكثير من مستوى عام 2023. ويعزى هذا الاتجاه إلى أنشطة الاستخراج، التي سجل نموها تباطؤاً بالفعل في عام 2024 (1,9% بعد 12,2%)، ليصبح سالباً في عام 2025 (-0,6%). ويدخل قطاع التعدين المعدني في انكماش حاد (-12,8% في عام 2025، بعد -0,8% في عام 2024)، متأثراً سلباً بكل من الحديد، الذي يشهد انتعاشاً طفيفاً (+0,5% بعد -4,4%)، وبشكل أساسي من الذهب والنحاس، اللذين يشهدان تراجعاً حاداً (-20,0% بعد +2,6% في عام 2024 و+21,4% في عام 2023). في المقابل، يؤكد قطاع البناء والأشغال العمومية دوره كمحرك للقطاع، مع نمو مستمر عند مستوى مرتفع جداً (21,4% في عام 2023 و21,0% بعد 21,0% في عام 2024 و11,0% في عام 2023)، مما يؤكد أن هذه حركية استثمارية مستدامة وليست مجرد تأثير مؤقت. أما الأنشطة الصناعية، فيعد عامين من الانكماش (-8,0% في عام 2023، و-2,0% في عام 2024)، تعود لتسجل نمواً إيجابياً (+2,1% في عام 2025).

القطاع الخدمي قد ارتفعت قيمته المضافة من 168,4 إلى 183,4 ثم إلى 196,9 مليار، وقد شهد ذروة النمو الحقيقي في عام 2024 (7,2% بعد 5,0% في عام 2023)، تلاها تباطؤ واضح في عام 2025 (4,6%)، وهذا التباطؤ شامل: فقد تراجع معدل نمو التجارة إلى 1,0% (بعد 3,4% في عام 2024)، وتباطأت الخدمات الأخرى إلى 4,8% (بعد 9,9%)، وواصلت الإدارة العمومية تباطؤها الذي بدأ في عام 2024 لتصل إلى 1,6% فقط في عام 2025 (بعد 7,4% ثم 12,5%). وبشكل قطاعا النقل والمعلومات والاتصالات الاستثناء الوحيد، حيث يشهدان تسارعاً مستمراً: 3,8% في عام 2023، و5,1% في عام 2024، و13,5% في عام 2025، مدفوعاً بشكل خاص بقطاع المعلومات والاتصالات (+19,8% في عام 2025).

ب. مساهمات القطاعات في النمو

يؤكد تحليل المساهمات على مدى ثلاث سنوات التباطؤ التدريجي للنمو الإجمالي (4,53 نقطة في عام 2023، و5,14 نقطة في عام 2024، ثم 3,90 نقطة فقط في عام 2025). أما القطاع الخدمي، الذي كان المساهم الرئيسي في عام 2024 (3,11 نقطة)، فستنخفض مساهمته إلى 1,93 نقطة في عام 2025، وهو تراجع ملحوظ يفسر الجزء الأكبر من التباطؤ الإجمالي. أما القطاع الثانوي فينتج مساهمة متزايدة، وإن كان أقل حدة (1,90 نقطة في عام 2023، و0,91 نقطة في عام 2024، و0,84 نقطة في عام 2025)، متأثراً بالمساهمة السلبية التي أصبحت عليها أنشطة الاستخراج. أما القطاع الأولي فهو الوحيد الذي يحافظ على مساهمة مستقرة، ومتزايدة بشكل طفيف (0,16 نقطة في عام 2023، و0,77 نقطة في عام 2024، و0,82 نقطة في عام 2025)، ليصبح بذلك في عام 2025 القطاع الأكثر استقراراً، إن لم يكن الأكثر حركية، في الاقتصاد. ويوضح الشكل 5 مساهمة القطاعات الرئيسية في نمو الناتج المحلي الإجمالي بتكلفة العوامل.

مساهمة القطاعات الكبرى في نمو الناتج المحلي الإجمالي (الناتج المحلي الإجمالي بتكلفة عوامل الإنتاج) — 2023 إلى 2025



رسم توضيحي 5 : مساهمة القطاعات في النمو 2023-2025

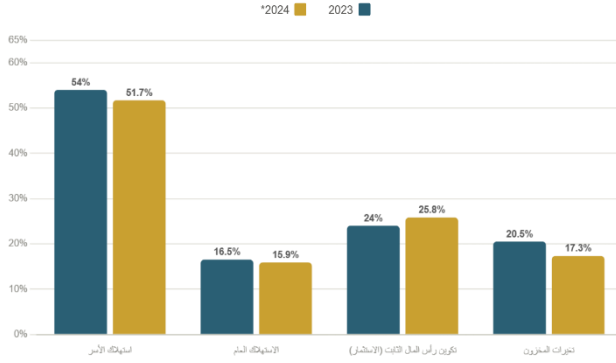
3. الطلب الإجمالي وتطور الأسعار

أ. الطلب:

يعرض الشكل 6 هيكل الطلب المحلي حسب مكونات الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية لعامي 2023 و2024. يسجل الطلب الكلي نمواً متواصلاً في عام 2024، في ظل نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي بنسبة 6,3%. ويعزى هذا الأداء بشكل أساسي إلى حركية الاستثمار التي تصل مساهمتها في النمو إلى 4,6 نقاط، فضلاً عن الأداء الجيد للصادرات التي تساهم بنسبة 3,9 نقاط. كما يساهم استهلاك الأسر والاستهلاك العمومي في النمو الاقتصادي بمساهمات تبلغ 1,9 نقطة و1,0 نقطة على التوالي.

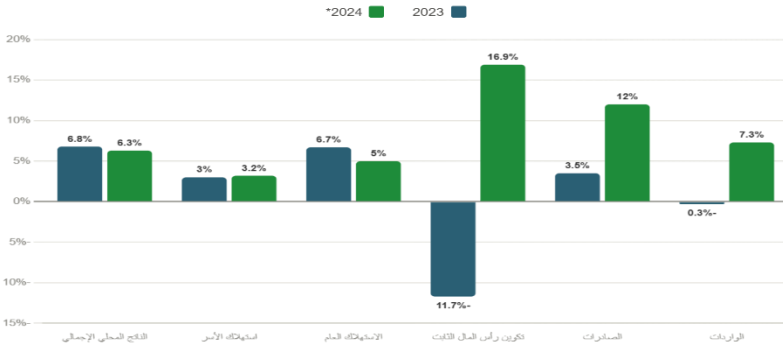
ومع ذلك، فإن زيادة الواردات وانخفاض المخزونات تؤثران بشكل كايح على النمو، بمساهمات تبلغ -4,8 نقطة و-1,3 نقطة على التوالي.

هيكل الطلب الداخلي حسب المكون
(كثبة سنوية من الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية)



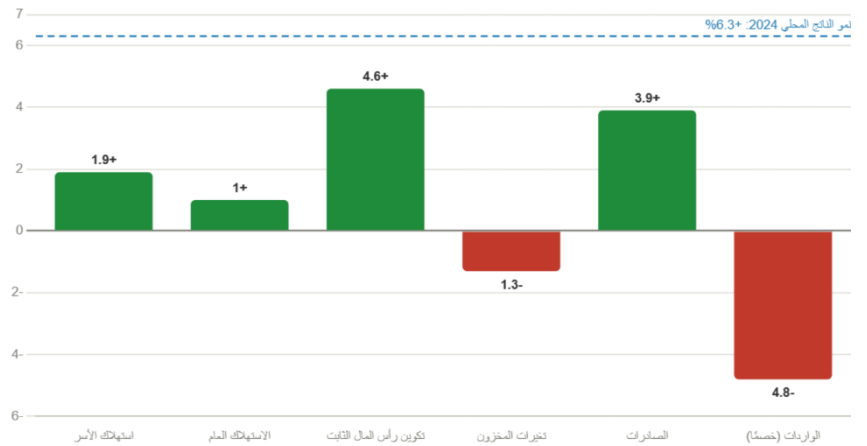
رسم توضيحي 6 : هيكل الطلب المحلي 2024-2023

معدلات النمو الحجمي لمكونات الطلب
(بالأسعار الثابتة، الأساس 2014)



رسم توضيحي 7 : معدلات النمو الحجمي لمكونات الطلب 2024-2023

مساهمات مكونات الطلب في نمو الناتج المحلي الإجمالي الحجمي
(2024 مقارناً بـ 2023، بنقاط النمو)



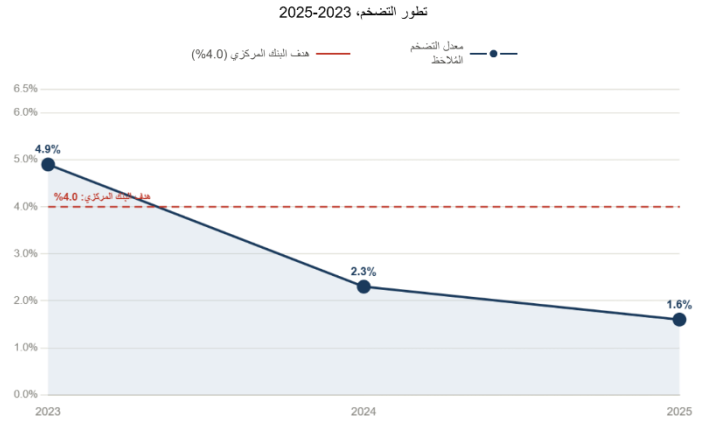
رسم توضيحي 8 : مساهمات مكونات الطلب في النمو 2024-2023

ويبرز تحليل هيكل الطلب المحلي تعزيزاً للاستثمار، حيث ترتفع حصته في الناتج المحلي الإجمالي من 24,0% في عام 2023 إلى 25,8% في عام 2024. في المقابل، تسجل حصص استهلاك الأسر، والاستهلاك العمومي، والتغيرات في المخزونات تراجعاً طفيفاً. يعكس هذا التطور إعادة توجيه تدريجية للطلب نحو الاستثمار الإنتاجي، مما يساهم في تعزيز القدرات الإنتاجية وترسيخ النمو الاقتصادي على المدى المتوسط.

ب. التضخم:

يُظهر تحليل الفترة 2023-2025 اتجاهاً سريعاً ومستمراً نحو انخفاض التضخم. فقد شهد معدل التضخم انخفاضاً تراكمياً قدره 3,3 نقطة مئوية خلال عامين، وانخفاضاً متوسطاً بنحو 1,65 نقطة سنوياً.

يُظهر الشكل 9 انخفاضاً مستمراً في معدل التضخم بين عامي 2023 و2025، حيث انخفض من 4,9% إلى 2,3%، ثم إلى 1,6% في عام 2023. ويعد تجاوز الهدف الذي حدده البنك المركزي عند 4% في عام 2023، عاد التضخم إلى ما دون هذا الحد بشكل مستدام اعتباراً من عام 2024. ويعكس هذا التطور تراجع الضغوط التضخمية الدولية، وانخفاض أسعار السلع المستوردة، واستمرار السياسات الاقتصادية الكلية الحذرة.



رسم توضيحي 9 : تطور التضخم 2024-2023

القسم الثالث: التوقعات الاقتصادية الكلية الوطنية (2026-2029)

1. فرضيات الإطار الاقتصادي الكلي

يستند السيناريو الذي تم اعتماده إلى مجموعة من الفرضيات المتسقة مع التوقعات الدولية الموضحة سابقاً: الاستقرار التدريجي لأسعار المواد الخام، والعودة التدريجية لظروف التمويل الخارجي إلى طبيعتها، وتخفيف الضغوط التضخمية العالمية على المنتجات الغذائية والطاقة. وعلى الصعيد الوطني، يتضمن السيناريو استمرار الزيادة في إنتاج الغاز الطبيعي، وتعزيز الإنتاج التعديني - لا سيما الحديد، وبشكل أكبر الذهب -، وظروفاً مناخية ومطرية قريبة من المعدل الطبيعي للأنشطة الزراعية والرعية، فضلاً عن استمرار برنامج الاستثمار العمومي. وأخيراً، يفترض هذا السيناريو أن يتبنى البنك المركزي سياسة نقدية موجهة نحو استقرار الأسعار وإدارة حصيفة للإنفاق العمومي الجاري.

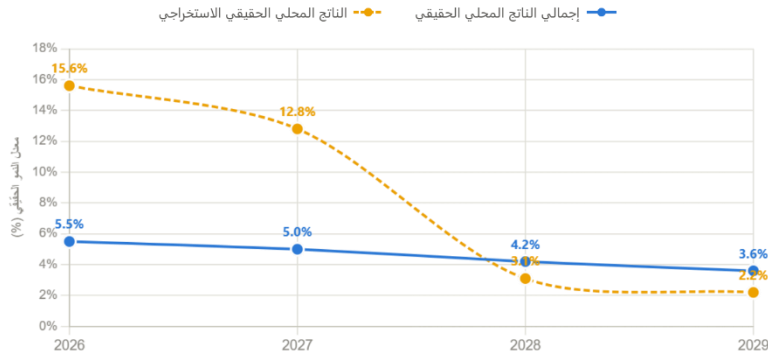
وفي ظل هذه الفرضيات، من المتوقع أن ينمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي بمعدل متوسط يبلغ 4,6% سنوياً خلال الفترة 2026-2029. أما الناتج المحلي الإجمالي الاسمي، فسيرتفع من 559,5 إلى 696,4 مليار أوقية، بزيادة تراكمية تبلغ 24,5%، تحت التأثير المشترك للنمو الحقيقي وتطور الأسعار النسبية، لا سيما في قطاع الصناعات الاستخراجية. ويلخص الجدول 1 أدناه أهم المؤشرات الاقتصادية الكلية.

جدول 1 : المؤشرات الاقتصادية الكلية، 2026-2029

المؤشر	2026	2027	2028	2029
نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي (%)	5,5	5,0	4,2	3,6
نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي لقطاع الاستخراج (%)	15,6	12,8	3,1	2,2
إجمالي الاستهلاك (%)	6,7	3,3	3,3	2,9
إجمالي تكوين رأس المال الثابت، بالقيمة الحقيقية (%)	5,6	6,4	5,7	5,0
صادرات السلع والخدمات، بالقيمة الحقيقية (%)	7,8	7,5	4,6	4,1
واردات السلع والخدمات، بالقيمة الحقيقية (%)	7,8	5,7	4,9	4,3
معدل التضخم وفقاً لمؤشر أسعار الاستهلاك، متوسط سنوي (%)	7,5	3,3	3,5	3,6
معدل التضخم وفقاً لمؤشر أسعار الاستهلاك، في نهاية الفترة (%)	5,4	3,4	3,6	3,7
مؤشر انكماش الناتج المحلي الإجمالي (%)	15,7	2,3	3,7	3,4
نمو الناتج المحلي الإجمالي الاسمي (%)	18,4	7,4	8,0	7,3
الناتج المحلي الإجمالي الاسمي (مليار أوقية)	559,5	600,9	649,1	696,4

2. النمو الاقتصادي

نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي:
مجمّل الاقتصاد والقطاع الاستخراجي



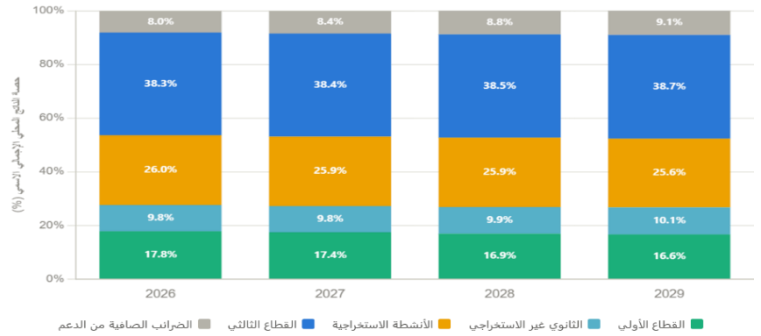
رسم توضيحي 10 : نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي والناتج المحلي الإجمالي الحقيقي لقطاع الاستخراج 2026-2029

من المتوقع أن يتبع نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي مساراً يتسم بالتباطؤ التدريجي على مدار الفترة بأكملها، حيث ينخفض من 5,5% في عام 2026 إلى 5,0% في عام 2027، ثم إلى 4,2% في عام 2028 و3,6% في عام 2029. ويعكس هذا التطور بشكل أساسي ملامح قطاع الصناعات الاستخراجية، حيث ستتراجع مساهمته الاستثنائية في بداية الفترة تدريجياً لتحل محلها وتيرة نمو أكثر اعتدالاً. من المتوقع أن يسجل الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي لقطاع الاستخراج نمواً بنسبة 15,6% في عام 2026 و12,8% في عام 2027، قبل أن ينخفض إلى 3,1% في عام 2028 ثم إلى 2,2% في عام 2029.

2. الهيكلة القطاعية

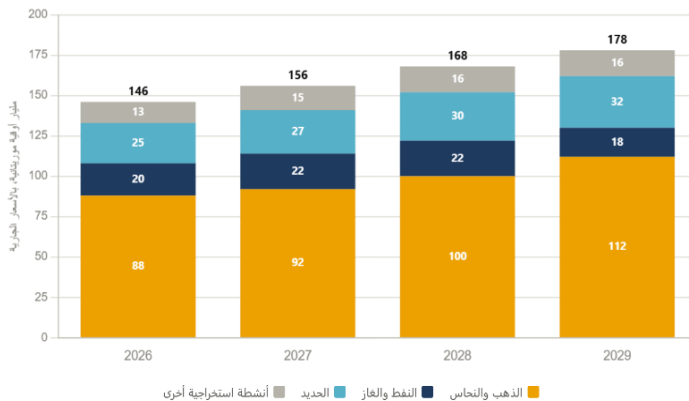
من حيث القيمة الاسمية، من المتوقع أن تشهد التركيبة القطاعية للناتج المحلي الإجمالي تطوراً معتدلاً خلال هذه الفترة، في اتجاه التنوع التدريجي للاقتصاد. ومن المتوقع أن تنخفض حصة القطاع الأولي (الزراعة والتنمية الحيوانية والصيد) من 17,8% من الناتج المحلي الإجمالي في عام 2026 إلى 16,6% في عام 2029، في حين سترتفع حصة القطاع الثانوي باستثناء الأنشطة الاستخراجية (التصنيع والبناء والأشغال العامة) ارتفاعاً طفيفاً، من 9,8% إلى 10,1% من الناتج المحلي الإجمالي، وسترتفع حصة القطاع الثالث من 38,3% إلى 38,7%. أما حصة الأنشطة الاستخراجية في الناتج المحلي الإجمالي الاسمي فستظل مستقرة تقريباً، حيث ستخضع من 26,0% إلى 25,6%، مما يعكس الأهمية الهيكلية المستدامة لهذا القطاع في الاقتصاد الوطني، حتى بعد انتهاء مرحلة تزايد إنتاج الغاز الطبيعي.

الهيكل القطاعي للناتج المحلي الإجمالي الاسمي، 2026-2029



رسم توضيحي 11 : الهيكل القطاعي للناتج المحلي الإجمالي الاسمي (توقعات)

القيمة الاسمية للإنتاج الاستخراجي حسب الفرع



رسم توضيحي 12 : القيمة الاسمية للإنتاج الاستخراجي حسب القطاع

وحتى داخل القطاع الاستخراجي نفسه، من المتوقع أن تتغير تركيبته بشكل ملحوظ: قطاع الذهب والنحاس، الذي يحتل مكانة مهيمنة بالفعل، سترتفع حصته من إجمالي القيمة الاستخراجية من حوالي 59% في عام 2026 إلى أكثر من 63% في عام 2029، في حين ستتراجع حصة النفط والغاز من حوالي 18% إلى 14% خلال الفترة نفسها، وستبقى حصة الحديد عند حوالي 16%. ويؤدي هذا التغيير في التركيبة الداخلية، على المدى المتوسط، إلى زيادة تعرض السيناريو الاقتصادي الكلي لتقلبات الأسعار الدولية للذهب والنحاس.

أما في القطاع الثانوي باستثناء قطاع الاستخراج، فمن المتوقع أن يسجل قطاع البناء والأشغال العمومية نمواً اسمياً مستداماً على مدار الفترة بأكملها (يتراوح بين 9,5% و10,0% سنوياً اعتباراً من عام 2027)، بما يتماشى مع تزايد زخم برنامج الاستثمار العمومي، في حين من المتوقع أن تتسارع أنشطة التصنيع تدريجياً، من 6,7% في عام 2027 إلى 8,9% في عام 2029. أما القطاع الخدمي، فسيحافظ على وتيرة نمو اسمي قوية ومستقرة نسبياً، تتراوح بين 7,6% و9,0% سنوياً، مدعومة بشكل خاص بالتجارة والخدمات الأخرى.

جدول 2 : تفاصيل الهيكلية القطاعية للنتائج المحلي الإجمالي الاسمي في عامي 2026 و2029

قطاع النشاط	2026 (مليار أوقية)	2029 (مليار أوقية)	متوسط متوسط سنوي 2029-2026 (%)	حصة الناتج المحلي الإجمالي، 2026	النسبة من الناتج المحلي الإجمالي، 2029
القطاع الأولي	99,6	115,3	5,0%	17,8%	16,6%
القطاع الثانوي	200,4	248,3	7,4%	35,8%	35,7%
منها أنشطة الاستخراج	145,6	178,3	7,0%	26,0%	25,6%
القطاع الخدمي	214,6	269,5	7,9%	38,3%	38,7%
الضرائب صافية من الإعانات	45,0	63,3	12,1%	8,0%	9,1%
إجمالي الناتج المحلي	559,5	696,4	7,6%	100,0	100,0%

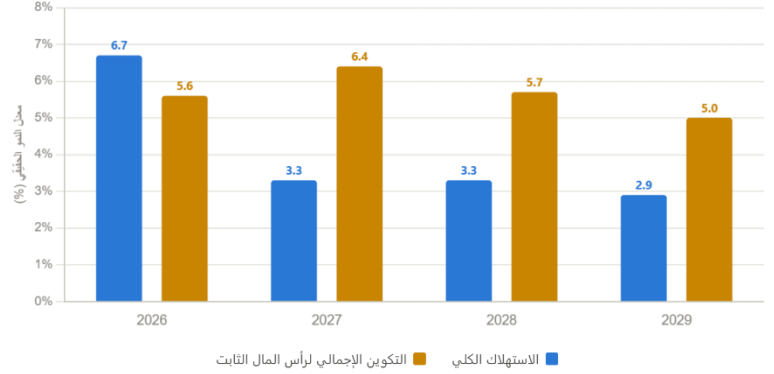
4. الطلب الإجمالي والأسعار

أ. الطلب الإجمالي

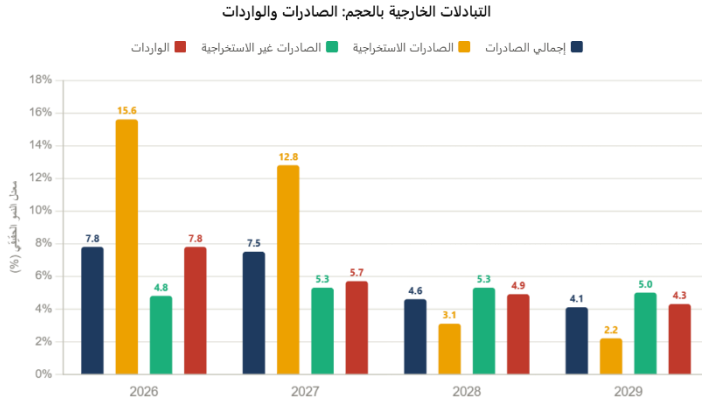
على صعيد الطلب، من المتوقع أن يتباطأ الاستهلاك الخاص الحقيقي تدريجياً، ليتراجع معدل نموه من 6,8% في عام 2026 إلى 3,8% في عام 2029، في إطار عودة إلى الوضع الطبيعي بعد الوتيرة القوية بشكل استثنائي التي سُجلت في بداية الفترة. أما الاستهلاك العمومي، فسيظل بشكل عام محدوداً طوال الفترة بأكملها، بل وقد يكون سالباً بشكل طفيف في عام 2027 (-0,5%) وفي عام 2029 (-0,6%)، مما يعكس اتجاهها حذراً في الإنفاق الجاري، يتماشى مع أهداف ضبط الميزانوية التي يتم السعي لتحقيقها في إطار البرمجة متعددة السنوات.

ومن المتوقع أن يشكل إجمالي تكوين رأس المال الثابت المحرك الرئيسي للطلب المحلي خلال هذه الفترة، حيث يتراوح معدل نموه الحقيقي بين 5,0% و6,4% سنوياً. وتستمد هذه الحركية قوتها في آن واحد من الاستثمار العمومي، الذي يظل نموه الحقيقي - على الرغم من تباطؤه التدريجي، من 12,6% في عام 2026 إلى 7,3% في عام 2029 - يظل دائماً أعلى من معدل نمو الاستثمار الخاص (الذي يتراوح بدوره بين 2,7% و5,9% خلال هذه الفترة)، وكذلك الاستثمار الخاص الذي يشهد تسارعاً مستمراً اعتباراً من عام 2027، في مؤشر على استعادة الثقة تدريجياً لدى الفاعلين الاقتصاديين. وإجمالاً، من المتوقع أن يستمر معدل الاستثمار في الاقتصاد بالارتفاع، ليتجاوز 56,8% من الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي في عام 2026 إلى 59,3% في عام 2029 - وهو مستوى مرتفع بشكل استثنائي، ويُعزى ذلك إلى كثافة رأس المال في مشاريع الاستخراج الجارية (لا سيما منشآت الغاز) وحجم برامج الاستثمار العمومي، أكثر مما يُعزى إلى تراكم رأس المال المحلي البحث ذي القيمة المضافة المحلية العالية.

معدل النمو الحقيقي للاستهلاك الكلي والتكوين الإجمالي لرأس المال الثابت



رسم توضيحي 13 : تطور مكونات الطلب المحلي 2026-2029



رسم توضيحي 14 : حجم التجارة الخارجية 2026-2029

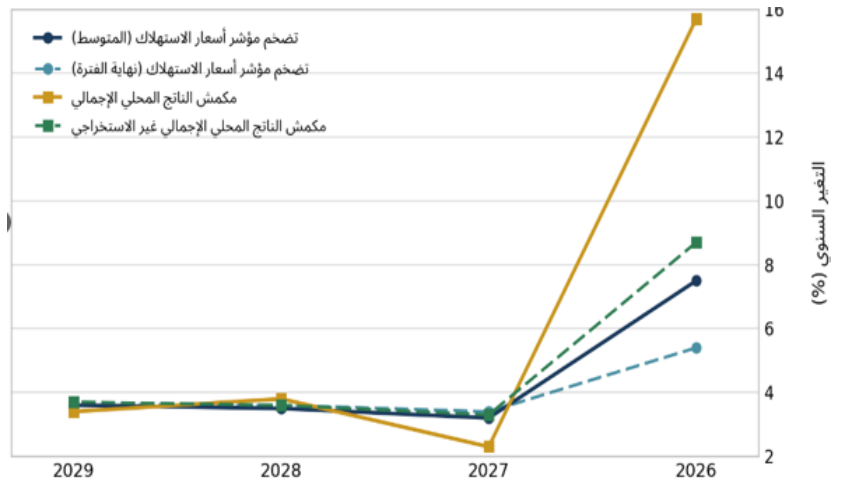
حيث الحجم، ولكنها مدعومة بحركية أكثر انتظامًا (بين +4,8% و +5,3% سنويًا)، تكتسب أهمية نسبية أكبر ضمن المبيعات الخارجية للبلد - وهو تطوير يتماشى مع هدف تنوع مصادر العملات الأجنبية.

ب. التضخم

من المتوقع أن يسلك التضخم، المقاس بمؤشر أسعار المستهلك، مسارًا تنازليًا واضحًا على امتداد فترة التوقعات.

بعد أن يبلغ متوسطه السنوي 7,5% في عام 2026، متأثرًا باستمرار انتقال آثار الصدمات السابقة المرتبطة بأسعار المواد الغذائية والطاقة، يُرتقب أن يتراجع متوسط التضخم بصورة ملحوظة إلى 3,3% في عام 2027، قبل أن يستقر في حدود 3,5% إلى 3,6% خلال الفترة 2028-2029.

أما على أساس نهاية الفترة، فمن المتوقع أن ينخفض التضخم بوتيرة أسرع، من 5,4% في عام 2026 إلى 3,4% في عام 2027، ليستقر بعد ذلك ضمن نطاق ضيق يتراوح بين 3,6% و 3,7% حتى عام 2029.



رسم توضيحي 15 : مسار التضخم ومؤشرات انكماش الناتج المحلي الإجمالي 2026-2029

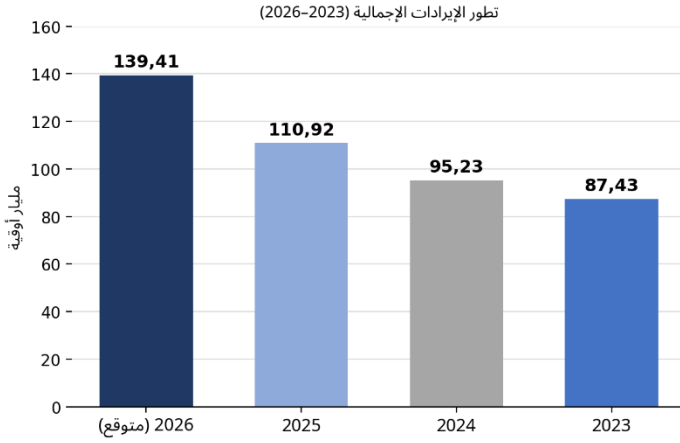
بما يعكس ترسخًا تدريجيًا لتوقعات التضخم وتعزيز استقرار الأسعار على المدى المتوسط.

من جانبه، يُظهر مُعامل انكماش الناتج المحلي الإجمالي مسارًا أكثر تقلبًا، إذ يُتوقع أن يبلغ مستوى استثنائيًا قدره 15,7% في عام 2026، قبل أن يتراجع بشكل حاد إلى 2,3% في عام 2027، ثم يتقارب تدريجيًا نحو نطاق يتراوح بين 3,4% و 3,7% خلال الفترة 2028-2029، وهو مستوى قريب من مُعامل انكماش الناتج المحلي الإجمالي غير الاستخراجي، الذي يتسم بتطور أكثر انتظامًا واستقرارًا على امتداد الفترة. ويعكس هذا التباين بين مُعامل انكماش الناتج المحلي الإجمالي الكلي ومُعامل انكماش الناتج المحلي الإجمالي غير الاستخراجي في سنة 2026 أن الارتفاع المسجل في المستوى العام للأسعار، كما يقيسه الناتج المحلي الإجمالي، يعود أساسًا إلى وضعية مؤقتة في القطاع الاستخراجي، وليس إلى زيادة في المستوى العام للأسعار في بقية القطاعات الاقتصادية. واعتبارًا من سنة 2027، يعكس التقارب التدريجي بين معاملي الانكماش انحسار هذا الأثر الاستثنائي، وعودة تطور الأسعار إلى مسارات أكثر توازنًا وانسجامًا بين مختلف القطاعات الاقتصادية.

الجزء الثاني: الإطار الميزانوي متوسط المدى

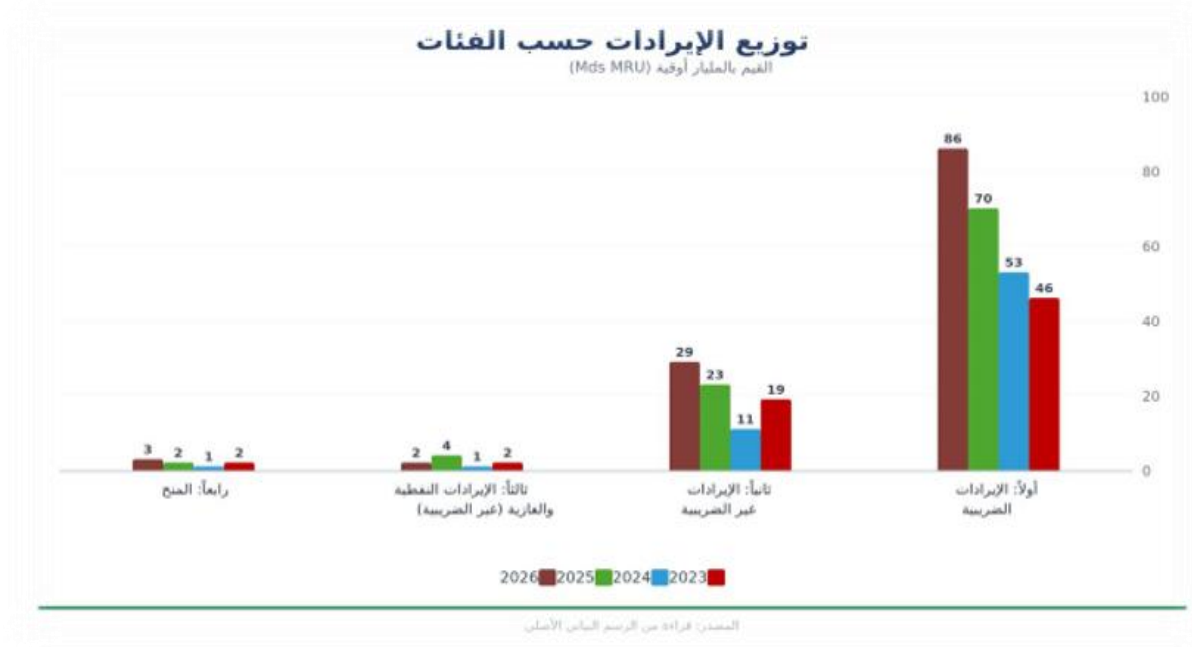
القسم الأول: التطورات الأخيرة في المالية العامة (2025-2023)

1. تطور الإيرادات العامة



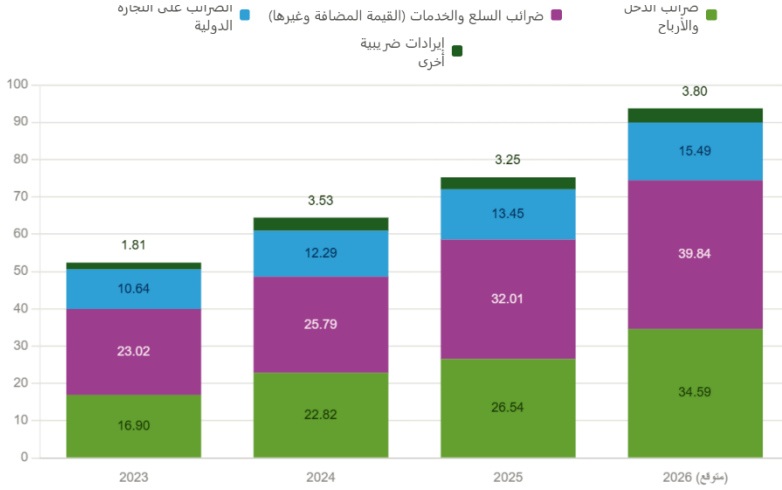
ارتفعت الإيرادات الإجمالية (بما في ذلك الهبات) من 87,43 مليار أوقية في عام 2023 إلى 110,92 مليار أوقية في عام 2025، أي بنمو تراكمي بلغ +28% على مدى عامين، مع تسارع ملحوظ في عام 2025 (+16,46% مقابل +9,9% في عام 2024). وتشير توقعات عام 2026 إلى ارتفاع إضافي بنسبة +25,7% لتصل إلى 139,42 مليار أوقية، مدفوعاً بشكل رئيسي بالانتعاش القوي المتوقع للإيرادات الضريبية.

رسم توضيحي 16 : تطور إجمالي الإيرادات 2025-2023



رسم توضيحي 17 : توزيع الإيرادات حسب الفئات 2025-2023

أ. الإيرادات الضريبية



رسم توضيحي 18 : الإيرادات الضريبية حسب المكونات الرئيسية (2026-2023)

تشكل الإيرادات الضريبية المصدر الرئيسي لتمويل الدولة، حيث تمثل ما بين 60,5% (2023) و67,8% (2025) من إجمالي الإيرادات. وقد سجلت هذه الإيرادات نمواً ديناميكياً بشكل خاص: بلغت 52,44 مليار أوقية في عام 2023، أي بزيادة بلغت +6,66% مقارنة بعام 2022، و+16,14% في عام 2024 لتصل إلى 60,94 مليار أوقية، و+16,8% في عام 2025 لتستقر عند 75,24 مليار أوقية. وتستهدف التوقعات لعام 2026 مبلغ 93,72 مليار أوقية (+24,6%).

ويعزى هذا الأداء بشكل رئيسي إلى: (1) الضرائب

على الأرباح والدخل (التي ارتفعت من 16,95 إلى 26,54 مليار أوقية بين عامي 2023 و2025، أي بزيادة قدرها 58,2%)، لا سيما ضرائب الأرباح الصناعية والتجارية والأرباح غير التجارية مدفوعة بارتفاع الإيرادات الاستخراجية، و(2) الضرائب على السلع والخدمات، بما في ذلك ضريبة القيمة المضافة التي قفزت من 15,83 إلى 22,64 مليار أوقية في عام 2025. كما سجلت الرسوم على التجارة الدولية ارتفاعاً قوياً، من 10,64 إلى 13,45 مليار أوقية بمعدل نمو +52,7% خلال الفترة.

وتعود هذا الزيادة بشكل رئيسي إلى تحديث أدوات السياسة الضريبية وتعزيز قدرات الإدارة الضريبية. وقد ساهمت الإصلاحات التي تم الشروع فيها في تحسين فعالية تعبئة الإيرادات بفضل الرقمنة التدريجية للإجراءات الضريبية، وتبسيط الإجراءات الإدارية، وتعزيز آليات الرقابة والمتابعة.

ويُعزى ذلك أيضاً إلى تنفيذ سياسة مالية تهدف إلى توسيع القاعدة الضريبية، لا سيما من خلال تحديد هوية دافعي الضرائب بشكل أفضل، والدمج التدريجي للقطاع غير الرسمي في الدائرة الضريبية، والحد من المزايا الضريبية غير المبررة. وعلاوة على ذلك، ساهم إدخال التكنولوجيات الحديثة في جميع مراحل التحصيل، بدءاً من الإقرار الضريبي وصولاً إلى السداد ومتابعة الالتزامات الضريبية، في زيادة الشفافية، وخفض تكاليف الإدارة. وقد ساهمت هذه التدابير مجتمعة في تعزيز الإيرادات الضريبية على المدى الطويل وتحسين كفاءة النظام الضريبي.

ب. الإيرادات غير الضريبية

شهدت الإيرادات غير الضريبية انخفاضاً طفيفاً في عام 2024 (-3,35%) من 19,11 مليار أوقية في عام 2023 إلى 18,47 مليار أوقية في عام 2024، ويرجع ذلك أساساً إلى تراجع أرباح وإتاوات المؤسسات العمومية (من 8,13 إلى 6,45 مليار أوقية) - ولا سيما شركة اسنيم. ثم انتعشت هذه الإيرادات في عام 2025 لتصل إلى 28,85 مليار أوقية (+11,9%)، مدفوعة بارتفاع إيرادات الصيد (7,86 مليار أوقية) وإيرادات التعدين (4,65 مليار أوقية). وتبلغ التوقعات لعام 2026 ما مجموعه 36,61 مليار أوقية، مع توقع ارتفاع كبير في عائدات التعدين (7,11 مليار أوقية) والصيد (10,00 مليار أوقية).

ت. إيرادات نفطية

سجلت إيرادات النفط والغاز (باستثناء ضرائب الأرباح الصناعية والتجارية والأرباح غير التجارية) 1,43 مليار أوقية في عام 2023، ثم انخفضت لتصل إلى 1,03 مليار أوقية في عام 2024، و1,73 مليار أوقية في عام 2025، مما يعكس زيادة الطاقة الإنتاجية لحقل السلحفاة آحميم الكبير. وتشير توقعات عام 2026 إلى وصول إيرادات النفط والغاز (غير الضريبية) إلى 3,02 مليار أوقية كما بلغ رصيد الصندوق الوطني لعائدات المحروقات 214,5 مليون دولار أمريكي في نهاية عام 2025.

ث. الهبات والدعم الميزانوي

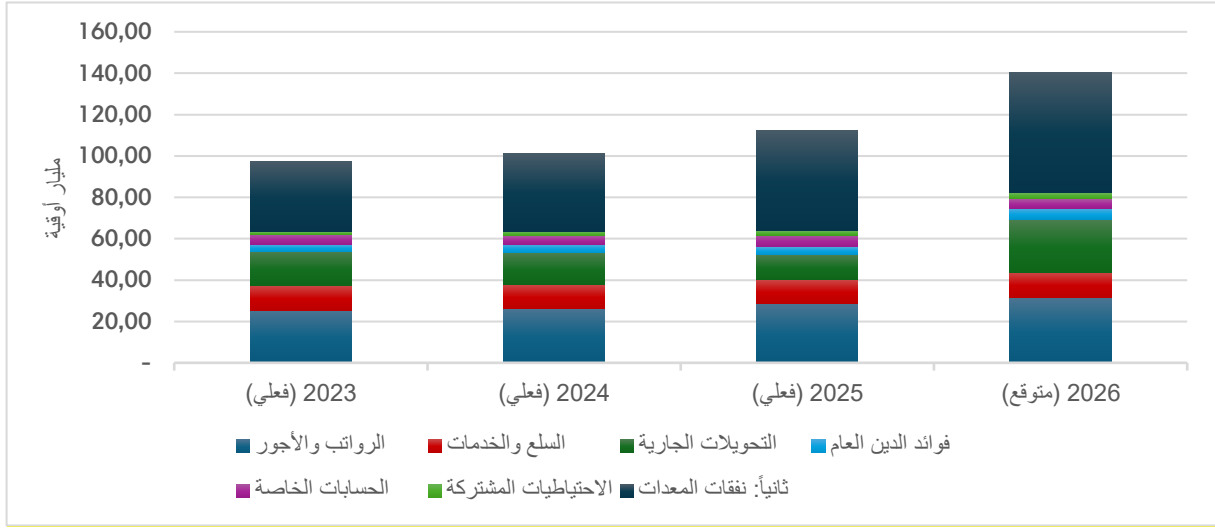
تراجعت الهبات بشكل طفيف خلال هذه الفترة، حيث انخفضت من 6,53 ملياراً أوقية في عام 2023 إلى 5,09 ملياراً أوقية في عام 2025. ويمثل دعم الميزانوية المباشر نسبة ثابتة نسبياً (تتراوح بين 1,43 و 1,72 ملياراً أوقية)، في حين انخفضت الهبات المخصصة للمشاريع (من 5,1 إلى 3,37 ملياراً أوقية) خلال هذه الفترة. ومن المتوقع أن تشهد سنة 2026 انتعاشاً في الهبات لتصل إلى 6,08 ملياراً أوقية، منها 4,64 ملياراً من الهبات المخصصة للمشاريع، و 1,44 ملياراً أوقية من الدعم المباشر للميزانية.

جدول 3 : الإيرادات حسب الفئة 2026 - 2029

فئة الإيرادات (ملياراً أوقية)	2023	2024	2025	2026 (متوقع)
أولاً: الإيرادات الضريبية	52,43	60,95	75,24	93,70
ضرائب على العائدات والأرباح	16,90	22,82	26,54	34,59
منها: الأرباح الصناعية والتجارية والأرباح غير التجارية	4,15	7,23	9,52	13,52
منها: ضريبة الرواتب والأجور	6,99	9,10	9,78	10,18
منها: الضريبة على عائدات رؤوس الأموال المنقولة	1,25	1,48	1,75	4,46
رسوم على السلع والخدمات (ضريبة القيمة المضافة وغيرها)	23,02	25,79	32,01	39,84
منها: رسوم على القيمة المضافة	15,77	17,15	22,64	26,90
رسوم على القيمة المضافة المحلية		5,81	8,30	8,42
رسوم على القيمة المضافة على الواردات		11,34	14,33	18,47
منها: رسم وحيد على شركة اسنيم ورسوم على أداء الخدمات	3,05	3,95	3,14	3,30
منها: رسوم على المنتجات النفطية	1,98	2,00	3,02	2,22
رسوم على التجارة الدولية	10,64	12,29	13,45	15,49
إيرادات ضريبية أخرى	1,81	3,53	3,25	3,80
ثانياً: الإيرادات غير الضريبية	26,45	18,47	28,86	36,61
إيرادات الصيد	6,19	6,40	7,86	10,00
إيرادات التعدين	3,13	4,07	4,65	7,11
مقسوم الأرباح وإتاوات المؤسسات العمومية	8,13	6,45	6,40	7,88
إيرادات غير ضريبية أخرى	3,07	1,55	4,22	3,89
حسابات خاصة	4,80	4,08	5,58	4,63
إيرادات رأسمالية	1,13	0,97	0,15	3,10
ثالثاً: إيرادات نفطية (غير الضريبية)	1,43	1,03	1,73	3,02
IV- الهبات	6,53	5,09	5,09	6,08
هبات المشاريع	5,10	4,10	3,37	4,64
دعم الميزانوية	1,43	0,99	1,72	1,44
إيرادات استثنائية	1,13	5,60		
إجمالي الإيرادات والهبات	87,43	95,23	110,92	139,41

2. مسار تطور النفقات العمومية

ارتفع إجمالي الإنفاق من 97,28 مليار أوقية في عام 2023 إلى 112,36 مليار أوقية في عام 2025 (+15,5%)، مع تسارع في عام 2025 (+11,09% مقابل +3,9% في عام 2024). وتشير توقعات عام 2026 إلى ارتفاع ملحوظ لتصل إلى 140,18 مليار أوقية (+24,7%).



رسم توضيحي 19 : هيكل النفقات حسب الفئة 2023-2025 (مليار من أوقية)

نفقات الرواتب والأجور

ارتفع إجمالي كتلة الأجور بشكل منتظم ومدرّوس: 25,43 مليار أوقية في عام 2023، و26,31 مليار أوقية عام 2024 (+3,46%)، و28,61 مليار أوقية عام 2025 (+8,7%)، وظلت حصتها من إجمالي النفقات مستقرة، حيث تراوحت بين 25,4 و25,8%. ويُتوقع أن يبلغ إجمالي الرواتب عام 2026 31,50 مليار أوقية أي بمعدل نمو +10,1%.

يعكس هذا التقدم استمرار الجهود المبذولة لتوظيف الكوادر البشرية في قطاعي التعليم والصحة. وفي قطاع التعليم، تأتي عمليات التوظيف هذه في إطار التنفيذ التدريجي لمشروع «المدرسة الجمهورية»، وتهدف إلى دعم توسيع نطاق العرض التعليمي، وتحسين نسب الإشراف، وتعزيز جودة التعليم. أما في قطاع الصحة، فتهدف هذه الاكتنابات إلى تلبية الاحتياجات المتزايدة للمرافق الصحية من الموارد البشرية المؤهلة، وتحسين الوصول إلى الرعاية الصحية، وتعزيز التغطية الصحية في جميع أنحاء البلد.

أ. نفقات اقتناء السلع والخدمات

انخفضت نفقات السلع والخدمات انخفاضاً طفيفاً، من 11,9 مليار أوقية في عام 2023 إلى 11,73 مليار أوقية في عام 2025 (+7,9% تراكمي)، ويعكس هذا التغيير نتائج سياسة ضبط هذا البند الميزانوي التي نفذتها السلطات، بعد الارتفاع القوي الذي سُجل خلال فترة جائحة كوفيد-19. وتبلغ النفقات المتوقعة على السلع والخدمات في عام 2026 ما مجموعه 12,33 مليار أوقية (+5,1%).

ج. الفوائد على الدين العمومي

شهدت الفوائد على الدين العام تطوراً غير خطي: 3,2 مليار أوقية في عام 2023، و4,11 مليار أوقية في عام 2024، ثم انخفضت إلى 3,59 مليار أوقية في عام 2025 - ويرجع ذلك أساساً إلى انخفاض الفوائد على الدين الخارجي (2,58 مليار مقابل 2,86 مليار في عام 2024)، ومن المتوقع أن ترتفع أعباء الدين إلى 5,08 مليار أوقية، مما يعكس بشكل خاص نمو رصيد سندات الخزنة (من 7,20 مليار في عام 2023 إلى 17,88 مليار أوقية في عام 2025).

ح. التحويلات الجارية

سجلت التحويلات الجارية انخفاضاً ملحوظاً في عام 2025 (12,11 مليار أوقية مقابل 15,22 مليار في عام 2024، و16,7 مليار أوقية في عام 2023). وتشير توقعات عام 2026 إلى انتعاش ملحوظ للغاية ليصل إلى 25,66 مليار أوقية (+111,4%)، وهو ما يمثل البند الأكثر ديناميكية من حيث النمو في العام الحالي. ويأتي هذا الارتفاع في إطار الجهود التي تبذلها الحكومة للتخفيف من تداعيات الأزمة في الشرق الأوسط على الظروف المعيشية للمواطنين والحفاظ على قوتهم الشرائية في مواجهة التوترات التي تشهدها الأسواق الدولية.

ب. نفقات التجهيزات (الاستثمار العمومي)

تمثل نفقات الاستثمار العنصر الأكثر ديناميكية في الميزانية؛ فقد ارتفعت من 33,79 مليار أوقية في عام 2023 إلى 48,35 مليار أوقية في عام 2025، أي زيادة بنسبة (+45,9%)، مما رفع حصتها من إجمالي النفقات من 34,7% إلى 43%. ويستهدف عام 2026 الوصول إلى 57,98 مليار أوقية (+23,3%). ويتم تمويل الجزء الأكبر من هذا الاستثمار من الموارد المحلية (48,33 مليار من أصل 57,98 مليار في عام 2026).

ويجسد هذا التطور استمرار التقدم في تنفيذ الإجراءات المقررة في إنجاز المشاريع الاستثمارية المدرجة في إطار البرامج الرئاسية. كما يعكس رغبة السلطات العامة في تسريع تنفيذ المشاريع الهيكلية الرامية إلى تعزيز البنى التحتية الاقتصادية والاجتماعية، وتحسين الظروف المعيشية للمواطنين، ودعم النمو الاقتصادي.

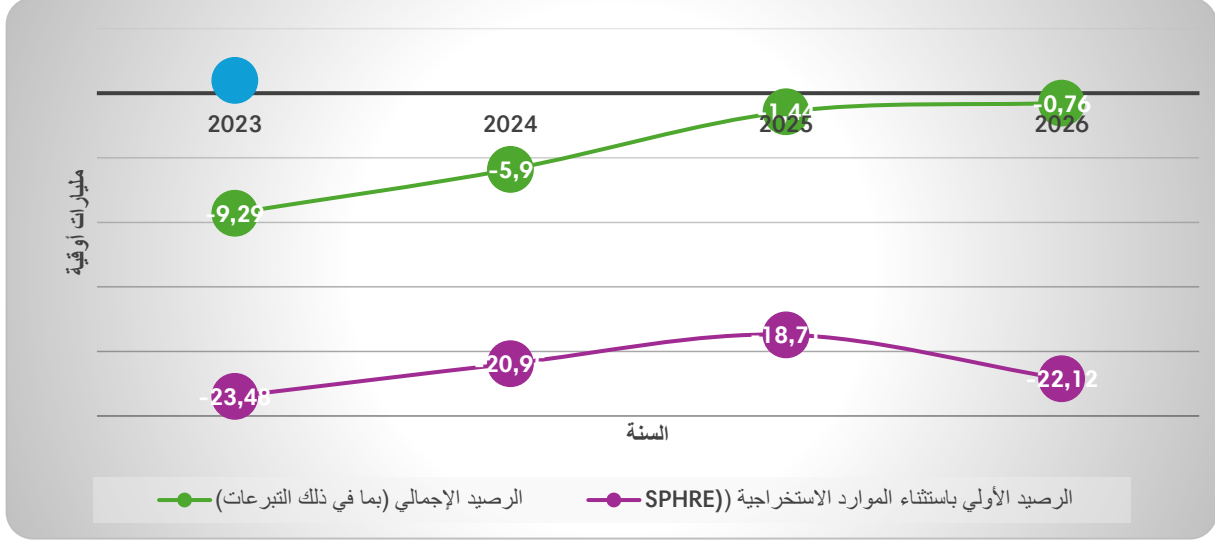
وتعكس هذه الديناميكية أيضاً فعالية التدابير المتخذة لإزالة المعوقات التي كانت تؤثر على تنفيذ المشاريع، لا سيما من خلال تعزيز التنسيق بين مختلف الجهات المعنية، وتحسين آليات المتابعة والتقييم، وتبسيط الإجراءات الإدارية، وتسريع عمليات منح العقود العامة. وقد ساهمت هذه الإجراءات مجتمعة في زيادة معدل تنفيذ الاستثمارات العمومية، والحد من التأخيرات في إنجاز المشاريع، وتحسين تأثير النفقات الاستثمارية على التنمية الاقتصادية والاجتماعية للبلد.

جدول 4 : النفقات حسب الفئات 2026~2029

فئة الإنفاق (مليار أوقية)	2023 (فعلي)	2024 (فعلي)	2025 (فعلي)	2026 (متوقع)
أولاً: النفقات الجارية	63,41	63,59	63,86	82,20
رواتب وأجور	25,43	26,31	28,61	31,50
سلع وخدمات	11,90	11,60	11,73	12,33
تحويلات جارية	16,70	15,22	12,11	25,66
فوائد على الدين العام	3,20	4,12	3,59	5,08
منها: الدين الداخلي	0,84	1,26	1,01	1,30
منها: الدين الخارجي	2,36	2,86	2,58	3,78
حسابات خاصة	4,80	4,08	5,58	4,63
احتياطي مشترك	1,38	2,26	2,24	3,00
ثانياً: نفقات التجهيز	33,79	37,55	48,34	57,97
ممولة من موارد خارجية	8,12	7,92	9,32	9,64
ممولة من الموارد الداخلية	25,68	29,63	39,02	48,33
إجمالي النفقات	97,28	101,14	112,36	140,18
التغير السنوي (%)	-	4,0%	10,9%	24,9%
نسبة الإنفاق على التجهيز (%)	34,8%	37,1%	43,1%	41,4%
نسبة الرواتب (%)	26,2%	26,0%	25,5%	22,5%

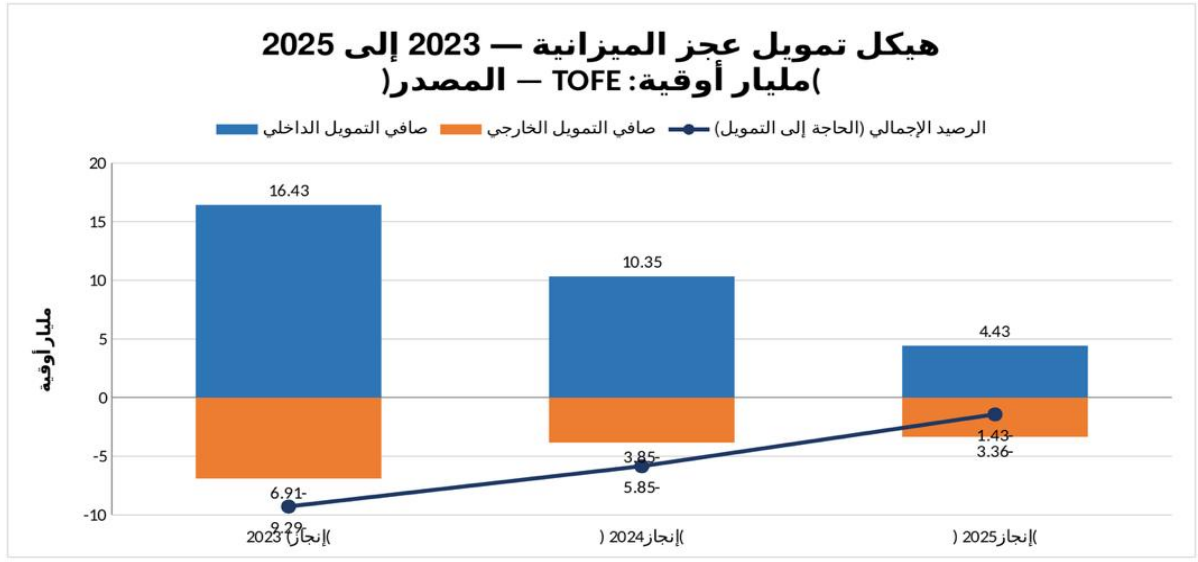
3. الأرصدة الميزانية والتمويل

يُظهر مسار الأرصدة الميزانية خلال الفترة 2023-2026 تعزيزاً للمالية العامة. وقد انخفض الرصيد الإجمالي (بما في ذلك الهبات) من (10,64) مليار أوقية في 2023 إلى (1,43) مليار أوقية في عام 2025، أي ما يمثل انخفاضاً في العجز بمقدار 7,86 مليار أوقية في غضون عامين فقط. ومن المتوقع أن يسجل عام 2026 رصيماً سالباً قدره (0,75) مليار أوقية.



رسم توضيحي 20 : تطور الأرصدة الميزانية 2023-2026

يعكس المسار المالي تحسناً تدريجياً في الرصيد الإجمالي، الذي ينخفض من -9,29 مليار أوقية في عام 2023 إلى -0,76 مليار أوقية في عام 2026، بفضل النمو المطرد في الإيرادات. ومع ذلك، لا يزال الرصيد الأولي باستثناء الموارد الاستخراجية يعاني من عجز كبير ويتدهور في عام 2026 (-22,12 مليار أوقية بعد -18,71 مليار أوقية في عام 2025)، مما يسלט الضوء على استمرار وجود عجز هيكلي يتم تمويله من عائدات القطاع الاستخراجي. وبالتالي، لا يزال التوظيف المالي يعتمد إلى حد كبير على عائدات القطاع الاستخراجي.



رسم توضيحي 21 : هيكل العجز الميزانوي 2023-2025

أما فيما يتعلق بالتمويل، فقد شهد هيكله تغييراً كبيراً: فقد انخفض صافي التمويل المحلي، الذي بلغ 16,43 مليار أوقية في عام 2023، إلى 4,43 مليار أوقية في عام 2025، مما يعكس انخفاض العجز. ولا يزال التمويل المصرفي هو السائد (13,38 مليار في عام 2025). في حين ظل التمويل الخارجي الصافي سالباً (حيث تجاوزت التدفقات الصافية المتعلقة بسداد القروض المدفوعات الجديدة: -10,73 مليار لسداد القروض مقابل +5,95 مليار للقروض الجديدة في عام 2025).

أ. الأرصدة الميزانية (مليار أوقية)	2023 (فعلي)	2024 (فعلي)	2025 (فعلي)	2026 (متوقع)
إجمالي الإيرادات والهبات	87,43	95,23	110,92	139,42
إجمالي النفقات	96,72	101,14	112,36	140,18
الرصيد الإجمالي (بما في ذلك الهبات)	(9,29)	(5,90)	(1,44)	(0,76)
الرصيد الأولي باستثناء الموارد الاستخراجية	(23,48)	(20,95)	(18,71)	(22,12)

ب. التمويل الإجمالي	2023 (فعلي)	2024 (فعلي)	2025 (فعلي)	2026 (متوقع)
التمويل المحلي الصافي	16,43	9,75	4,43	-
منها: التمويل المصرفي	16,45	14,36	13,38	-
منها: تمويل غير مصرفي	0,08-	4,61-	0,3	-
صافي التمويل الخارجي	6,91-	3,84-	3,36-	-
القروض الجديدة	3,67	3,81	5,95	-

4. مقارنة الأداء حتى نهاية مايو 2025-2026

يقارن هذا القسم تنفيذ العمليات المالية للدولة خلال الأشهر الخمسة الأولى (من يناير إلى مايو) من السنتين الماليتين 2025 و2026. ويُعرض لكل بند المبلغ التراكمي المحقق خلال الفترة، والتغير مقارنةً بالسنة السابقة، بالإضافة إلى معدل التنفيذ مقارنةً بالمخصصات السنوية (قانون المالية المعدل لعام 2025 وقانون المالية الأولي لعام 2026). وعلى سبيل المقارنة، فإن معدل التنفيذ الخطي يعادل حوالي 41,7% من المخصصات السنوية بعد مرور خمسة أشهر.

في نهاية مايو 2026، بلغت إجمالي الإيرادات والهبات (بما في ذلك عائدات النفط) 50,1 مليار أوقية مقابل 41,4 مليار في العام السابق، أي بزيادة قدرها +20,9%. وفي الوقت نفسه، بلغت النفقات والقروض الصافية 49,8 مليار أوقية مقابل 40,3 مليار بزيادة قدرها +23,4%. ونظرًا لأن النفقات تنمو بوتيرة أسرع من الإيرادات، فإن الرصيد الإجمالي (بما في ذلك الهبات) لا يزال فاقصًا ولكنه يتقلص بشكل ملحوظ، حيث انخفض من فاقص قدره +1,1 مليار أوقية في نهاية مايو 2025 إلى 0,3 مليار في نهاية مايو 2026.

وبلغت معدلات التنفيذ 38,9% بالنسبة للإيرادات (من إجمالي الإيرادات البالغ 128.79 مليار أوقية في قانون المالية الأصلي لسنة 2026). و37,7% بالنسبة للنفقات (وذلك من أصل إجمالي النفقات المقدّرة بـ 132.18 مليار أوقية في قانون المالية الأصلي لسنة 2026)، وكلاهما أقل قليلاً من المعدل الخطي البالغ 41,7%. ويعكس هذا التأخير الطفيف، المعتاد في بداية السنة المالية، زيادة تدريجية في كل من عمليات التحصيل والمدفوعات، لا سيما في مجال الاستثمار.

أ. الإيرادات

تستمد ديناميكية الإيرادات قوتها من الضرائب، التي ارتفعت عائداتها بنسبة +28,8% (من 27,8 إلى 35,9 مليار أوقية)، وبلغ معدل تنفيذها 42,1%، وهو ما يتوافق بالفعل مع الوتيرة السنوية. ويأتي النمو الأقوى من الضرائب على العائدات والأرباح (+35,4%)، التي تم تنفيذها بنسبة 53,8% من المخصصات، ومن الرسوم على التجارة الدولية (+46,1%). أما الضرائب على السلع والخدمات، فقد ارتفعت بمعدل أكثر اعتدالاً (+17,0%).

سجلت الإيرادات غير الضريبية ارتفاعاً طفيفاً (+4,1%)، متأثرةً بتقلبات متباينة: فقد قفزت إيرادات التعدين بنسبة +49,2% (الإتاوات)، في حين تراجع أرباح الشركات العمومية بنسبة -17,6%. والأهم من ذلك، انخفضت الهبات بنسبة -33,3%، كما انخفضت الإيرادات النفطية بنسبة -17,2% حيث لم تتحقق هذه الأخيرة سوى بنسبة 45,6% من التوقعات السنوية. وبذلك يؤكد توزيع الإيرادات تعزيز المكون الضريبي المحلي وتقليل الاعتماد على الموارد الاستثنائية (الهبات، النفط).

جدول 7 : الإيرادات حسب الفئات مايو 2025-2026

البند (بمليار أوقية)	المجموع يناير-مايو 2025	المجموع يناير-مايو 2026	التغير 2025/2026	معدل التنفيذ 2025	معدل التنفيذ 2026
إجمالي الإيرادات والهبات	41,4	50,1	20,9 %	35,4 %	38,9 %
عائدات غير نفطية وهبات	39,4	48,4	22,8 %	34,4 %	38,7 %
عائدات ضريبية	27,8	35,9	28,8 %	36,5 %	42,1 %
ضرائب على العائدات والأرباح	11,3	15,3	35,4 %	43,5 %	53,8 %
رسوم على السلع والخدمات	11,3	13,2	17,0 %	34,5 %	35,2 %
رسوم على التجارة الدولية	4,6	6,7	46,1 %	36,1 %	42,3 %
إيرادات ضريبية أخرى	0,7	0,7	(0,9)	14,1 %	20,3 %
إيرادات غير ضريبية	11,9	12,4	4,1 %	40,1 %	54,3 %
إيرادات الصيد	1,7	1,9	7,2 %	22,2 %	18,6 %
إيرادات التعدين	2,2	3,3	49,2 %	45,1 %	58,8 %
متسوم الأرباح وأتاوات المؤسسات العمومية	4,9	4,1	(17,6)	64,5 %	56,4 %
حسابات خاصة	1,8	1,0	(48,5)	34,2 %	23,8 %
هبات	1,3	0,9	(33,3)	14,7 %	11,2 %
إيرادات نفطية	2,0	1,6	(17,2)	86,9 %	45,6 %

ب. النفقات

ويعزى ارتفاع النفقات (+23,4 %) بشكل رئيسي إلى النفقات الجارية (+26,1 %)، مدفوعة بدورها بالتحويلات الجارية، التي زادت بأكثر من الضعف (+104,0 %، من 3,6 إلى 7,4 مليار أوقية) وتم تنفيذها بنسبة 52,7 % من المخصصات السنوية، أي أعلى بكثير من الوتيرة الخطية. ارتفعت الرواتب والأجور بنسبة +14,8 % (بنسبة تنفيذ بلغت 43,5 %، وهي قريبة من الوتيرة العادية)، وارتفعت السلع والخدمات بنسبة +15,6 %، وظلت أعباء الفوائد على الدين العام محدودة (+9,5 %).

جدول 8 : بنود الإنفاق مايو 2025-2026

البند (مليار أوقية)	المجموع يناير-مايو 2025	المجموع يناير-مايو 2026	التغير 2025/2026	معدل التنفيذ 2025	معدل التنفيذ 2026
النفقات والقروض الصافية	40,4	49,8	23,4 %	33,9 %	37,7 %
النفقات الجارية	24,3	30,6	26,1 %	37,0 %	43,7 %
الأجور والرواتب	11,9	13,7	14,8 %	41,7 %	43,5 %
السلع والخدمات	4,1	4,7	15,6 %	37,0 %	37,7 %
التحويلات الجارية	3,6	7,4	104,0 %	25,9 %	52,7 %
فوائد الدين العام	1,2	1,3	9,5 %	30,5 %	26,2 %
نفقات المعدات (الاستثمار)	15,5	18,9	21,9 %	28,9 %	30,4 %
ممولة من موارد خارجية	2,8	3,6	27,2 %	28,0 %	30,4 %
ممولة من الموارد المحلية	12,7	15,3	20,7 %	29,2 %	30,4 %

ارتفعت نفقات المعدات بنسبة +21,9 % (من 15,5 إلى 18,9 مليار أوقية)، لكن نسبة تنفيذها لم تتجاوز 30,4 %، وهو ما يمثل تراجعاً مقارنة بالوتيرة الخطية؛ فالاستثمار العمومي، الممول من الموارد الداخلية والخارجية على حد سواء، ينمو بوتيرة أبطأ من النفقات التشغيلية.

ويعكس الارتفاع في معدل تنفيذ النفقات الذي لوحظ في مايو 2026 مقارنة بمايو 2025 تحسناً في الإدارة الميزانية. ويعكس هذا الأداء، على وجه الخصوص، الآثار الأولية لتنفيذ ميزانية البرامج، التي تعزز التخطيط والتسيير، فضلاً عن الأثر الإيجابي لتفويض التوقيع الممنوح لمسؤولي البرامج. ومن خلال تبسيط الإجراءات وتقليص مدة المعالجة، ساهمت هذه الإصلاحات في تسريع تنفيذ النفقات وتحسين استيعاب الاعتمادات الميزانية. وبشكل هذا التطور مؤشراً مشجعاً على التبنّي التدريجي لإصلاحات المالية العامة.

ت. الأرصدة الميزانوية

الرصيد الإجمالي شبه متوازن. يتراجع الفائض (شاملاً الهبات) من 1,07+ إلى 0,26+ ويتسع العجز (دون احتساب الهبات) بشكل طفيف من 0,23- إلى 0,61-، غير أن المجموع يظل قريباً من التوازن خلال الفترتين.

تدهور حاد في الرصيد الأولي خارج الموارد الاستخراجية. ينتقل العجز من 6,90- إلى 11,72-، أي زيادة قدرها 4,82- (الضعف تقريباً)، وتقفز نسبة تنفيذه من 44,8% إلى 67,8%؛ فمنذ نهاية مايو 2026، تحقّق بالفعل أكثر من ثلثي العجز السنوي المبرمج.

تزايد الاعتماد على الموارد الاستخراجية. يُخفي استقرار الرصيد الإجمالي تدهوراً في الوضعية الأساسية الكامنة؛ فبمجرد تحييد الإيرادات الاستخراجية، يتدهور العجز الأولي بشكل واضح.

جدول 9 : الرصيد الميزانوي 2026-2025

التغير 25/26	نسبة التنفيذ 2026	2026	نسبة التنفيذ 2025	2025	الرصيد (تراكمي يناير-مايو، مليار أوقية)
0,81-	7,5-%	0,26+	49,7-%	1,07+	الرصيد الإجمالي (شاملاً الهبات)
0,38-	5,5-%	0,61-	2,1-%	0,23-	الرصيد الإجمالي (لا يشمل الهبات)
4,82-	67,8-%	11,72-	44,8-%	6,90-	الرصيد الأولي خارج الموارد الاستخراجية

القسم الثاني: القاعدة الميزانوية الجديدة

1. تقديم القاعدة الميزانوية

تم وضع القاعدة الميزانوية الجديدة وفقاً للمادة 46 (جديدة) من القانون النظامي المتعلق بقوانين المالية رقم 019-2026 الصادر بتاريخ 1 يونيو 2026 ومرسوم تنفيذه رقم 090-2026 الصادر بتاريخ 3 يونيو 2026 المتعلق بتنفيذ القاعدة الميزانوية. وتشكل هذه القاعدة من الآن فصاعداً الركيزة الأساسية للسياسة المالية على المدى المتوسط.

وتستند إلى الرصيد الميزانوي الأولي باستثناء عائدات الصناعات الاستخراجية، وهو مؤشر يقيس الوضع الميزانوي للدولة باستثناء عائدات الصناعات الاستخراجية وكذلك أعباء الفوائد على الدين العام. ويهدف هذا الاختيار إلى الحد من تأثير تقلبات إيرادات المحروقات والتعدين على توجيه السياسة المالية وإرساء الإنفاق العمومي على موارد مستدامة.

وقد حُدد المستوى المرجعي للقاعدة بنسبة 3,5% من الناتج المحلي الإجمالي الاسمي، وهو الحد الذي تم اعتماده لضمان استدامة المالية العامة واستقرار الدين العام على المدى المتوسط.

2. الأهداف والآليات

تسعى القاعدة الميزانوية إلى تحقيق ثلاثة أهداف رئيسية:

- ✓ تعزيز استدامة المالية العامة؛
- ✓ الحد من اعتماد الميزانية على العائدات الاستخراجية؛
- ✓ ضمان الاستقرار الاقتصادي الكلي واستدامة الدين العام.

ويستند تنفيذ هذه القاعدة إلى آلية برمجة ميزانوية متسلسلة. وبناءً على الفرضيات الاقتصادية الكلية المعتمدة، يتم توقع إيرادات الدولة وتحديد هامش ميزانوي يتوافق مع هدف القاعدة الميزانوية. ويتيح هذا الإجراء تحديد سقف إجمالي للإنفاق يُفرض عند إعداد قوانين المالية.

ويخضع الالتزام بالقاعدة لمتابعة منتظمة من طرف المديرية العامة للميزانية. وقد تم توفير آليات للشفافية والتقييم والتصحيح لضمان مصداقية الإطار الميزانوي. ولا يجوز منح استثناءات إلا في حالات استثنائية محددة بوضوح في المرسوم المتعلق بتنفيذ القاعدة الميزانوية، شريطة تقديم مسار للعودة إلى الالتزام بالقاعدة.

3. الآثار المترتبة على المسار

يؤدي إدخال القاعدة الميزانوية إلى تغيير توجه السياسة المالية من خلال ربط برمجة النفقات بمسار يتوافق مع عجز مالي مستدام على المدى الطويل محدد بسقف يبلغ 3,5% من الناتج المحلي الإجمالي الاسمي.

ويؤدي هذا النهج إلى تحسين السيطرة على تطور الإنفاق العمومي، والحد من آثار تقلبات الإيرادات المتعلقة بالصناعات الاستخراجية على الميزانية وتعزيز صمود المالية العامة تدريجياً. كما يساهم في الحفاظ على الدين العام في مسار مستدام مع استقراره حول 40% من الناتج المحلي الإجمالي على المدى المتوسط كمرجع.

وفي هذا الإطار، يجب أن تثبت الخطط الميزانية المستقبلية توافها مع القاعدة الميزانية وأن تبرر أي تطور كبير في النفقات أو الأرصدة المالية. وفي حالة الاستثناء، يجب تقديم مسار واضح للعودة إلى الهدف من أجل الحفاظ على مصداقية التثبيت المالي.

القسم الثالث : استراتيجية إدارة الدين العام

1. التطور الأخير للدين

شهد الدين العمومي خلال العقد الأخير معدل نمو سنوي متوسط بلغ 4,82%. ويعكس هذا التطور التعبئة المستمرة للموارد الخارجية، ولا سيما التمويلات الميسرة، لتمويل الاستثمارات العمومية الهيكلية، إلى جانب التطور المتسارع لسوق سندات الخزينة في السوق المحلية.

وفي نهاية سنة 2025، يُقدَّر إجمالي رصيد الدين العمومي القائم بنحو 4 737 مليون دولار أمريكي، أي ما يعادل 41,5% من الناتج المحلي الإجمالي. ولا يزال توزيع الدين بين الدين الخارجي والدين الداخلي يتسم بعدم التوازن، إذ يمثل الدين الخارجي 83,8% من إجمالي المحفظة (3 967 مليون دولار أمريكي)، مقابل 16,2% للدين الداخلي (770 مليون دولار أمريكي).

وخلال العقد المنصرم، سجل الدين الخارجي معدل نمو سنوي متوسط قدره 3,38%، في حين عرف الدين الداخلي نمواً أكثر تسارعاً بلغ 21,28% سنوياً، مدفوعاً بالتوسع في إصدارات الأوراق المالية العمومية في السوق المحلية.

2. توجهات استراتيجية الاقتراض

تهدف استراتيجية إدارة الدين العام للفترة 2026-2028 إلى ضمان تغطية احتياجات تمويل الدولة بأقل تكلفة ممكنة على المدى المتوسط والطويل، مع الحفاظ على المخاطر عند مستوى يتوافق مع استدامة المالية العامة.

في هذا الإطار، تُشكّل التمويلات الخارجية الميسرة وشبه الميسرة المصدر الرئيسي لتمويل الاستثمارات العمومية. ويظل اللجوء إلى التمويلات غير الميسرة محدوداً وموجهاً نحو المشاريع الهيكلية ذات الأثر الاقتصادي المرتفع.

وبالتوازي مع ذلك، تهدف الاستراتيجية إلى تطوير السوق المحلية للأوراق المالية تدريجياً من خلال إطالة آجال الاستحقاق، والحد من الاعتماد على الأدوات قصيرة الأجل، وتوسيع قاعدة المستثمرين. كما تنص على تنويع الشركاء الماليين وتعزيز التنسيق المؤسسي بين مختلف الهيئات المشاركة في إدارة الدين العام.

وتسهم هذه التوجهات في الحد من مخاطر إعادة التمويل ومخاطر أسعار الفائدة، مع تعزيز استدامة الدين على المدى المتوسط.

3. آفاق الدين على المدى المتوسط

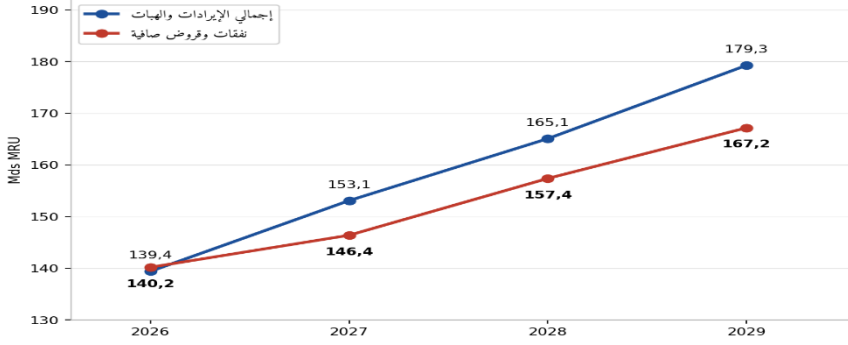
تظل التوقعات المتعلقة بالدين العام للفترة 2026-2028 مواتية. وتشير التوقعات إلى تحسن تدريجي في المؤشرات الرئيسية لاستدامة الدين. ومن المتوقع أن يواصل معدل الدين العام كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي مساره التنازلي ليستقر عند حوالي 38,8% بحلول عام 2028، مقابل 41,5% في عام 2025. ويعكس هذا التطور التأثير المشترك للنمو الاقتصادي المطرد، والإدارة الحذرة للدين، والحفاظ على فائض ميزانية أولي.

كما يتعين تحسين هيكل المحفظة من خلال إطالة التدرجية لآجال استحقاق الدين المحلية وتقليص حصة الأدوات قصيرة الأجل. ونتيجة لذلك، من المتوقع أن تنخفض نسبة الدين التي تستحق السداد خلال العام بشكل ملحوظ، مما يسهم في التخفيف من مخاطر إعادة التمويل.

وفي هذا السياق، يظل المسار المتوقع للدين متوافقاً مع أهداف الاستدامة المالية والحفاظ على التوازنات الاقتصادية الكلية المحددة في إطار البرمجة المالية على المدى المتوسط.

القسم الرابع: الإطار الميزانوي على المدى المتوسط (2026-2029)

1. إطار السياسة الميزانوية



رسم توضيحي 22 : توقعات الإيرادات والنفقات للفترة 2029-2026

تستند السياسة الميزانوية لبلدنا إلى إطار ميزاني متوسط الأجل (2027-2029)، الذي يهدف إلى ضمان استدامة المالية العامة وتخفيف التقلبات المرتبطة بموارد القطاع الاستخراجي. ويهدف هذا النهج الميزانوي إلى تحقيق استقرار الدين العام من أجل إبقاء البلد دون المستويات الحرجة للمديونية المفرطة.

أ. الاستراتيجية الشاملة لتثبيت الميزانية وتوطيدها

تدرج السياسة الميزانوية للفترة 2027-2029 بقوة في إطار تطبيق القاعدة الميزانوية الجديدة التي تركز على الرصيد الأولي للميزانية خارج الإيرادات الاستخراجية، المحدد بحد أقصى يبلغ -3,5% من الناتج المحلي الخام الاسمي. ويفرض هذا التثبيت، الذي صُمم بما يتوافق مع هدف استدامة الدين العام على المدى المتوسط، الانضباط في إدارة الأغلفة الميزانوية. وفي هذا الإطار، تعد زيادة تعبئة الموارد المحلية غير الاستخراجية حجر الزاوية في استراتيجية ضبط الميزانية. ونظراً للإمكانات الضريبية الكبيرة لبلدنا، فإن التوسيع المستدام للهامش المالي يعد أمراً ضرورياً، ليس فقط للالتزام بالمسار الملزم لقاعدة «الرصيد الأولي للميزانية خارج الإيرادات الاستخراجية»، بل أيضاً لضمان التمويل المستدام لسياسات التنمية، ولا سيما تعزيز الإنفاق الاجتماعي والبنى التحتية الأساسية.

ب. الإطار التوجيهي: استراتيجية الإيرادات متوسطة المدى

من أجل تنظيم جهود تعبئة الإيرادات وترتيبها زمنياً وتعزيز تأثيرها، سيتم وضع استراتيجية الإيرادات على المدى المتوسط قبل نهاية ديسمبر 2027. وستشكل استراتيجية الإيرادات على المدى المتوسط المحور المركزي للحكومة الكلية والمؤسسية، مما يضمن تنسيقاً معززاً وتأزراً تشغيلياً أمثل بين مختلف الهيئات المالية. ومن خلال ترسيخ الإصلاحات في إطار رؤية واضحة متعددة السنوات، ستعزز هذه الاستراتيجية قابلية التنبؤ بمسار الإيرادات غير الاستخراجية ومصادقتها، بما يحقق أعلى مستويات الكفاءة الاقتصادية والعدالة في النظام الضريبي الوطني.

ت. الترابط بين الإصلاحات الضريبية والالتزام بسقف الرصيد الأولي للميزانية خارج الإيرادات الاستخراجية

سيعتمد تحقيق أهداف الإيرادات التي حددتها استراتيجية الإيرادات على المدى المتوسط على التنفيذ المعجل لخطة إصلاحات شاملة، تتمحور حول محورين أساسيين:

- تحديث السياسة الضريبية: ستبنى الميزانية نهجاً استباقياً لترشيد النفقات الضريبية (المقدرة بنسبة 4,1% من الناتج المحلي الإجمالي في عام 2024). وانطلاقاً من إطار تقييم رسمي، ستشرع الحكومة في الإلغاء التدريجي للإعفاءات غير الفعالة، وستعمل على تحديث النظام الضريبي الخاص بالتعدين، وستدخل نظاماً ضريبياً عقارياً محدثاً ورقمياً.
- تحسين أداء الإدارة الضريبية والجمركية: سيتم تعظيم تحصيل الضرائب من خلال تنقية سجل دافعي الضرائب، وتطبيق التوقيع الإلكتروني، وتفعيل آلية لتسوية ديون المؤسسات العمومية، أما على صعيد الجمارك، فإن الانتقال إلى التطبيق الشامل للقيمة التعاقدية، الذي سيتم نشره بالكامل قبل نهاية سبتمبر 2028 وفقاً لقواعد منظمة التجارة العالمية، سيضمن بشكل نهائي إيرادات الجمارك.

وستسمح هذه الزيادة في الإيرادات المحلية، مقترنة بجهود ترشيد الإنفاق العمومي وزيادة كفاءته، بالحفاظ بدقة على الرصيد الأولي للميزانية خارج الإيرادات الاستخراجية دون الحد الأقصى البالغ -3,5% من الناتج المحلي الإجمالي. وسيخضع أي انحراف محتمل عن هذا المسار متعدد السنوات لآليات تصحيح تلقائية وشفافة، تحت الرقابة المستقلة لمحكمة الحسابات، مما يضمن مصداقية الإطار الاقتصادي الكلي لبلدنا.

تُظهر توقعات الإيرادات والنفقات مساراً مالياً إيجابياً بشكل عام، يتميز بنمو الإيرادات بوتيرة تفوق نمو النفقات. ويتيح هذا التطور توفير هوامش مالية متزايدة ويساهم في تعزيز توازن المالية العامة خلال الفترة 2029-2026.

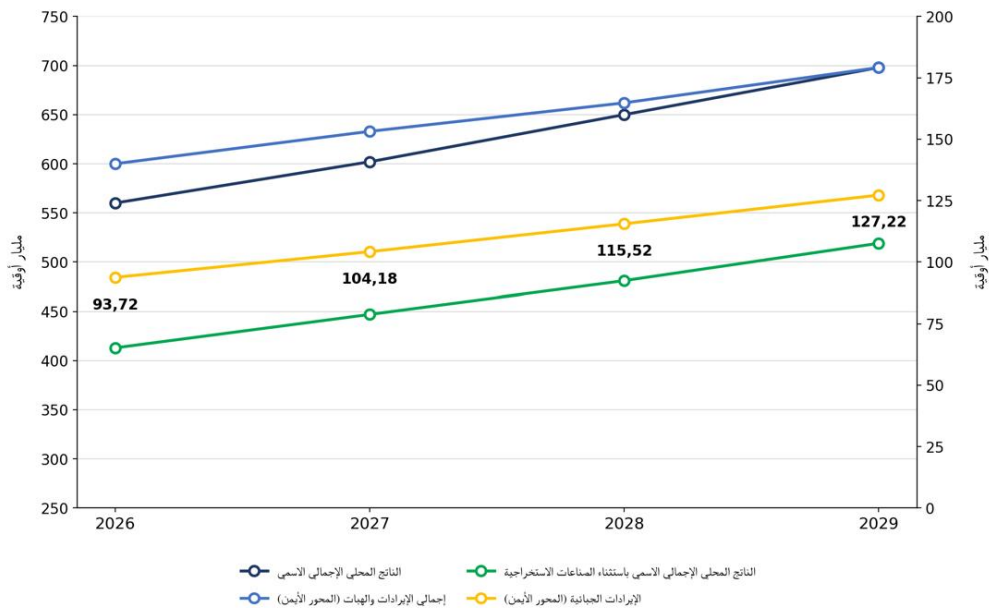
2. توقعات الإيرادات

ووفقاً لبيانات الإطار الميزانوي متوسط المدى للفترة 2027-2029، من المتوقع أن تواصل الإيرادات الإجمالية للميزانية مسارها التصاعدي، مدفوعةً بشكل رئيسي بالإيرادات الضريبية. في المقابل، تُظهر الهبات اتجاهًا هبوطيًا ملحوظًا.

إجمالي الإيرادات

من المتوقع أن ترتفع الإيرادات الإجمالية (بما في ذلك الهبات) من 139,42 مليار أوقية في عام 2026 إلى 179,29 مليار أوقية في عام 2029، أي بنمو تراكمي يبلغ حوالي 29,5% خلال هذه الفترة، بمعدلات نمو سنوية تبلغ 11,1% في عام 2027، و7,3% في عام 2028، و8,6% في عام 2029.

وتتبع الإيرادات غير النفطية والهبات مسارًا مشابهًا، حيث تصل إلى 175,59 مليار أوقية في عام 2029 مقابل 136,40 مليار أوقية في عام 2026، أي بزيادة قدرها 30,3%. وتسجل الإيرادات غير النفطية باستثناء الهبات ارتفاعًا كبيرًا، حيث ترتفع من 130,32 مليار أوقية في عام 2026 إلى 174,13 مليار أوقية في عام 2029 (+35%).



رسم توضيحي 23 : الناتج المحلي الإجمالي الاسمي 2029-2026

يرتبط تطور الإيرادات العامة ارتباطًا وثيقًا بتطور الناتج المحلي الإجمالي الاسمي خلال الفترة 2026-2029 فمن المتوقع أن يرتفع الناتج المحلي الإجمالي الاسمي من 559,61 مليار أوقية جديدة سنة 2026 إلى 696,25 مليار أوقية جديدة سنة 2029، أي بزيادة قدرها 24,4%. في حين يُتوقع أن ترتفع الإيرادات الضريبية من 93,72 مليار أوقية جديدة إلى 127,22 مليار أوقية جديدة بزيادة 35,7%، كما سترتفع الإيرادات الإجمالية من 139,42 مليار أوقية جديدة إلى 179,29 مليار أوقية جديدة أي بزيادة 28,6%.

ويعكس هذا التطور أن النمو الاقتصادي يترجم إلى تحسن يفوق نسبته نمو الإيرادات الضريبية، مما يدل على وجود مرونة إيجابية للإيرادات الضريبية تجاه النشاط الاقتصادي. كما يعكس النتائج المتوقعة للإصلاحات التي تم تنفيذها في مجال السياسة المالية والإدارة الضريبية، ولا سيما توسيع الوعاء الضريبي، وتعزيز قدرات الرقابة والتحصيل، ورقمنة الإجراءات الضريبية والجمركية، إلى جانب تكثيف جهود مكافحة التهريب والغش الضريبي. ومن شأن هذه الإصلاحات أن تسهم في تعزيز تعبئة الموارد الداخلية بصورة مستدامة، وترسيخ استدامة المالية العامة، وتقليص الاعتماد تدريجيًا على مصادر التمويل الخارجية.

أ. الإيرادات الضريبية

ترتفع الإيرادات الضريبية من 93,72 مليار أوقية في عام 2026 إلى 127,33 مليار أوقية في عام 2029، أي بنمو إجمالي قدره 35,9%، مع ديناميكية مستمرة (+11,2% في عام 2027، +10,9% في عام 2028 و+10,2% في عام 2029). ويعزى هذا الاتجاه إلى:

- ✓ الضرائب على العائدات والأرباح، التي ستبلغ 48,28 مليار أوقية في عام 2029 (مقابل 34,59 مليار في عام 2026)، مدعومة بعائدات ضريبة الدخل وضريبة الأرباح الصناعية والتجارية والضريبة غير التجارية، والضريبة على الرواتب والأجور وكذلك الضريبة على عائدات رؤوس الأموال المنقولة بالإضافة إلى العنصر الاستخراجي المرتبط بحقل السلحفاة أحميم الكبير
- ✓ الرسوم على السلع والخدمات، التي تُعد المساهم الرئيسي، والتي ترتفع من 39,84 إلى 53,01 مليار أوقية (+33,1%)، مدفوعة بضريبة القيمة المضافة الداخلية، وضريبة القيمة المضافة على الواردات، والمساهمة المناخية؛
- ✓ الرسوم على التجارة الدولية (الرسوم الجمركية، والضريبة الإحصائية)، التي ارتفعت من 15,49 إلى 21,18 مليار أوقية (+36,7%)؛
- ✓ الإيرادات الضريبية الأخرى (رسوم الطوابع، ضرائب الملكية)، التي ارتفعت من 3,80 إلى 4,76 مليار أوقية.

ب. الإيرادات غير الضريبية

ترتفع الإيرادات غير الضريبية من 36,60 مليار أوقية في عام 2026 إلى 48,55 مليار أوقية في عام 2029، أي بزيادة قدرها 32,7% مدفوعة بشكل خاص بإيرادات التعدين وأرباح وإتاوات المؤسسات العمومية:

- ✓ إيرادات الصيد: نمو معتدل، لتصل إلى 10,56 مليار أوقية في عام 2029؛
- ✓ إيرادات التعدين: ارتفاع قوي، من 7,11 إلى 12,30 مليار أوقية خلال الفترة؛
- ✓ أرباح الأسهم والإتاوات من الشركات العمومية: ارتفاع مستمر، لتصل إلى 8,94 مليار أوقية في عام 2029، مع بقاء شركة اسنيم المساهم الرئيسي؛
- ✓ الحسابات الخاصة للخزانة وإيرادات رأس المال: في ارتفاع منتظم على مدار الفترة بأكملها.

جدول 10 : تفاصيل توقعات الإيرادات للفترة 2026-2029

الإيرادات (مليار أوقية)	التوقعات	2027	2028	2029
إجمالي الإيرادات والهبات (بما في ذلك عائدات النفط)	139,42	153,14	165,10	179,29
الإيرادات غير النفطية والهبات	136,40	149,50	161,42	175,59
الإيرادات غير النفطية باستثناء الهبات	130,32	144,73	158,73	174,13
الإيرادات الضريبية	93,72	104,18	115,52	127,22
ضرائب على العائدات والأرباح	34,59	39,15	44,08	48,28
الضريبة على أرباح الأعمال للأشخاص الطبيعيين	13,52	15,76	16,90	18,26
منها: الصناعات الاستخراجية	6,88	9,70	10,39	11,22
الحد الأدنى للضريبة الجرافية الجمركية	5,21	5,81	7,73	8,50
منها: قطاع الاستخراج	0,25	0,27	0,35	0,37
ضريبة على الرواتب والأجور	10,18	11,50	12,38	13,29
ضرائب على عائدات رؤوس الأموال المنقولة	4,46	4,78	5,66	6,71
منها: قطاع الاستخراج	3,58	3,83	4,64	5,61
النظام الضريبي المسهل	1,22	1,31	1,42	1,53
رسوم على السلع والخدمات	39,84	43,61	47,80	53,00
رسوم القيمة المضافة الداخلية	8,43	9,06	9,88	11,71
رسوم القيمة المضافة على الواردات	18,47	20,66	22,91	25,25
رسم وحيد على شركة اسنيم ورسوم أداء الخدمات	3,30	3,54	3,83	4,09
منها: الصناعات الاستخراجية	1,62	1,74	1,88	1,98
رسوم على المنتجات النفطية	2,22	2,39	2,58	2,78
مساهمة المناخ	4,04	4,33	4,67	4,95
حقوق الاستهلاك (الشاي، التبغ، السكر، الأسمنت)	1,06	1,14	1,23	1,32
رسوم أخرى (تأمين المركبات، المطار...)	2,32	2,49	2,69	2,90
رسوم على التجارة الدولية	15,49	17,33	19,22	21,18

الإيرادات (مليار أوقية)	التوقعات	2027	2028	2029
الواردات	13,72	15,35	17,03	18,76
رسوم الإحصاءات	1,77	1,98	2,20	2,42
إيرادات ضريبية أخرى	3,80	4,08	4,41	4,75
حقوق الطوايع	0,91	0,97	1,02	1,07
ضرائب على الملكية	1,89	2,15	2,31	2,49
إيرادات ضريبية أخرى	1,00	0,97	1,09	1,19
الإيرادات غير الضريبية	36,60	40,55	43,21	46,91
إيرادات الصيد	10,00	10,10	10,27	10,56
إيرادات التعدين	7,11	10,17	10,86	12,30
أرباح الأسهم والإتاوات من الشركات العمومية	7,88	7,49	8,16	8,94
شركة اسنيم	3,89	3,83	4,33	4,69
معادن	0,09	0,09	0,10	0,11
حسابات خاصة	4,63	5,12	5,68	6,25
إيرادات رأسمالية	3,1	3,52	3,78	4,08
أخرى	3,88	4,15	4,46	4,77
هبات	6,08	4,77	2,70	1,46
المشاريع	4,64	4,77	2,70	1,46
دعم الميزانية	1,44	0,00	0,00	0,00
إيرادات نفطية	3,02	3,65	3,67	3,70
منها حقل السلحفاة الكبير احميم	2,4	2,62	2,64	2,67

ستحتل الإيرادات المتأتمية من الصناعات الاستخراجية، على الرغم من تقلبها، مكانة متزايدة في تمويل الميزانية. بعد أن شكلت 19,0% من إجمالي الإيرادات في عام 2026، من المتوقع أن تصل حصتها إلى 21,2% في عام 2027، و21,3% في عام 2028، و21,7% في عام 2029. ومن حيث الحجم، من المتوقع أن ترتفع هذه الإيرادات من 26,44 مليار أوقية في عام 2026 إلى 39,99 مليار أوقية في عام 2029، مما يعكس تزايد إنتاج حقل الغاز.

جدول 11 : الإيرادات الاستخراجية وغير الاستخراجية

الإيرادات (مليار)	التوقعات	2027	2028	2029
إيرادات الصناعات الاستخراجية	26,44	33,28	36,22	39,99
الإيرادات غير الاستخراجية	106,90	115,09	126,18	137,84
هبات	6,08	4,77	2,70	1,46

ت. الموارد الخارجية 2026-2029

تنخفض الهبات من 6,08 مليار أوقية في عام 2026 إلى 1,46 مليار أوقية في عام 2029، أي بانخفاض يزيد عن 75%. مما يعكس خروج البلد التدريجي من نطاق الأهلية للحصول على بعض آليات الهبات. تنخفض منها المخصصة للمشاريع انخفاضاً حاداً، ويتم إلغاء الدعم المالي اعتباراً من عام 2027.

جدول 12 : الموارد الخارجية 2026-2029

(مليار أوقية)	التوقعات	2027	2028	2029
هبات المشاريع	4,64	4,77	2,70	1,46
دعم الميزانية	1,44	0,00	0,00	0,00
المجموع	6,08	4,77	2,70	1,46

3. برمجة النفقات

جدول 13 : برنامج الإنفاق للفترة 2026-2029

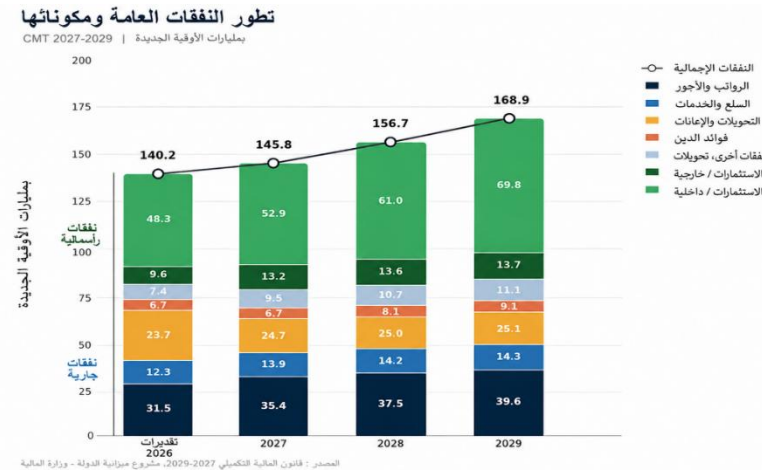
2029	2028	2027	التوقعات	إجمالي النفقات / السنة
168,94	156,74	145,79	140,18	إجمالي النفقات والقروض الصافية
85,39	82,08	79,69	82,20	النفقات الجارية
39,63	37,52	35,38	31,50	الرواتب والأجور
14,29	14,19	13,87	12,33	السلع والخدمات
15,07	15,02	16,20	25,66	الإعانات والتحويلات
5,27	5,14	4,90	5,08	الفوائد على الدين العام
3,67	3,64	3,50	3,78	الخارجية
1,60	1,50	1,40	1,3	الداخلية
6,25	5,68	5,12	4,63	حسابات خاصة
83,55	74,66	66,10	57,98	نفقات رأسمالية
13,74	13,64	13,19	9,64	الاستثمارات الممولة من مصادر خارجية
69,81	61,02	52,91	48,33	الاستثمارات الممولة من مصادر داخلية
4,88	4,53	4,22	3,00	الاحتياجات المشتركة (اعتمادات غير موزعة)

أ. النفقات الجارية

من المتوقع أن تشهد النفقات الجارية نمواً معتدلاً، حيث سترتفع من 82,20 ملياراً أوقية في عام 2026 إلى 85,39 ملياراً أوقية في عام 2029، أي بمعدل نمو إجمالي يبلغ 3,88%. ويتباطأ معدل النمو مع مرور السنوات (-3,05% في عام 2027، 2,9% في عام 2028، ثم 4,03% في عام 2029)، مما يعكس سياسة ترشيد تدريجي للنفقات التشغيلية.

✓ نفقات الأشخاص

يُعد تطور نسبة إجمالي الرواتب إلى الإيرادات الضريبية مؤشراً هاماً للاستدامة المالية. وعلى الرغم من ارتفاع نفقات الرواتب والأجور يبدو أن هذه النسبة تسير في اتجاه تنازلي، حيث



رسم توضيحي 24 : تطور الإنفاق العام حسب المكونات (2026-2029)

سترتفع من 33,6% في عام 2026 إلى 34,0% في عام 2027، قبل أن تنخفض إلى 32,5% في عام 2028 ثم إلى 31,1% في عام 2029. ويعكس هذا التحسن التدريجي نمو الإيرادات الضريبية بوتيرة أسرع من نمو إجمالي كتلة الأجور، مما يعزز قدرة الدولة على تمويل نفقات الموظفين على المدى الطويل من مواردها الخاصة.

من المتوقع أن ترتفع الرواتب والأجور بشكل مطرد، لتصل إلى 39,63 ملياراً أوقية في عام 2029 مقابل 31,50 ملياراً أوقية في عام 2026، أي بنمو إجمالي يبلغ 30,8% خلال هذه الفترة. وفي المتوسط، ستشكل إجمالي الرواتب حوالي 23,7% من إجمالي النفقات وما يقارب 31% إلى 33% من الإيرادات الضريبية.

✓ نفقات السلع والخدمات

من المتوقع أن ترتفع نفقات السلع والخدمات من 12,33 ملياراً أوقية في عام 2026 إلى 14,29 ملياراً أوقية في عام 2029 (+31,0%)، مما يعكس دعم النشاط الإداري مع التحكم في تكاليف التشغيل غير الأساسية.

✓ الإعانات والتحويلات الجارية

من المتوقع أن تشهد الإعانات والتحويلات الجارية انخفاضاً ملحوظاً، حيث ستنخفض من 25,66 مليار أوقية في عام 2026 إلى 15,07 مليار أوقية في عام 2029، أي بانخفاض نسبته 37,7%. ويتوافق هذا الاتجاه مع الاستراتيجية المالية الرامية إلى ضبط الالتزامات المتكررة للدولة وإعادة توجيه الجهود المالية نحو الاستثمار.

✓ أعباء الفوائد

ومن المتوقع أن تتراوح أعباء الفوائد على الدين بين 5,08 مليار أوقية في عام 2026 وذروة تبلغ 5,14 مليار أوقية في عام 2028، بعد انخفاضها إلى 4,90 مليار أوقية في عام 2027، لترتفع بعد ذلك إلى 5,27 مليار أوقية في عام 2029. وسيظل عبء خدمة الدين محدوداً، حيث ستشكل الفوائد ما بين 0,7% و0,9% من الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة.

جدول 14 : مصاريف الفوائد للفترة 2026-2029

التوقعات	2027	2028	2029
فوائد الدين (كنسبة مئوية من الإنفاق العمومي)	3,36%	3,28%	3,12%
فوائد الدين (كنسبة مئوية من الإيرادات الضريبية)	4,70%	4,45%	4,14%
فوائد الدين (كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي)	0,82%	0,79%	0,76%

ب. النفقات الرأسمالية

من المتوقع أن تشكل النفقات الرأسمالية المحرك الرئيسي لنمو الإنفاق العمومي خلال هذه الفترة. ومن المتوقع أن ترتفع من 57,98 مليار أوقية في عام 2026 إلى 83,55 مليار أوقية في عام 2029، بزيادة قدرها 31,0%. وتُعزى هذه الديناميكية إلى: نمو ملحوظ في الاستثمارات الممولة من الموارد الخارجية، التي من المتوقع أن ترتفع من 9,64 إلى 13,74 مليار أوقية (+42,5%)؛ ارتفاع في الاستثمارات الممولة من الموارد المحلية، من 48,33 إلى 69,81 مليار أوقية (+17,2%). في المتوسط، من المتوقع أن تمثل الاستثمارات الممولة من الموارد الداخلية حوالي 75 إلى 80% من إجمالي نفقات التجهيزات، مما يدل على جهد وطني مستمر نحو تحقيق الاكتفاء الذاتي في تمويل الاستثمار.

جدول 15 : نفقات الاستثمار 2026-2029

التوقعات	2027	2028	2029
نفقات المعدات والقروض الصافية كنسبة مئوية من إجمالي النفقات	45,34%	47,63%	49,46%
نفقات المعدات والقروض الصافية كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي	11,00%	11,50%	12,00%

سمحت مراجعة عام 2026 بإعادة النظر في توقعات صرف قروض المشاريع الخاصة بالإدارة العامة، حيث تم تخفيضها إلى 5 مليار أوقية بدلاً من 5,48 مليار أوقية، وكذلك الهبات الخاصة بمشاريع الإدارة العامة إلى 4,64 مليار أوقية بدلاً من 6,28 مليار أوقية، التي كانت مقررة في البداية بموجب قانون المالية لعام 2026.

واعتباراً من عام 2027، سيتم تعديل قروض المشاريع بالزيادة. ويرجع ذلك إلى أن صرفات بعض المشاريع الكبرى ستشهد ارتفاعاً ملحوظاً (مشروع إمدادات المياه في كيفة، ومشروع «عناية» الموسع، ومشروع WARDIP، إلخ).

3. توقعات الأرصد الميزانية والتمويل

أ. الرصيد الميزانوي الأولي خارج الموارد الاستخراجية

يُعد الرصيد الأولي غير الاستخراجي أحد المؤشرات الرئيسية للاستدامة المالية. وهو يقيس الفارق بين الإيرادات العامة باستثناء الموارد الاستخراجية والنفقات العامة، باستثناء أعباء فوائد الدين. ويتيح هذا المؤشر تقييم قدرة الاقتصاد غير الاستخراجي على تمويل النفقات العمومية بشكل مستقل عن الإيرادات المتأتية من الموارد الطبيعية.

تشير التوقعات للفترة 2026-2029 إلى أن العجز الأولي غير الاستخراجي سيظل مستقرًا نسبيًا، مع بقائه أعلى من عتبة المرجعية البالغة 3,5 % من الناتج المحلي الإجمالي اعتباراً من عام 2027.

من الناحية المطلقة، من المتوقع أن يرتفع العجز من 22,11 مليار أوقية في عام 2026 إلى 24,37 مليار أوقية في عام 2029، أي بزيادة قدرها 2,26 مليار أوقية خلال هذه الفترة. وبعد تحسن طفيف في عام 2027، حيث سيقصر العجز على 21,03 مليار أوقية، سيتفقم العجز تدريجيًا ليصل إلى 22,72 مليار أوقية في عام 2028 ثم إلى 24,37 مليار أوقية في عام 2029.

وبالتالي، ستلعب عائدات قطاع التعدين دوراً حاسماً في التوازن العام للمالية. ومن المتوقع أن ترتفع هذه العائدات من 26,44 مليار أوقية في عام 2026 إلى 39,99 مليار أوقية في عام 2029، أي بزيادة قدرها 51,2 %، مدفوعة بما يلي:

- زيادة الإيرادات من قطاع التعدين، التي من المتوقع أن ترتفع من 7,11 مليار أوقية إلى 12,30 مليار أوقية؛
- تحسن الإيرادات المتأتية من الضرائب المفروضة على شركات التعدين والاستخراج؛
- زيادة الإيرادات من النفط والغاز؛
- التطور الإيجابي في توزيعات الأرباح والإتاوات الصادرة عن الشركات العاملة في القطاعات الاستخراجية.

وبالنسبة للناتج المحلي الإجمالي، من المتوقع أن يصل العجز الأولي غير الاستخراجي إلى 4 % من الناتج المحلي الإجمالي في عام 2026 قبل أن يتم خفضه تدريجيًا إلى 3,5 % من الناتج المحلي الإجمالي بين عامي 2027 و2029، وفقاً للسياسة المالية المحددة في إطار القاعدة الميزانية.

ويعكس هذا المسار رغبة السلطات في الحفاظ على استدامة المالية العامة من خلال الحد التدريجي من الاعتماد على الموارد الاستخراجية لتمويل النفقات الجارية، مع مواصلة الجهود الرامية إلى توسيع القاعدة الضريبية وتعبئة الإيرادات المحلية.

جدول 16 : ملخص الإيرادات والنفقات 2026-2029

2029	2028	2027	2026	مليار أوقية
179,29	165,10	153,14	139,42	1 - إجمالي الإيرادات
39,99	36,22	33,28	26,44	2 - إيرادات الصناعات الاستخراجية
11,22	10,39	9,70	6,88	أرباح صناعية وتجارية وأرباح غير تجارية
0,37	0,35	0,27	0,25	الحد الأدنى للضريبة الجزائرية الجمركية
5,61	4,64	3,83	3,58	ضرائب على عائدات رؤوس الأموال المنقولة
1,98	1,88	1,74	1,62	رسم وحيد على شركة اسنيم ورسم أداء الخدمات
12,30	10,86	10,17	7,11	إيرادات التعدين
4,80	4,42	3,92	3,98	أرباح الأسهم والإتاوات من الشركات العامة
3,70	3,67	3,65	3,02	إيرادات نفطية
168,94	156,74	145,79	140,18	3 - النفقات والقروض الصافية
5,27	5,14	4,90	5,08	4 - الفوائد على الدين العام
24,37-	22,72-	21,03-	22,11-	الرصيد الأولي غير الاستخراجي (1-2-3+4)
%3,50-	%3,50-	%3,50-	%3,95-	الرصيد الأولي غير الاستخراجي كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي

ب. الرصيد المالي الإجمالي

من المتوقع أن يشهد الرصيد المالي الإجمالي (بما في ذلك الهبات) تحسناً ملحوظاً طوال الفترة 2026-2029. وبعد عجز طفيف قدره 0,76 مليار أوقية في عام 2026، من المتوقع أن تحقق المالية العامة فوائض متزايدة تبلغ:

- ✓ 7,35 مليار أوقية في عام 2027؛
- ✓ 8,36 مليار أوقية في عام 2028؛
- ✓ 10,35 مليار أوقية في عام 2029.

وبالنسبة إلى الناتج المحلي الإجمالي، من المتوقع أن يتغير الرصيد الإجمالي من -0,13% من الناتج المحلي الإجمالي في عام 2026 إلى:

- ✓ 1,22% من الناتج المحلي الإجمالي في عام 2027؛
- ✓ 1,29% من الناتج المحلي الإجمالي في عام 2028؛
- ✓ 1,49% من الناتج المحلي الإجمالي في عام 2029.

في الواقع، تعتمد الخطة المالية كركيزة أساسية للسياسة المالية سقفاً للعجز الأولي غير الاستخراجي محدداً بنسبة 3,5% من الناتج المحلي الإجمالي اعتباراً من عام 2027. وتسمح هذه القاعدة بالحد من تعرض الإنفاق العمومي لتقلبات الإيرادات الاستخراجية وتساهم في الحفاظ على الاستدامة المالية على المدى المتوسط.

وفي هذا السياق، تعكس الفوائض الميزانية المتوقعة ابتداءً من عام 2027 في آن واحد آثار الانضباط الميزانوي وزيادة الإيرادات الاستخراجية. ومن شأنها أن تعزز هوامش المناورة الميزانية، وتقوي الوضع المالي للدولة، وتساهم في الحد التدريجي من نقاط الضعف المرتبطة بالدين العامة.

جدول 17 : الرصيد الإجمالي 2029-2026

2029	2028	2027	التوقعات	
10,35+	8,36+	7,35+	0,76-	الرصيد الإجمالي؛ بما في ذلك الهبات (العجز -)
% 1,49+	% 1,29+	% 1,22+	% 0,13-	كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي

ت. طريقة التمويل

تندرج استراتيجية تمويل الدولة للفترة 2026-2029 في إطار القاعدة الميزانية الجديدة القائمة على الرصيد الأولي باستثناء قطاعات الصناعات الاستخراجية، والتي أصبحت الآن الركيزة الأساسية للسياسة المالية. ويسمح هذا النهج بتحديد آثار التقلبات الشديدة في الإيرادات المتأتية من قطاعي التعدين والمحروقات، مع ضمان مسار مستدام للمالية العامة. وتهدف هذه الاستراتيجية إلى إعادة تكوين احتياطات السيولة لدى الدولة تدريجياً، من خلال تعزيز الأصول المودعة في الحساب الموحد للخزانة (CUT-BCM) وحساب الصندوق الوطني لعائدات المحروقات. كما تعتمد على تعبئة التمويل الخارجي بشروط ميسرة، واللجوء المدروس إلى السوق المحلية للأوراق المالية العامة، فضلاً عن تعبئة القروض الميزانية من الشركاء الفنيين والماليين.

جدول 18 : جدول التمويل للفترة 2029-2026 (مليار أوقية)

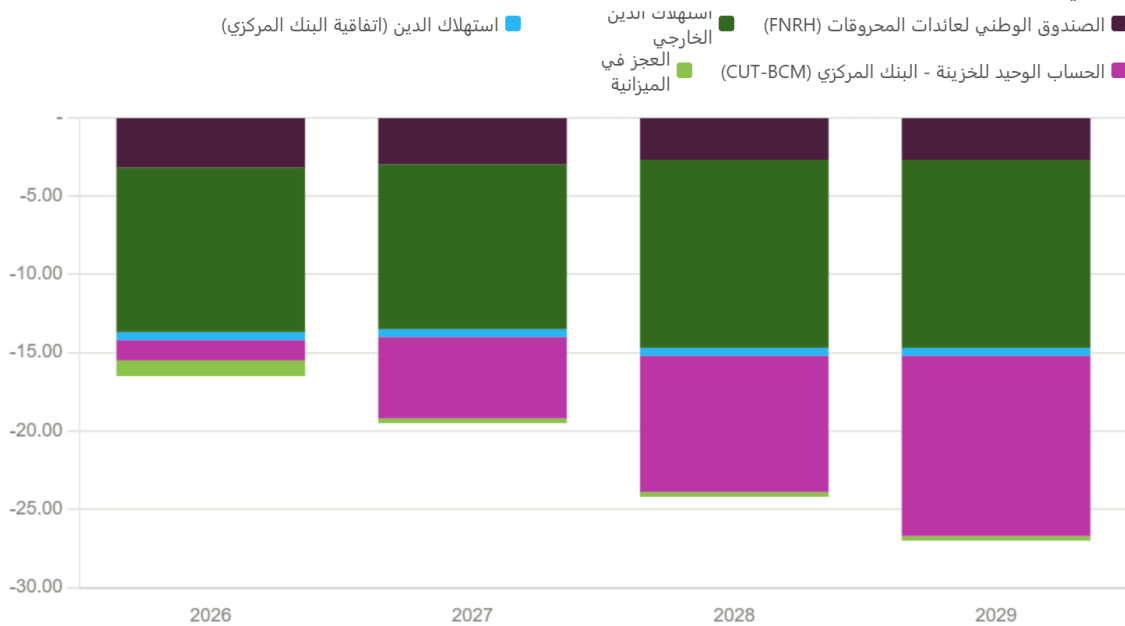
2029	2028	2027	2026	التمويل
10,35-	8,36-	7,35-	0,75	الاحتياجات التمويلية (عجز / فائض)
10,71-	7,53-	3,92-	0,78	التمويل المحلي
11,21-	8,03-	4,42-	0,28	التمويل المصرفي
12,85-	9,67-	6,06-	1,36-	CUT-BCM
2	2	2	2	صافي إصدارات الأوراق المالية الحكومية (BT/OT)
4,46	3,2	3,9	4	الإصدارات الجديدة (BT/OT)
2,46-	1,2-	1,9-	2-	إهلاك OT
0,36-	0,36-	0,36-	0,36-	إهلاك الدين (اتفاقية BCM)
0,5	0,5	0,5	0,5	التمويل غير المصرفي
0,5	0,5	0,5	0,5	صافي إصدارات الأوراق المالية الحكومية (BT/OT)

2029	2028	2027	2026	التمويل
0,36	0,83-	3,43-	0,03-	التمويل الخارجي
12,28	10,94	8,42	5	قروض جديدة (مشاريع)
10,72-	10,6-	10,7-	10,92-	إهلاك الدين الخارجية
3,7-	3,67-	3,65-	3,5-	المساهمة الصافية لصندوق الوطني لعائدات المحروقات
2,5	2,5	2,5	9,39	قرض مالي (صندوق التنمية الإقليمي - صندوق النقد الدولي، المؤسسة الدولية للتنمية - البنك الدولي)

المصدر: المديرية العامة للخزينة والمحاسبة العمومية

ث. احتياجات التمويل الحكومية

تتوافق احتياجات التمويل مع مجموع الموارد التي يتعين على الدولة تعيبتها للوفاء بالتزاماتها المالية وتعزيز وضعها النقدي. وتشمل هذه الاحتياجات سداد الدين الداخلي والخارجي، فضلاً عن زيادة الأصول المالية المودعة في الحساب الموحد للخزينة (CUT-BCM) والصندوق الوطني لعائدات المحروقات.



رسم توضيحي 25 : احتياجات التمويل 2029-2026

خلال الفترة 2026-2029، من المتوقع أن تظل مدفوعات سداد الدين العام، التي تتألف أساساً من مدفوعات الدين الخارجي، في نطاق يتراوح بين 12,0 مليار أوقية و13,5 مليار أوقية. ويشمل سداد الدين الداخلي بشكل أساسي سداد سندات الخزينة (OT)، التي تتراوح استحقاقاتها بين 1,20 مليار أوقية و2,46 مليار أوقية سنوياً، بالإضافة إلى السداد السنوي لأصل الدين التقليدي المستحق للبنك المركزي الموريتاني، والمقدرب 0,36 مليار أوقية.

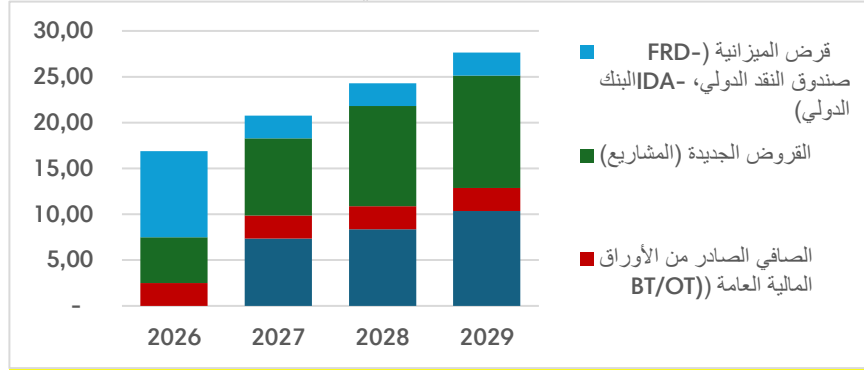
وفي الوقت نفسه، تتوقع الاستراتيجية المالية زيادة تدريجية في الأصول المالية للدولة. وستبلغ الزيادات السنوية في الودائع في الحساب الموحد للخزينة 1,36 مليار أوقية في عام 2026، و6,06 مليار أوقية في عام 2027، و9,67 مليار أوقية في عام 2028 و12,85 مليار أوقية في عام 2029، مما يعكس رغبة السلطات في تعزيز احتياطات السيولة لدى الخزينة بشكل مستدام. بالإضافة إلى ذلك، ستبلغ المدفوعات إلى حساب الصندوق الوطني لعائدات المحروقات متوسطاً سنوياً قدره 3,60 مليار أوقية. وستسهم هذه الاستراتيجية في تعزيز المدخرات العامة المتأتية من الموارد الاستخراجية، وتحسين مرونة المالية العامة، وتقوية قدرة الدولة على مواجهة الصدمات الاقتصادية والمالية.

ج. موارد تمويل الدولة

من أجل تغطية احتياجات التمويل المحددة، تعتمد خطة تمويل الدولة للفترة 2029-2026 بشكل أساسي على أربعة مصادر:

- الموارد الذاتية المتأتية من الفوائض المالية؛
- القروض الخارجية الميسرة المخصصة لتمويل مشاريع الاستثمار؛
- إصدار الأوراق المالية العامة في السوق المحلية؛

- القروض الميزانية الممنوحة من الشركاء الفنيين والماليين، ولا سيما صندوق النقد الدولي في إطار «مرفق المرونة والاستدامة» (FRD) وكذلك المؤسسة الدولية للتنمية التابعة للبنك الدولي.



رسم توضيحي 26 : موارد تمويل الدولة للفترة 2026-2029

ستسمح الفوائض الميزانية المتوقعة اعتبارًا من عام 2027، والتي تتراوح بين 7,35 مليار و10,35 مليار أوقية، للخزينة بتكوين احتياطي كبير من السيولة تدريجيًا. وسيؤدي تعزيز احتياطات الخزنة هذه إلى تحسين قدرة الدولة على مواجهة الصدمات الاقتصادية والمناخية والمالية، مع تعزيز المرونة المالية واستدامة المالية العامة.

وفي إطار استراتيجية تطوير السوق المحلية للأوراق المالية العامة، من المتوقع أن تظل الإصدارات الصافية لسندات الخزنة وسندات الدين عند مستوى متوسط يبلغ حوالي 2 مليار أوقية سنويًا. وستسهم هذه السياسة في تنوع مصادر تمويل الدولة، وتعميق السوق المالية المحلية، وزيادة حصة الدين المحلي تدريجيًا في محفظة الدين العام، مما يقلل من التعرض لمخاطر أسعار الصرف.

ومن المتوقع أن تسجل مدفوعات القروض الخارجية المخصصة لتمويل المشاريع نموًا مطردًا، حيث سترتفع من 5 مليار أوقية في عام 2026 إلى 12,28 مليار أوقية في عام 2029، بالتوازي مع تزايد زخم برنامج الاستثمار العمومي.

وأخيرًا، ستلعب القروض الميزانية الممنوحة من صندوق النقد الدولي (FRD) والمعونة الإنمائية الدولية (IDA) دورًا حاسمًا، لا سيما في عام 2026، حيث من المتوقع أن تصل مساهمتها إلى 9.39 مليار أوقية، منها 4.47 مليار أوقية تمثل مدفوعات كان من المقرر صرفها في الأصل في عام 2025 وتم تأجيلها إلى السنة المالية 2026. واعتبارًا من عام 2027، من المتوقع أن تعود هذه التمويلات إلى مستوى ثابت يبلغ حوالي 2,5 مليار أوقية سنويًا.

الجزء الثالث: تنفيذ السياسات العامة والإطار العام للإنفاق على المدى المتوسط

القسم الأول: حصيلة تنفيذ السياسات العامة

1. التقدم المحرز في السياسات والبرامج ذات الطابع الاستراتيجي

تعتمد متابعة تنفيذ السياسات العامة على ركيزتين أساسيتين: البرامج ذات الطابع الاستراتيجي ضمن البرنامج الرئاسي «طموحي للوطن» - البرنامج الاستراتيجي لتنمية مدينة نواكشوط والبرنامج الاستراتيجي لتعميم الولوج إلى الخدمات الأساسية للتنمية المحلية - والمحفظة الأوسع لصفقات الاستثمار العمومي، التي تتيح المتابعة المادية والمالية لها تقييم وتيرة تنفيذ الطلب العمومي.

أ. البرنامج الاستراتيجي لتنمية مدينة نواكشوط (المرحلة الأولى)

تم إطلاق هذا البرنامج في 20 يناير 2025 لمدة 16 شهراً بميزانية قدرها 5,7 مليار أوقية، سجل هذا البرنامج، حتى 30 مايو 2026، نسبة إنجاز مادي بلغت 94,43% مقابل نسبة استهلاك للوقت بلغت 100%، وهو ما يمثل تأخيراً زمنياً معتدلاً بالنظر إلى معدل التنفيذ القريب من الاكتمال.

جدول 19 : البرنامج الاستراتيجي لتنمية مدينة نواكشوط (المرحلة الأولى)

المؤشر	القيمة
تاريخ البدء	20 يناير 2025
التاريخ المتوقع لانتهاء	يونيو 2026
مدة البرنامج	16 شهراً
التقدم المادي	94,43%
الوقت المستهلك	100%

المصدر: لوحة مؤشرات المتابعة بتاريخ 2026/05/30.

ب. البرنامج الاستراتيجي لتعميم الولوج إلى الخدمات اللازمة للتنمية المحلية (PPGASLD)

جدول 20 : البرنامج الاستراتيجي لتعميم الولوج إلى الخدمات اللازمة للتنمية المحلية (PPGASLD)

العنصر	التفاصيل
الفترة	2025-2027 (30 شهراً)
الميزانية الإجمالية	26,4 مليار أوقية محلية
عدد التدخلات	7,000
الفئة المستهدفة	4,9 مليون (التعداد السكاني العام لعام 2024)
الولايات المشمولة	11 من أصل 15 ولاية في البلاد

31 مايو 2026، بعد حوالي سبعة أشهر من إطلاقه الفعلي (2025/11/06)، سجل البرنامج الاستراتيجي لتعميم الولوج إلى الخدمات اللازمة للتنمية المحلية تقدماً مادياً بنسبة 46,67%، بزيادة قدرها 5,59 نقطة مقارنة بـ 30 أبريل 2026، مع استهلاك المدة التعاقدية بنسبة 59,52%. ويعكس الفارق الإجمالي البالغ -12,85 نقطة وضعاً عاماً محكماً. وتعد مكونات التنمية الحيوانية (80,04%) والولوج إلى مياه الشرب (68,14%) الأكثر تقدماً؛ أما مكون الكهرباء، فعلى الرغم من بلوغ نسبة التقدم فيه 68,73%، إلا أنه يسجل بالفعل تجاوزاً ملحوظاً للجدول الزمني (150,77%) بسبب انتهاء مدة العقود قصيرة الأجل؛ بينما يظل مكون فك العزلة عن المناطق النائية (25,26%) هو الأقل تقدماً.

جدول 21 : البرنامج الاستراتيجي لتعميم الولوج إلى الخدمات اللازمة للتنمية المحلية حسب المكون

المكون	المبلغ المخصص (أوقية)	التقدم الفعلي (%)	المدة المستهلكة (%)	الفارق (نقاط)
الشباب والرياضة	110 872 518	35,58	4,20	+31,39
الكهرباء	1 658 099 276	68,73	150,77	-82,05
الزراعة	1 145 213 348	54,65	60,70	-6,05
البنية التحتية الاجتماعية (التعليم/الصحة) - المجموعة 1	4 376 089 159	38,50	33,80	+4,70
ربط المناطق النائية	564 859 836	25,26	41,67	-16,41
الوصول إلى مياه الشرب	1 120 381 987	68,14	99,80	-31,66
التنمية الحيوانية	89 277 357	80,04	92,38	-12,34
البنية التحتية الاجتماعية (التعليم/الصحة) - المجموعة 2	3 319 235 289	38,59	35,40	+3,19
الأمن الغذائي	55 175 318	100,00	205,33	-105,33
المجموع	12 435 092 140	46,67	59,52	-12,85

المصدر: لوحة مؤشرات متابعة برنامج PPGASLD. بيانات بتاريخ 2026/05/31.

ت. المحفظة الإجمالية لعقود المشتريات العامة الاستثمارية

بالإضافة إلى البرامج الرئاسية ذات الطابع الاستعجالي، تضم المحفظة الموحدة للمشتريات العمومية، التي تبلغ تكلفته أكثر من 80 مليون أوقية، حتى 31 مايو 2026، 109 من الصفقات النشطة موزعة على 15 قطاعا وزاريا، بمبلغ إجمالي ملتزم به يبلغ 66,16 مليار أوقية. ويبلغ معدل الصرف المرحح 36,61 %، بينما يبلغ معدل التقدم المادي المرحح 52,76 % (+3,37 نقطة خلال شهر واحد)، مع متوسط استهلاك للمدة التعاقدية يبلغ 114,94 %.

جدول 22 : المحفظة الإجمالية لعقود الاستثمار العمومي

القطاع	المبلغ (مليار أوقية)	الصرف (%)	التقدم الفعلي (%)	الفارق (نقاط)
الطاقة والنظ	17,66	60,12	82,88	-122,16
الطاقة المائية والصرف الصحي	15,52	16,07	17,59	-32,37
المعدات والنقل	13,01	46,06	49,31	-80,30
الإسكان والتخطيط الحضري والتنمية	7,70	17,39	60,04	-26,88
الأقسام الأخرى (11)	12,27	-	-	-
المجموع	66,16	36,61	52,76	-62,18

المصدر: الملحق 2 - محفظة العقود العامة النشطة التي تبلغ قيمتها 80,000,000 أوقية أو أكثر، بيانات بتاريخ 2026/05/31.

2. الإنجازات

- ✓ برنامج نواكشوط، المرحلة الأولى: تحديث شبكة الكهرباء والإضاءة العمومية (تقدم بنسبة 95 إلى 100 %)، وإنجاز أربع مجموعات من الطرق الدائرية والطرق الحضرية بالكامل، وتقدم كبير في البنية التحتية الصحية والمدرسية (85 إلى 100 %)، وإنجاز مشروع التشجير الحضري بنسبة 100 %.
- ✓ البرنامج الاستعجالي لتعميم الولوج إلى الخدمات اللازمة للتنمية المحلية: أعمال حفر آبار مياه صالحة للشرب وشبكات توزيعها متقدمة عن الأهداف المحددة (معدل الإنجاز من 102 إلى 122 %). وخصصت 8,04 مليار أوقية للصحة، كما أوشكت مراكز التطعيم، وعلى المستوى الزراعي، الأسوار الزراعية على الاكتمال.
- ✓ المحفظة الشاملة: يسير برنامج BEST الإقليمي (التخزين باستخدام البطاريات) والكابل البحري الثاني لنواذيبو وفقاً للوتيرة المقررة؛ وتم تسليم الطريق الدائري بنسبة 100 %؛ وسجلت قطاعات الأمن الغذائي والمنطقة الحرة في نواذيبو والتنمية الحيوانية نسبة إنجاز مادي تزيد عن 90 %.

القسم الثاني: البرامج ذات الطابع الاستعجالي للتنمية والتوجه العام للاستثمارات العمومية

1. البرنامج الاستعجالي لتنمية مدينة نواكشوط - المرحلة الثانية

تعزز المرحلة الثانية من برنامج تنمية مدينة نواكشوط إنجازات المرحلة الأولى وتكملها، مع ادخال مكونات جديدة تشمل التغلب على العجز في البنية التحتية التعليمية، وتطوير البنية التحتية للمستشفيات، وضمان الولوج إلى مياه الشرب والكهرباء، وإعادة هيكلة وسط مدينة نواكشوط من خلال إنشاء جسور عند نقاط الازدحام الرئيسية لتحسين انسيابية حركة المرور، وإجراء دراسات لزيادة سعة المجمعات الرياضية الكبرى، وإطلاق مشاريع لتطوير الحدائق العامة وردم البرك الراكدة بهدف تعزيز بيئة حياة صحية وجذابة لساكنة العاصمة.

كما يمثل هذا البرنامج تحولا نموذجيا في بعض القطاعات، آخذا في الاعتبار أوجه النقص وتطور الاحتياجات ومتطلبات التنمية في مدينة نواكشوط. وتبلغ الكلفة الإجمالية لهذا البرنامج 11.589.690.283 أوقية، ويشمل البرنامج تنفيذ حزمة من الاستثمارات المهيكلية موزعة على عدة قطاعات ذات أولوية. الجدول 23 يفصل البرنامج حسب القطاعي والمبالغ المتوقعة للتنفيذ.

جدول 23 : برنامج تنمية مدينة نواكشوط، المرحلة الثانية حسب القطاعات الوزارية والمبالغ

المكونة	المبلغ (مليار أوقية)	أبرز الإنجازات المتوقعة
1- التعليم	1,08	بناء ثانويتين (2)، و7 إعداديات، و18 مدرسة ابتدائية، و170 حجرة دراسية، و6 رياض أطفال، ومبنيين مدرسيين (بسعة 250 سريراً لكل منهما)؛ وإعادة تأهيل 5 مؤسسات تعليمية، ومركز التوحد في لكصر، ومركز التكوين المهني في الميناء.
2- الصحة	1,14	بناء مستشفى أمومة من المستوى الثالث، و3 مراكز لتصفية الكلى، ومركز وطني للحروق البليغة، ومركز وطني للصحة العقلية؛ وإنشاء 5 أقسام طوارئ حديثة وتعزيز خدمات الإنعاش.
3- مياه الشرب والصرف الصحي	0,65	تنفيذ 36 إجراء لتسهيل الولوج إلى مياه الشرب، وتوسيع شبكات المياه بطول 379 كلم، وتوسيع شبكات الصرف الصحي بطول 10 كلم، وردم 43 بركة من المياه الراكدة.
4- الكهرباء والإنارة العمومية	1,49	بناء 41 محطة توزيع و14 محطة تقسيم، وتوسيع وإعادة تأهيل الشبكات الكهربائية بطول 522 كلم، وتركيب 187 كلم من شبكات الإنارة العمومية.
5- المنشآت والطرق	3,80	بناء 67 كلم من الطرق الحضرية، وربط الطريق الالتفافي المحيطي، وتهيئة التقاطعات الاستراتيجية، وإنجاز 5 جسور ومساحات عامة مهيأة.
6- العصرية الحضرية	3,19	إعادة تهيئة وسط المدينة، ومزارع الخضروات في السبخة ودار النعيم، وشارع الشيخ زايد، وإنشاء ساحات عامة، وتبليط الأرصفة، وبناء 4 مسالخ وعبادة بيطرية.
7- الشباب والرياضة	0,24	بناء وإعادة تأهيل دور الشباب، وإنجاز 24 ملعباً للقرب، وتحديث الملاعب، وإجراء دراسات لمركب أولمبي بسعة 25,000 مقعد، وبناء مضمار لسباق الخيل

2. تطور الاستثمارات العمومية وفق روافع الاستراتيجية الوطنية للنمو المتسارع والرفاه المشترك

تعكس اعتمادات الدفع المبرمجة في إطار الاستراتيجية الوطنية للنمو المتسارع والرفاه المشترك للفترة 2016-2030 توجهاً مالياً يولي الأولوية لتمويل الاستثمارات الهيكلية والأولويات الوطنية، وتبلغ اعتمادات التمهيد الإجمالية لسنة 2027 ما قدره 183.73 مليار أوقية، في حين يُتوقع أن ترتفع اعتمادات الدفع تدريجياً من 52.91 مليار أوقية في عام 2027 إلى 61.02 مليار أوقية في عام 2028، ثم إلى 69.81 مليار أوقية في عام 2029، أي بزيادة تراكمية قدرها 31.9% خلال الفترة.

وتستحوذ الرافعة المتعلقة ب تعزيز نمو قوي ومستدام وشامل على النصيب الأكبر من الموارد، باعتمادات التزام تبلغ 98.25 مليار أوقية، بما يمثل 53.5% من إجمالي الالتزامات. ومن المتوقع أن ترتفع اعتمادات الدفع من 25.55 مليار أوقية في عام 2027 إلى 39.10 مليار أوقية في عام 2029، أي بزيادة قدرها 53.0%. ويعكس هذا التطور الأولوية الممنوحة لتمويل البنى التحتية الاقتصادية، وقطاعات الطاقة والنقل والزراعة والصيد، وغيرها من القطاعات الإنتاجية الهادفة إلى دعم النمو الاقتصادي.

أما الرافعة المتعلقة ب تنمية رأس المال البشري وتوسيع الولوج إلى الخدمات الاجتماعية الأساسية، فستستقطب اعتمادات التزام تبلغ 40.31 مليار أوقية، أي ما يقارب 22% من الإجمالي. ومن المتوقع أن تنخفض اعتمادات الدفع من 15.22 مليار أوقية في عام 2027 إلى 12.20 مليار أوقية في عام 2028، قبل أن تسجل انتعاشاً طفيفاً لتصل إلى 12.89 مليار أوقية في عام 2029. ويُعزى هذا التطور أساساً إلى الجدول الزمني لتنفيذ المشاريع الاجتماعية، الذي يتميز بمستوى مرتفع من الصرف في المراحل الأولى من البرمجة.

وستستفيد الرافعة المتعلقة ب تعزيز الحكامة بجميع أبعادها من اعتمادات التزام تصل إلى 45.18 مليار أوقية، أي ما يعادل 24.6% من إجمالي الالتزامات. ومن المنتظر أن ترتفع اعتمادات الدفع بصورة منتظمة من 12.14 مليار أوقية في عام 2027 إلى 17.82 مليار أوقية في عام 2029، بما يمثل زيادة قدرها 46.8%. ويعكس هذا التسارع وتيرة الإصلاحات المؤسسية، وتحديث الإدارة العمومية، ورقمنة الخدمات، فضلاً عن الجهود الرامية إلى تعزيز الحكامة الاقتصادية والمالية والترايبية.

ويوجه عام، فإن توزيع اعتمادات الدفع يعكس برمجة منسجمة مع أولويات الاستراتيجية الوطنية للنمو المتسارع والرفاه المشترك، إذ يركز على الاستثمارات الداعمة لنمو شامل ومستدام، مع مواصلة الجهود الرامية إلى تنمية رأس المال البشري وتعزيز الحكامة، بما يتماشى مع أهداف التحول الاقتصادي والاجتماعي للبلد.

جدول 24 : جدول تلخيصي - الاستثمارات العمومية حسب محاور الاستراتيجية الوطنية للنمو المتسارع والرفاه المشترك (2027-2029)

اعتمادات الدفع 2029 (بالأوقية)	اعتمادات الدفع 2028 (بالأوقية)	اعتمادات الدفع 2027 (بالأوقية)	اعتمادات التعهد 2027 (بالأوقية)	رافعات الاستراتيجية الوطنية للنمو المتسارع والرفاه المشترك
39,10	33,60	25,55	98,25	تعزيز نمو قوي ومستدام وشامل
12,89	12,20	15,22	40,31	تنمية رأس المال البشري والولوج إلى الخدمات الاجتماعية الأساسية
17,82	15,22	12,14	45,18	تعزيز الحكامة بجميع أبعادها
69,81	61,02	52,91	183,73	المجموع العام

المصدر: وزارة الشؤون الاقتصادية والتنمية

3. التوزيع القطاعي لميزانية الاستثمار

يبين الجدول 24 التوزيع الإجمالي لميزانية الاستثمار حسب القطاعات الكبرى. وترتكز هذه البرمجة على ست قطاعات رئيسية هي: التنمية الريفية، والتنمية الصناعية، والاستصلاح الترابي، والموارد البشرية، والتنمية المؤسسية، والمشاريع متعددة القطاعات. وتبرز البنية القطاعية للبرمجة ثلاث أولويات استثمارية رئيسية للدولة خلال الفترة 2027-2029:

البنية التحتية كرافعة للتنمية:

يستحوذ قطاع الاستصلاح الترابي على 29,8% من اعتمادات التعهد، والمشاريع متعددة القطاعات على 23,4%. ويمثلا معاً أكثر من نصف ميزانية الاستثمار. وتتصدر البنية التحتية الطرقية (23,7 مليار أوقية)، وقطاعات السكن والعمارة والنقل (20,2 مليار أوقية)، إلى جانب المشاريع ذات الطابع الأفقي، الجهد الاستثماري العمومي، بما يعكس استراتيجية تهدف إلى تسريع فك العزلة وتعزيز الاستصلاح الترابي.

التنمية الريفية كرافعة للأمن الغذائي:

يحظى القطاع الريفي بغلاف مالي معتبر، قدره 29,3 مليار أوقية، أي ما يعادل 16,0% من إجمالي الاعتمادات، تقوده الاستثمارات الموجهة إلى الزراعة (11,3 مليار أوقية)، المياه الريفية والرغوية (10,8 مليار أوقية)، وتندرج هذه الاستثمارات في إطار الاستراتيجية الوطنية الرامية إلى تعزيز الأمن الغذائي ودعم قدرة المجتمعات الريفية على الصمود.

الاستثمار في رأس المال البشري:

تستحوذ الموارد البشرية على 10,9% من اعتمادات التعهد، بما يعادل 20,1 مليار أوقية، موجهة أساساً إلى قطاعات الصحة والعمل الاجتماعي (10,4 مليار أوقية)، والتعليم (6,2 مليار أوقية).

جدول 25 : توزيع ميزانية الاستثمار حسب القطاع (2027-2029، مليار الأوقية)

التغير 27-29	اعتمادات الدفع (مليار أوقية)			اعتمادات التعهد (مليار أوقية)		القطاع
	مخصصات الدفع 2029	ائتمانات الدفع 2028	CP 2027	الاعتمادات 2027	النسبة المئوية من الإجمالي	
+21.8%	10.8	9.7	8.9	29.3	16.0%	التنمية الريفية
+39.2%	8.0	7.0	5.8	20.7	11.3%	التنمية الصناعية
+67.3%	22.3	19.2	13.3	54.8	29.8%	تخطيط الأراضي
-45.5%	5.1	5.7	9.3	20.1	10.9%	الموارد البشرية
+4.3%	5.4	5.2	5.1	15.7	8.6%	التطوير المؤسسي
+74.3%	18.3	14.3	10.5	43.0	23.4%	المشاريع متعددة القطاعات
+32.0%	69.8	61.0	52.9	183.7	100%	المجموع الكلي

المصدر: وزارة الشؤون الاقتصادية والتنمية

القسم الثالث: مقارنة بين الإطار العام للإنفاق على المدى المتوسط للفترة 2026-2028 والفترة 2027-2029

عند مقارنة البرمجة الميزانية للفترة 2026-2028 والفترة 2027-2029، تبرز التطورات التالية:

أ. الرواتب والأجور

تتجاوز توقعات إجمالي الرواتب في الفترة 2027-2029 بشكل منهجي تلك الواردة في الفترة 2026-2028، مع تزايد الفوارق بشكل واضح من سنة إلى أخرى: +2,81% في عام 2026، و+8,16% في عام 2027، و+9,78% في عام 2028. ويعكس هذا الارتفاع رغبة الحكومة في تلبية الاحتياجات المتزايدة من الموارد البشرية، لا سيما في القطاعات ذات الأولوية كالتعليم والصحة، بما يتماشى مع الالتزامات السياسية وأهداف تنمية رأس المال البشري.

ب. اقتناء السلع والخدمات

تشهد نفقات اقتناء السلع والخدمات زيادة تدريجية من فترة إلى أخرى؛ فالفرق، الذي يكاد يكون صفراً في عام 2026 (+0,57%)، يتسع بشكل ملحوظ ليصل إلى +7,55% في عام 2027 ثم +10,00% في عام 2028. ويعكس هذا الاتجاه التصاعدي مراعاة النفقات التشغيلية المتزايدة المرتبطة بتطور معدل التضخم خلال تلك الفترة.

ت. الإعانات والتحويلات

يسجل هذا البند أكبر تعديل تصاعدي وملحوظ بشكل خاص في عام 2026 (+90,07%)، قبل أن يتباطأ إلى +24,44% في عام 2027 ثم +16,29% في عام 2028. ويُعزى هذا الارتفاع، الذي ينقل ميزانية عام 2026 من 13,50 إلى 25,66 مليار أوقية، إلى التدابير الاستثنائية التي اتخذتها السلطات العمومية لمواجهة الظروف الاقتصادية الراهنة. وفي سياق يتسم بالتوترات التي يشهدها الاقتصاد العالمي والتقلبات المستمرة في الأسواق الدولية، عززت الدولة آليات الدعم بشكل كبير من أجل الحفاظ على القوة الشرائية للأسر والاستقرار الاجتماعي. ويعكس هذا الارتفاع بشكل خاص الجهود المبذولة في إطار إعادة هيكلة أسعار المحروقات، حيث استلزمت عملية تعديل هذه الأسعار توفير دعم مالي إضافي للتخفيف من تأثيرها على المواطنين والقطاعات الاقتصادية الأكثر عرضة للتأثر. ويشير التباطؤ التدريجي في الفوارق التي لوحظت خلال السنوات التالية إلى أن هذه التدابير تتسم بطابع دوري إلى حد كبير، ومن المتوقع أن تتلاشى مع عودة الوضع إلى طبيعته، حرصاً على الحفاظ على استدامة المالية العامة على المدى المتوسط.

ث. الاستثمار

على عكس البنود الأخرى، يسجل الاستثمار تطوراً أكثر اعتدالاً، يتسم بانكماش طفيف في عام 2026 (-2,92%)، يليه استقرار شبه تام في عام 2027 (+0,33%)، ثم انتعاش طفيف في عام 2028 (+1,60%). من حيث الحجم، تظل المخصصات مرتفعة، حيث يرتفع الاستثمار في الفترة 2027-2029 من 57,98 مليار أوقية في عام 2026 إلى 83,55 مليار أوقية في عام 2029. ويعكس هذا الاستقرار شبه التام في التوقعات تعديلاً واقعياً لقدرات تنفيذ المشاريع، في سياق إدارة أكثر صرامة للمالية العامة.

جدول 26 : مقارنة بين الإطار العام للإنفاق على المدى المتوسط للفترة 2026-2028 والفترة 2027-2029 (مليار أوقية)

الفترة	الجزء	2026	2027	2028	2029
2028-2026	الرواتب والمعاشات	30,64	32,71	34,18	-
	اقتناء السلع والخدمات	12,26	12,90	12,90	-
	الإعانات والتحويلات	13,50	13,00	12,90	-
	الاستثمار	59,72	65,88	73,48	-
2029-2027	الرواتب والمعاشات	31,50	35,38	37,52	39,63
	اقتناء السلع والخدمات	12,33	13,87	14,19	14,29
	الإعانات والتحويلات	25,66	16,18	15,00	15,12
	الاستثمار	57,98	66,10	74,66	83,55
التطور		+2,81%	+8,16%	+9,78%	-

الفترة	الجزء	2026	2027	2028	2029
	اقتناء السلع والخدمات	% 0,57+	% 7,55+	% 10,00+	-
	الإعانات والتحويلات	% 90,07+	% 24,44+	% 16,29+	-
	الاستثمار	% 2,92-	% 0,33+	% 1,60+	-

القسم 4: الإطار العام للإنفاق على المدى المتوسط

جدول 27 : الإطار العام للإنفاق على المدى المتوسط

الباب	بند النفقات	اعتمادات التمهيد 2026	اعتمادات الدفع 2026	اعتمادات الدفع 2027	اعتمادات الدفع 2028
رئاسة الجمهورية	المجموع	19 500 000	449 896 287	462 351 451	474 763 134
	رواتب وأجور		131 400 327	139 358 653	147 169 880
	اقتناء السلع والخدمات		224 841 922	229 338 761	233 925 536
	الإعانات والتحويلات الجارية		684 038	684 038	697 718
	نفقات الاستثمار	19 500 000	6 500 000	6 500 000	6 500 000
الأمانة العامة لرئاسة الجمهورية	المجموع		107 208 653	110 249 185	113 297 301
	رواتب وأجور		22 836 119	24 219 200	25 576 717
	اقتناء السلع والخدمات		82 872 534	84 529 984	86 220 584
	الإعانات والتحويلات الجارية		-	-	-
الوزارة الأولى	المجموع	90 000 000	721 076 389	736 974 509	758 482 050
	رواتب وأجور		205 782 936	218 246 281	230 479 257
	اقتناء السلع والخدمات		171 738 720	175 173 494	178 676 964
	الإعانات والتحويلات الجارية		288 554 734	288 554 734	294 325 829
	نفقات الاستثمار	90 000 000	30 000 000	30 000 000	30 000 000
الجمعية الوطنية	المجموع		534 544 713	545 235 607	556 140 319
	اقتناء السلع والخدمات		534 544 713	545 235 607	556 140 319
المجلس الدستوري	المجموع		23 612 752	24 085 007	24 566 707
	اقتناء السلع والخدمات		23 612 752	24 085 007	24 566 707
محكمة الحسابات	المجموع	36 000 000	137 766 653	143 638 384	149 547 405
	رواتب وأجور		88 094 124	93 429 588	98 666 433
	اقتناء السلع والخدمات		26 813 352	27 349 619	27 896 611
	الإعانات والتحويلات الجارية		6 259 177	6 259 177	6 384 360
	نفقات الاستثمار	36 000 000	12 000 000	12 000 000	12 000 000
الوزارة للأمانة العامة للحكومة	المجموع	626 000 000	856 638 671	872 743 783	891 140 292
	رواتب وأجور		81 262 110	86 183 790	91 014 499
	اقتناء السلع والخدمات		559 171 620	570 355 053	581 762 154
	الإعانات والتحويلات الجارية		7 934 940	7 934 940	8 093 639
	نفقات الاستثمار	626 000 000	208 000 000	208 000 000	210 000 000

الباب	بند النفقات	اعتمادات التمهيد 2026	اعتمادات الدفع 2026	اعتمادات الدفع 2027	اعتمادات الدفع 2028
وزارة الدفاع الوطني وشؤون التقاعدين وأولاد الشهداء	المجموع	14 890 000 000	13 728 196 550	14 135 552 309	14 680 361 762
	رواتب وأجور		6 429 490 548	6 818 895 834	7 201 103 446
	اقتناء السلع والخدمات		897 523 644	915 474 117	933 783 599
	الإعانات والتحويلات الجارية		1 464 617 965	1 464 617 965	1 493 910 325
	نفقات الاستثمار	14 890 000 000	4 925 000 000	4 925 000 000	5 040 000 000
وزارة الشؤون الخارجية والتعاون الإفريقي والموريتانيي ن في الخارج	المجموع	190 000 000	1 954 739 467	2 028 156 219	2 102 272 556
	رواتب وأجور		911 402 612	966 602 164	1 020 781 420
	اقتناء السلع والخدمات		810 860 009	827 077 209	843 618 753
	الإعانات والتحويلات الجارية		169 776 846	169 776 846	173 172 383
	نفقات الاستثمار	190 000 000	62 000 000	64 000 000	64 000 000
وزارة تمكين الشباب والشغل والرياضة والخدمة المدنية	المجموع	3 889 562 491	2 124 501 104	1 475 240 472	1 493 373 082
	رواتب وأجور		201 330 168	213 523 829	225 492 106
	اقتناء السلع والخدمات		189 785 331	193 581 038	197 452 658
	الإعانات والتحويلات الجارية		114 635 605	114 635 605	116 928 317
	نفقات الاستثمار	3 138 750 000	1 231 750 000	953 500 000	953 500 000
المجلس الأعلى للفتوى والمظالم	مشاريع على الهبات	750 812 491	387 000 000	-	-
	المجموع		28 285 480	28 851 190	29 428 214
	اقتناء السلع والخدمات		28 285 480	28 851 190	29 428 214
	المجموع	468 816 000	1 112 359 425	1 057 922 623	1 074 601 486
	رواتب وأجور		510 280 077	541 185 444	571 519 562
وزارة العدل	اقتناء السلع والخدمات		369 141 605	376 524 437	384 054 926
	الإعانات والتحويلات الجارية		15 712 743	15 712 743	16 026 998
	نفقات الاستثمار	294 225 000	88 225 000	103 000 000	103 000 000
	مشاريع على الهبات	174 591 000	129 000 000	21 500 000	-
	المجموع	1 080 000 000	1 110 759 545	1 156 940 129	1 251 092 651
وزارة التكوين المهني والصناعة التقليدية والحرف	رواتب وأجور		338 219 381	358 703 805	378 809 601
	اقتناء السلع والخدمات		284 807 965	290 504 124	296 314 207
	الإعانات والتحويلات الجارية		161 832 199	161 832 199	165 068 843
	نفقات الاستثمار	1 080 000 000	325 000 000	345 000 000	410 000 000
	المجموع	307 000 000	506 501 365	525 550 943	539 642 910
وزارة التجارة والسياحة	رواتب وأجور		148 580 914	157 579 791	166 412 335
	اقتناء السلع والخدمات		102 535 076	104 585 777	106 677 493
	الإعانات والتحويلات الجارية		158 385 375	158 385 375	161 553 082
	نفقات الاستثمار	307 000 000	97 000 000	105 000 000	105 000 000

الباب	بند النفقات	اعتمادات التعمد 2026	اعتمادات الدفع 2026	اعتمادات الدفع 2027	اعتمادات الدفع 2028
وزارة الصيد والبنى التحتية البحرية والمينائية	المجموع	2 281 995 459	1 456 971 463	1 305 424 978	1 331 121 698
	رواتب وأجور		240 310 970	254 865 523	269 151 053
	اقتناء السلع والخدمات		174 948 123	178 447 086	182 016 028
	الإعانات والتحويلات الجارية		392 112 370	392 112 370	399 954 617
	نفقات الاستثمار	1 429 000 000	469 000 000	480 000 000	480 000 000
	مشاريع على الهبات	852 995 459	180 600 000	-	-
وزارة العقارات وأملاك الدولة والإصلاح العقاري	المجموع	63 000 000	246 808 126	255 043 087	263 229 074
	رواتب وأجور		91 673 926	97 226 203	102 675 852
	اقتناء السلع والخدمات		134 134 200	136 816 884	139 553 222
	نفقات الاستثمار	63 000 000	21 000 000	21 000 000	21 000 000
وزارة التجهيز والنقل	المجموع	39 248 230 568	9 108 507 908	10 129 419 421	11 999 619 527
	رواتب وأجور		88 184 747	93 525 700	98 767 932
	اقتناء السلع والخدمات		55 660 714	56 773 928	57 909 406
	الإعانات والتحويلات الجارية		91 119 793	91 119 793	92 942 188
	نفقات الاستثمار	26 778 542 654	7 428 542 654	8 300 000 000	11 050 000 000
	مشاريع على القروض	12 136 411 767	1 316 000 000	1 588 000 000	700 000 000
	مشاريع على الهبات	333 276 146	129 000 000	-	-
وزارة الزراعة والسيادة الغذائية	المجموع	23 788 245 740	6 963 989 937	7 676 740 682	8 070 850 891
	رواتب وأجور		185 375 954	196 603 341	207 623 203
	اقتناء السلع والخدمات		408 296 504	416 462 434	424 791 683
	الإعانات والتحويلات الجارية		263 054 907	263 054 907	268 316 006
	نفقات الاستثمار	16 068 510 000	4 896 770 000	5 270 870 000	5 900 870 000
	مشاريع على القروض	5 891 304 067	707 492 571	908 000 000	1 108 000 000
	مشاريع على الهبات	1 828 431 673	503 000 000	621 750 000	161 250 000
اللجنة الوطنية المستقلة للانتخابات	المجموع		43 357 222	44 224 366	45 108 853
	اقتناء السلع والخدمات		43 357 222	44 224 366	45 108 853
الجهات	المجموع	725 930 000	446 820 000	452 610 800	457 064 016
	اقتناء السلع والخدمات		206 040 000	210 160 800	214 364 016
	نفقات الاستثمار	725 930 000	240 780 000	242 450 000	242 700 000
وزارة التربية وإصلاح النظام التعليمي	المجموع	1 270 000 000	12 006 447 612	12 809 804 381	13 493 298 959
	رواتب وأجور		10 893 204 393	11 552 956 724	12 200 514 349
	اقتناء السلع والخدمات		680 221 893	693 826 331	707 702 858
	الإعانات والتحويلات الجارية		103 021 326	103 021 326	105 081 753
	نفقات الاستثمار	1 270 000 000	330 000 000	460 000 000	480 000 000

الباب	بند النفقات	اعتمادات التعمد 2026	اعتمادات الدفع 2026	اعتمادات الدفع 2027	اعتمادات الدفع 2028
وزارة التنمية الحيوانية	المجموع	4 466 887 409	1 537 972 092	1 327 908 678	1 369 878 640
	رواتب وأجور		93 835 889	99 519 106	105 097 276
	اقتناء السلع والخدمات		178 668 486	182 241 855	185 886 692
	الإعانات والتحويلات الجارية		227 347 717	227 347 717	231 894 672
	نفقات الاستثمار	2 004 920 000	651 120 000	674 800 000	679 000 000
	مشاريع على القروض	1 801 723 197	192 000 000	144 000 000	168 000 000
	مشاريع على الهبات	660 244 212	195 000 000	-	-
	المجموع	1 100 000 000	578 760 214	585 779 030	643 200 910
وزارة الصناعة والمعادن	رواتب وأجور		70 781 241	75 068 142	79 275 805
	اقتناء السلع والخدمات		136 595 717	139 327 632	142 114 184
	الإعانات والتحويلات الجارية		21 383 256	21 383 256	21 810 921
	نفقات الاستثمار	1 100 000 000	350 000 000	350 000 000	400 000 000
	المجموع		24 528 622	24 999 791	25 499 786
الوزارة المندية لدى وزير الداخلية وترقية اللامركزية والتنمية المحلية، مكلفة باللامركزية والتنمية المحلية	اقتناء السلع والخدمات		23 558 412	24 029 580	24 510 171
	الإعانات والتحويلات الجارية		970 211	970 211	989 615
	المجموع		106 717 646	112 419 847	117 054 761
المحكمة العليا	رواتب وأجور		69 217 646	73 409 847	77 524 561
	اقتناء السلع والخدمات		25 500 000	26 010 000	26 530 200
	الإعانات والتحويلات الجارية		12 000 000	13 000 000	13 000 000
	المجموع		23 523 368	23 993 835	24 473 712
محكمة العدل السامية	اقتناء السلع والخدمات		23 523 368	23 993 835	24 473 712
	المجموع	1 823 138 990	1 108 889 243	961 692 215	839 538 077
مفوضية الأمن الغذائي	رواتب وأجور		200 969 691	213 141 520	225 088 368
	اقتناء السلع والخدمات		29 057 177	29 638 320	30 231 086
	الإعانات والتحويلات الجارية		145 312 375	145 312 375	148 218 623
	نفقات الاستثمار	1 010 000 000	310 000 000	350 000 000	350 000 000
	مشاريع على الهبات	813 138 990	423 550 000	223 600 000	86 000 000
	المجموع		423 550 000	223 600 000	86 000 000

الباب	بند النفقات	اعتمادات التعمد 2026	اعتمادات الدفع 2026	اعتمادات الدفع 2027	اعتمادات الدفع 2028
وزارة التحول الرقمي والابتكار وعصرنة الإدارة	المجموع	4 151 428 942	953 000 210	957 681 540	635 942 260
	رواتب وأجور		110 294 795	116 974 854	123 531 441
	اقتناء السلع والخدمات		100 063 534	102 064 805	104 106 101
	الإعانات والتحويلات الجارية		8 141 881	8 141 881	8 304 718
	نفقات الاستثمار	1 119 000 000	330 500 000	388 500 000	400 000 000
	مشاريع على القروض	3 032 428 942	404 000 000	342 000 000	-
مجلس جائزة شنقيط	المجموع		20 502 000	20 912 040	21 330 281
	اقتناء السلع والخدمات		20 502 000	20 912 040	21 330 281
وزارة الثقافة والفنون والاتصال والبرلمان	المجموع	919 000 000	1 636 313 491	1 714 397 422	1 768 201 049
	رواتب وأجور		676 758 892	717 747 130	757 977 751
	اقتناء السلع والخدمات		104 784 616	106 880 309	109 017 915
	الإعانات والتحويلات الجارية		571 769 983	571 769 983	583 205 383
	نفقات الاستثمار	919 000 000	283 000 000	318 000 000	318 000 000
وزارة الشؤون الإسلامية والتعليم الأصلي	المجموع	233 500 000	1 192 167 939	1 236 603 140	1 273 280 391
	رواتب وأجور		356 618 068	378 216 819	399 416 343
	اقتناء السلع والخدمات		141 822 524	144 658 974	147 552 154
	الإعانات والتحويلات الجارية		629 227 347	629 227 347	641 811 894
	نفقات الاستثمار	233 500 000	64 500 000	84 500 000	84 500 000
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي	المجموع	412 000 000	2 303 884 315	2 386 077 872	2 471 630 643
	رواتب وأجور		931 907 556	988 349 000	1 043 747 194
	اقتناء السلع والخدمات		637 605 632	650 357 745	663 364 900
	الإعانات والتحويلات الجارية		607 371 127	607 371 127	619 518 549
	نفقات الاستثمار	412 000 000	127 000 000	140 000 000	145 000 000
السلطة العليا للصحافة والسمعيات البصرية	المجموع		35 700 000	36 026 483	36 747 013
	اقتناء السلع والخدمات		16 324 169	16 650 652	16 983 665
	الإعانات والتحويلات الجارية		19 375 831	19 375 831	19 763 348
وزارة الصحة	المجموع	15 370 694 078	9 644 982 227	10 892 547 811	10 988 113 509
	رواتب وأجور		4 017 898 165	4 261 244 161	4 500 092 208
	اقتناء السلع والخدمات		783 521 027	799 191 448	815 175 277
	الإعانات والتحويلات الجارية		1 552 524 445	1 552 524 445	1 583 574 934
	نفقات الاستثمار	7 511 423 270	2 091 636 090	2 597 818 590	2 821 968 590
	مشاريع على القروض	4 388 237 729	526 902 500	733 202 500	818 602 500
	مشاريع على الهبات	3 471 033 079	672 500 000	948 566 667	448 700 000

الباب	بند النفقات	اعتمادات التعمد 2026	اعتمادات الدفع 2026	اعتمادات الدفع 2027	اعتمادات الدفع 2028
وزارة الوظيفة العمومية والعمل	المجموع	120 000 000	260 318 818	269 296 608	278 385 077
	رواتب وأجور		117 760 485	124 892 708	131 893 099
	اقتناء السلع والخدمات		92 278 365	94 123 932	96 006 411
	الإعانات والتحويلات الجارية		10 279 968	10 279 968	10 485 567
	نفقات الاستثمار	120 000 000	40 000 000	40 000 000	40 000 000
	المجموع	2 371 000 000	2 141 507 533	2 100 482 351	2 184 627 652
وزارة المالية	رواتب وأجور		1 302 716 574	1 381 616 250	1 459 057 563
	اقتناء السلع والخدمات		303 757 080	309 832 222	316 028 866
	الإعانات والتحويلات الجارية		25 367 211	25 367 211	25 874 556
	نفقات الاستثمار	231 000 000	81 000 000	75 000 000	75 000 000
	مشاريع على القروض	2 140 000 000	428 666 667	308 666 667	308 666 667
	المجموع		44 857 052	47 277 312	49 658 463
المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي	رواتب وأجور		37 547 158	39 821 220	42 053 249
	اقتناء السلع والخدمات		7 309 894	7 456 092	7 605 214
	المجموع	6 812 412 932	7 785 944 549	8 154 230 349	8 457 420 832
	رواتب وأجور		3 487 943 573	3 699 192 607	3 906 536 964
وزارة الداخلية وترقية اللامركزية والتنمية المحلية	اقتناء السلع والخدمات		1 400 776 392	1 428 791 920	1 457 367 758
	الإعانات والتحويلات الجارية		863 514 394	863 514 394	880 784 682
	نفقات الاستثمار	5 278 450 190	1 648 450 190	1 790 000 000	1 840 000 000
	مشاريع على الهبات	1 533 962 742	230 600 000	218 071 429	218 071 429
	المجموع	18 722 600 000	6 204 508 749	6 372 091 584	6 981 542 435
	رواتب وأجور		101 714 379	107 874 761	113 921 276
وزارة الإسكان والعمران والاستصلاح الترابي	اقتناء السلع والخدمات		101 122 646	103 145 099	105 208 001
	الإعانات والتحويلات الجارية		67 071 724	67 071 724	68 413 158
	نفقات الاستثمار	18 722 600 000	5 934 600 000	6 094 000 000	6 694 000 000
	المجموع	46 658 216 506	8 387 483 617	10 144 219 770	12 400 920 619
	رواتب وأجور		131 879 391	139 866 731	147 706 436
	اقتناء السلع والخدمات		72 898 924	74 356 902	75 844 040
وزارة المياه والصرف الصحي	الإعانات والتحويلات الجارية		90 283 636	90 283 636	92 089 309
	نفقات الاستثمار	17 768 125 000	4 985 325 000	6 234 550 000	6 548 250 000
	مشاريع على القروض	21 623 036 409	2 408 000 000	3 503 100 000	5 452 030 833
	مشاريع على الهبات	7 267 055 097	699 096 667	102 062 500	85 000 000
	المجموع				
	رواتب وأجور				

الباب	بند النفقات	اعتمادات التعمد 2026	اعتمادات الدفع 2026	اعتمادات الدفع 2027	اعتمادات الدفع 2028
وزارة العمل الاجتماعي والطفولة والاسرة	المجموع	396 000 000	1 177 339 106	1 204 199 082	1 181 705 296
	رواتب وأجور		252 839 195	268 152 527	283 182 810
	اقتناء السلع والخدمات		327 332 222	333 878 866	340 556 444
	الإعانات والتحويلات الجارية		477 417 689	477 417 689	486 966 043
	نفقات الاستثمار	196 000 000	62 000 000	67 000 000	67 000 000
وزارة البيئة والتنمية المستدامة	المجموع	4 797 999 262	1 211 135 195	1 261 363 840	1 374 534 215
	رواتب وأجور		196 546 502	208 450 439	220 134 346
	اقتناء السلع والخدمات		136 235 450	138 960 159	141 739 363
	الإعانات والتحويلات الجارية		80 363 250	80 363 250	81 970 515
	نفقات الاستثمار	800 700 000	354 100 000	223 800 000	222 800 000
	مشاريع على القروض	2 291 377 653	106 000 000	356 000 000	456 000 000
	مشاريع على الهبات	1 705 921 609	337 889 992	253 789 992	251 889 992
مفوضية حقوق الإنسان والعمل الإنساني والعلاقات مع المجتمع المدني	المجموع	442 600 000	267 874 063	318 889 029	328 861 490
	رواتب وأجور		99 874 696	105 923 657	111 860 810
	اقتناء السلع والخدمات		48 300 288	49 266 294	50 251 620
	الإعانات والتحويلات الجارية		2 499 079	2 499 079	2 549 060
وزارة الشؤون الاقتصادية والتنمية	المجموع	16 220 544 235	3 509 565 897	3 337 691 169	1 808 970 537
	رواتب وأجور		197 598 962	209 566 642	221 313 113
	اقتناء السلع والخدمات		174 421 299	177 909 725	181 467 920
	الإعانات والتحويلات الجارية		137 060 105	137 060 105	139 801 307
	نفقات الاستثمار	1 627 602 000	501 826 000	600 926 000	524 850 000
	مشاريع على القروض	10 421 722 828	1 755 897 500	2 042 800 000	584 800 000
	مشاريع على الهبات	4 171 219 407	742 762 030	169 428 697	156 738 197
وزارة النفط والطاقة	المجموع	22 132 800 948	8 509 564 075	10 133 866 820	12 929 175 793
	رواتب وأجور		33 244 299	35 257 756	37 233 998
	اقتناء السلع والخدمات		409 589 399	417 781 187	426 136 810
	الإعانات والتحويلات الجارية		3 441 230 377	3 441 230 377	3 510 054 985
	نفقات الاستثمار	15 316 500 000	3 959 500 000	5 137 000 000	6 220 000 000
	مشاريع على القروض	6 630 300 948	580 000 000	1 016 597 500	2 682 000 000
	مشاريع على الهبات	186 000 000	86 000 000	86 000 000	53 750 000
تأزر	المجموع	20 245 000 000	7 092 464 458	7 556 692 265	8 055 231 017
	رواتب وأجور		188 438 909	199 851 805	211 053 748
	اقتناء السلع والخدمات		140 745 549	143 560 460	146 431 669
	نفقات الاستثمار	20 245 000 000	6 290 000 000	6 740 000 000	7 215 000 000

الباب	بند النفقات	اعتمادات التعمد	اعتمادات الدفع 2026	اعتمادات الدفع 2027	اعتمادات الدفع 2028
سلطة الأسواق المالية	المجموع	-	25 929 137	26 696 450	27 714 779
	رواتب وأجور	-	12 669 137	13 436 450	14 189 579
	الإعانات والتحويلات الجارية	-	13 260 000	13 260 000	13 525 200
السلطة الوطنية لمكافحة الفساد	المجموع	-	4 080 000	4 080 000	4 161 600
	الإعانات والتحويلات الجارية	-	4 080 000	4 080 000	4 161 600
سلطة تنظيم الصفقات العمومية	المجموع		56 100 000	57 222 000	58 366 440
	اقتناء السلع والخدمات		56 100 000	57 222 000	58 366 440
صندوق التقاعد	المجموع		1 200 000 000	1 200 000 000	1 200 000 000
	الإعانات والتحويلات الجارية		1 200 000 000	1 200 000 000	1 200 000 000
نفقات الدين العام	المجموع		4 900 000 000	5 140 000 000	5 270 000 000
	نفقات الدين العام		4 900 000 000	5 140 000 000	5 270 000 000
النفقات المشتركة	المجموع	-	15 055 949 954	17 475 749 159	20 079 623 677
	رواتب وأجور		2 122 754 330	2 251 320 000	2 377 509 292
	اقتناء السلع والخدمات		2 372 973 625	2 457 778 285	2 321 008 984
	الإعانات والتحويلات الجارية		2 289 115 911	1 114 488 229	910 912 158
	نفقات الاستثمار	21 629 939 341	4 340 653 894	7 409 971 628	9 879 313 819
	اعتمادات غير موزعة		3 930 452 194	4 242 191 018	4 590 879 422

تقتصر المبالغ الواردة في جدول الإطار الإجمالي للنفقات متوسطة المدى على اعتمادات الميزانية العامة للدولة فقط.

الملحقات

الملحق أ: الإطار الاقتصادي الكلي على المدى المتوسط 2026-2029

جدول 28 : الإطار الاقتصادي الكلي للفترة 2026-2029

2029	2028	2027	2026	الإنتاج والأسعار (مؤشرات النمو %)
3,6	4,2	5,0	5,5	الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي
2,23	3,11	12,79	15,64	الناتج المحلي الإجمالي لقطاع الاستخراج
2,9	3,3	3,3	6,7	إجمالي الاستهلاك
5,01	5,70	6,39	5,60	تكوين رأس المال الثابت الإجمالي
4,14	4,61	7,55	7,80	الصادرات
4,35	4,87	5,72	7,80	الواردات
3,63	3,51	3,26	7,48	معدل تضخم مؤشر أسعار الاستهلاك (المتوسط)
3,65	3,57	3,38	5,37	معدل تضخم مؤشر أسعار الاستهلاك (نهاية الفترة)
3,44	3,73	2,28	15,66	مؤشر انكماش الناتج المحلي الإجمالي (المتوسط)
3,72	3,59	3,32	8,68	مؤشر انكماش الناتج المحلي الإجمالي غير الاستخراجي (المتوسط)
الناتج المحلي الإجمالي الاسمي والدخل القومي، مليار أوقية				
115,31	109,54	104,37	99,64	القطاع الأولي
5,3%	5,0%	4,7%	7,5%	معدل النمو
31,22	29,00	26,93	25,25	الزراعة واستغلال الغابات
7,7%	7,7%	6,6%	9,6%	معدل النمو
57,51	55,25	53,12	51,08	التنمية الحيوانية والصيد البري
4,1%	4,0%	4,0%	4,9%	معدل النمو
26,57	25,30	24,32	23,31	الصيد
5,0%	4,0%	4,3%	11,1%	معدل النمو
248,28	232,42	214,98	200,36	القطاع الثانوي
6,8%	8,1%	7,3%	37,1%	معدل النمو
178,27	168,41	155,89	145,58	الأنشطة الاستخراجية
5,9%	8,0%	7,1%	55,5%	معدل النمو
28,45	28,02	25,84	22,88	الحديد
1,5%	8,4%	12,9%	-1,5%	معدل النمو
113,29	103,68	90,49	86,04	الذهب والنحاس
9,3%	14,6%	5,2%	62,4%	معدل النمو
8,26	7,64	6,82	6,88	الحجم
24,10	24,93	28,71	26,67	استخراج المنتجات النفطية والغازية
-3%	-13%	8%	262%	معدل النمو
14,30	14,35	15,23	12,49	الحجم

2029	2028	2027	2026	الإنتاج والأسعار (مؤشرات النمو %)
12,43	11,78	10,85	9,98	أخرى
5,5%	8,6%	8,8%	-0,7%	معدل النمو
7,37	7,09	6,63	6,18	الحجم
40,73	37,39	34,84	32,65	التصنيع
8,9%	7,3%	6,7%	-1,3%	معدل النمو
29,28	26,62	24,25	22,13	البناء والأشغال العامة
10,0%	9,8%	9,5%	13,5%	معدل النمو
269,51	249,84	230,89	214,58	القطاع الخدمي
7,9%	8,2%	7,6%	9,0%	معدل النمو
15,95	14,85	13,86	12,96	النقل
7,4%	7,2%	7,0%	-19,4%	معدل النمو
21,89	20,69	19,58	18,48	المعلومات والاتصالات
5,8%	5,6%	6,0%	63,9%	معدل النمو
55,02	50,36	46,06	42,54	التجارة
9,3%	9,3%	8,3%	-3,2%	معدل النمو
124,68	115,55	106,25	98,39	الخدمات الأخرى
7,9%	8,8%	8,0%	8,7%	معدل النمو
51,96	48,39	45,14	42,20	الإدارة العامة
7,4%	7,2%	7,0%	20,4%	معدل النمو
633,10	591,80	550,24	514,58	= إجمالي القيمة المضافة
63,26	57,33	50,69	44,96	بالإضافة إلى: الضرائب ناقص الإعانات
17,81	16,32	14,36	12,72	القطاع الاستخراجي
45,45	41,02	36,33	32,24	غير استخراجي
696,36	649,14	600,93	559,54	= الناتج المحلي الإجمالي
7,3%	8,0%	7,4%	18,4%	معدل النمو
518,09	480,73	445,03	413,96	الناتج المحلي الإجمالي الاسمي غير الاستخراجي
7,8%	8,0%	7,5%	9,3%	معدل النمو
				النفقات الفعلية، الوحدات: مليارات أوقية، الأسعار
265,9	258,3	249,9	242,0	الاستهلاك
2,9%	3,4%	3,3%	6,7%	معدل النمو
214,7	206,8	198,4	190,3	الإنفاق الخاص، بالقيمة الحقيقية
3,8%	4,2%	4,3%	6,8%	معدل النمو
51,2	51,5	51,5	51,8	القطاع العام
-0,6%	0,0%	-0,5%	6,6%	معدل النمو
219,6	208,9	197,7	185,6	الاستثمار الإجمالي في رأس المال
5,1%	5,7%	6,5%	5,1%	معدل النمو
159,8	153,2	146,0	137,9	القطاع الخاص
4,3%	4,9%	5,9%	2,7%	معدل النمو
59,8	55,7	51,6	47,8	القطاع العام
7,3%	8,0%	8,1%	12,6%	معدل النمو
140,1	134,5	128,6	119,6	صادرات السلع والخدمات
4,1%	4,6%	7,5%	7,8%	معدل النمو

2029	2028	2027	2026	الإنتاج والأسعار (مؤشرات النمو %)
42,3	41,4	40,1	35,6	صادرات السلع والخدمات من قطاع الصناعات الاستخراجية
2,2%	3,1%	12,8%	15,6%	معدل النمو
14,3	14,4	15,2	12,5	استخراج المنتجات النفطية والغازية
-0,3%	-5,8%	22,0%	50,4%	معدل النمو
12,4	12,3	11,5	10,0	الحديد
0,5%	7,3%	14,2%	5,4%	معدل النمو
8,3	7,6	6,8	6,9	الذهب والنحاس
8,2%	12,0%	-0,9%	1,6%	معدل النمو
7,4	7,1	6,6	6,2	الأنشطة الاستخراجية الأخرى
4,0%	7,0%	7,2%	0,0%	معدل النمو
97,8	93,1	88,4	84,0	الصادرات غير الاستخراجية من السلع والخدمات
5,0%	5,3%	5,3%	4,8%	معدل النمو
255,3	244,6	233,3	220,6	واردات السلع والخدمات، الحقيقية
4,3%	4,9%	5,7%	7,8%	معدل النمو
0,0	0,0	0,0	0,0	التباين الإحصائي
370,3	357,1	342,9	326,6	الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي
3,7%	4,2%	5,0%	5,5%	معدل النمو

الملحق ب: الإطار الميزانوي متوسط المدى 2029-2027

جدول 29 : الإطار الميزانوي متوسط المدى 2029-2027

الإطار الميزانوي متوسط المدى 2029-2027				عنوان
2029	2028	2027	توقعات عام 2026	
179,29	165,10	153,14	139,42	إجمالي الإيرادات والهبات
175,59	161,42	149,50	136,40	الإيرادات غير النفطية والهبات
174,13	158,73	144,73	130,32	الإيرادات غير النفطية باستثناء الهبات
127,22	115,52	104,18	93,72	الإيرادات الضريبية
48,28	44,08	39,15	34,59	ضرائب الدخل والأرباح
18,26	16,90	15,76	13,52	الضريبة على أرباح الأعمال للأشخاص الطبيعيين
11,22	10,39	9,70	6,88	منها: الاستخراجية
8,50	7,73	5,81	5,21	الحد الأدنى للضريبة الجزائرية الجمركية
0,37	0,35	0,27	0,25	منها: قطاع الصناعات الاستخراجية
13,29	12,38	11,50	10,18	الضريبة على الرواتب والأجور
6,71	5,66	4,78	4,46	الضرائب على عائدات رؤوس الأموال المنقولة
5,61	4,64	3,83	3,58	منها: قطاع الصناعات الاستخراجية
1,53	1,42	1,31	1,22	النظام الضريبي المبسط
53,00	47,80	43,61	39,84	ضريبة السلع والخدمات
11,71	9,88	9,06	8,43	ضريبة القيمة المضافة المحلية
25,25	22,91	20,66	18,47	ضريبة القيمة المضافة على الواردات
4,09	3,83	3,54	3,30	رسم وحيد على شركة سنيم ورسوم على أداء الخدمات
1,98	1,88	1,74	1,62	منها: الصناعات الاستخراجية
2,78	2,58	2,39	2,22	ضريبة على المنتجات النفطية
4,95	4,67	4,33	4,04	مساهمة المناخ
1,32	1,23	1,14	1,06	ضرائب الاستهلاك (الشاي، التبغ، السكر، الأسمت)
2,90	2,69	2,49	2,32	ضرائب أخرى (تأمين المركبات، المطار...)
21,18	19,22	17,33	15,49	ضرائب التجارة الدولية
18,76	17,03	15,35	13,72	الواردات (الرسوم الجمركية)
2,42	2,20	1,98	1,77	الضريبة الإحصائية
4,75	4,41	4,08	3,80	إيرادات ضريبية أخرى
1,07	1,02	0,97	0,91	رسوم الطوائف
2,49	2,31	2,15	1,89	ضرائب الملكية

الإطار الميزانوي متوسط المدى 2027-2029				عنوان
2029	2028	2027	توقعات عام 2026	
1,19	1,09	0,97	1,00	إيرادات ضريبية أخرى (ص ت خ)
46,91	43,21	40,55	36,60	الإيرادات غير الضريبية
10,56	10,27	10,10	10,00	إيرادات الصيد
12,30	10,86	10,17	7,11	إيرادات التعدين
8,94	8,16	7,49	7,88	أرباح أسهم و اتاوات الشركات العمومية
4,69	4,33	3,83	3,89	سنييم
0,11	0,10	0,09	0,09	معادن
		-		الدين المحولة والمبالغ المستردة
6,25	5,68	5,12	4,63	الحسابات الخاصة
4,08	3,78	3,52	3,10	إيرادات رأسمالية
4,77	4,46	4,15	3,88	أخرى
1,46	2,70	4,77	6,08	الهبات
1,46	2,70	4,77	4,64	المشاريع
-	-	-	1,44	الدعم الميزانوي
168,94	156,74	145,79	140,18	إجمالي النفقات
85,39	82,08	79,69	82,20	النفقات الجارية
39,63	37,52	35,38	31,50	الرواتب والأجور
14,29	14,19	13,87	12,33	السلع والخدمات
15,07	15,02	16,20	25,66	الإعانات والتحويلات
5,27	5,14	4,90	5,08	الفوائد
3,67	3,64	3,50	3,78	الخارجية
1,60	1,50	1,40	1,30	الداخلية
6,25	5,68	5,12	4,63	الحسابات الخاصة
83,55	74,66	66,10	57,98	النفقات الرأسمالية
13,74	13,64	13,19	9,64	الاستثمارات الممولة من مصادر خارجية
69,81	61,02	52,91	48,33	الاستثمارات الممولة من مصادر داخلية
4,88	4,53	4,22	3,00	الاحتياطيات المشتركة (الائتمانات غير الموزعة)
3,70	3,67	3,65	3,02	إيرادات المحروقات (غير الضريبية)
2,67	2,64	2,62	2,40	منها حقل السلحفاة أحميم الكبير
10,35	8,36	7,35	0,76-	الرصيد الإجمالي بما في ذلك الهبات
39,99	36,22	33,28	26,44	إيرادات الصناعات الاستخراجية
24,37 -	22,72 -	21,03 -	22,12-	الرصيد الأولي غير الاستخراجي، بما في ذلك الهبات
				مليار أوقية
2029	2028	2027	توقعات عام 2026	
CBMT	CBMT	CBMT		
179,29	165,10	153,14	139,42	إجمالي الإيرادات
127,22	115,52	104,18	93,72	منها الإيرادات الضريبية
39,99	36,22	33,28	26,44	إيرادات الصناعات الاستخراجية
137,84	126,18	115,09	106,90	الإيرادات غير الاستخراجية
108,40	98,61	88,91	81,64	منها الإيرادات الضريبية
1,46	2,70	4,77	6,08	الهبات
168,94	156,74	145,79	140,18	إجمالي النفقات
85,39	82,08	79,69	82,20	النفقات الجارية
39,63	37,52	35,38	31,50	منها الرواتب
14,29	14,19	13,87	12,33	منها السلع والخدمات
15,07	15,02	16,20	25,66	منها الإعانات والتحويلات
5,27	5,14	4,90	5,08	منها الفوائد
83,55	74,66	66,10	57,98	نفقات الاستثمار
13,74	13,64	13,19	9,64	من التمويل الخارجي
69,81	61,02	52,91	48,33	من التمويل المحلي
10,35	8,36	7,35	0,7-	الرصيد الإجمالي
24,37 -	22,72 -	21,03 -	22,12-	الرصيد الأولي خارج الإيرادات الاستخراجية

الإطار الميزانوي متوسط المدى 2027-2029				عنوان
2029	2028	2027	توقعات عام 2026	
696,250	649,194	600,915	559,54	الناتج المحلي الإجمالي الاسمي
				نسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي
%25,75	%25,43	%25,48	%24,92	إجمالي الإيرادات
%18,27	%17,79	%17,34	%16,75	منها الإيرادات الضريبية
%5,74	%5,58	%5,54	%4,73	منها إيرادات الصناعات الاستخراجية
%19,80	%19,44	%19,15	%19,11	منها الإيرادات غير الاستخراجية
%15,57	%15,19	%14,80	%14,59	منها الإيرادات الضريبية
%0,21	%0,42	%0,79	%1,09	الهبات
%24,26	%24,14	%24,26	%25,05	إجمالي النفقات
%12,26	%12,64	%13,26	%14,69	النفقات الجارية
%5,69	%5,78	%5,89	%5,63	منها الرواتب
2,05	%2,19	%2,31	%2,20	منها السلع والخدمات
2,16	%2,31	%2,70	%4,59	منها الإعانات والتحويلات
%0,76	%0,79	%0,82	%0,91	بما في ذلك الفوائد
%12,00	%11,50	%11,00	%10,36	نفقات الاستثمار
%1,97	%2,10	%2,20	%1,72	من التمويل الخارجي
%10,03	%9,40	%8,80	%8,64	من التمويل المحلي
%1,49	%1,29	%1,22	%0,13-	الرصيد الإجمالي
%3,50-	%3,50-	%3,50-	%4-	الرصيد الأولي خارج الإيرادات الاستخراجية
2029	2028	2027	2026	المديرية العامة للضرائب
18,26	16,90	15,76	13,52	الضريبة على أرباح الأعمال للأشخاص الطبيعيين
11,22	10,39	9,70	6,88	منها الإيرادات الاستخراجية
13,29	12,38	11,50	10,18	الضريبة على الرواتب والأجور
6,71	5,66	4,78	4,46	الضرائب على عائدات رؤوس الأموال المنقولة
5,61	4,64	3,83	3,58	منها الإيرادات الاستخراجية
1,53	1,42	1,31	1,22	النظام الضريبي المبسط
11,71	9,88	9,06	8,43	ضريبة القيمة المضافة المحلية
4,09	3,83	3,54	3,30	رسم وحيد على شركة سنييم ورسوم على أداء الخدمات
1,98	1,88	1,74	1,62	منها الضريبة الاستخراجية
2,90	2,69	2,49	2,32	الضرائب الأخرى (التأمينات، المركبات، المطارات، وضريبة عائدات الدخل العقاري)
58,48	52,76	48,43	43,43	إجمالي
2029	2028	2027	2026	المديرية العامة للجمارك
8,50	7,73	5,81	5,21	الحد الأدنى للضريبة الجزافية الجمركية
0,37	0,35	0,27	0,25	منها الضريبة على المواد الاستخراجية
25,25	22,91	20,66	18,47	ضريبة القيمة المضافة على الواردات
2,78	2,58	2,39	2,22	رسم على المنتجات النفطية
4,95	4,67	4,33	4,04	مساهمة المناخ
1,32	1,23	1,14	1,06	رسوم الاستهلاك (الشاي، التبغ، السكر، الأسمنت)
18,76	17,03	15,35	13,72	الواردات (الرسوم الجمركية)
2,42	2,20	1,98	1,77	رسم الإحصاءات
63,99	58,35	51,66	46,49	إجمالي
2029	2028	2027	2026	المديرية العامة للخزينة والمحاسبة العمومية
1,07	1,02	0,97	0,91	رسوم الطوابع
2,49	2,31	2,15	1,89	ضرائب الملكية
1,19	1,09	0,97	1,00	إيرادات ضريبية أخرى (ص ت خ)
4,75	4,41	4,08	3,80	إجمالي